

هرڤى كيمف

كيف يدمر الأثرياء الكوكب

ترجمة
أنور مغيث

1565



نحن بإزاء لحظة من التاريخ تطرح تحدياً جديداً تماماً على النوع الإنسانى: فلأول مرة، تصطدم ديناميكيته المذهلة بحدود المجال الحيوى وتضع مستقبله فى خطر. إن العيش فى هذه اللحظة يعنى أن علينا أن نجد وعلى نحو جماعى الوسائل لتوجيه هذه الطاقة الإنسانية وهذه الإرادة فى التقدم توجيهاً مختلفاً. إنه تحد رائع، لكنه رهيب.

والحال أن هناك طبقة حاكمة مفترسة وجشعة، تهدر دخولها، وتسىء استخدام السلطة، وتعرقل تغيير الوجهة وهو ما يفرضه الوضع الحالى بإلحاح. هذه الطبقة لا تحمل أى مشروع، ولا يحركها أى مثل أعلى، ولا يصدر عنها أى خطاب محفز. لم تعرف الإيديلوجيا الليبرالية، بعد الانتصار على المنظومة السوفيتية، سوى الاحتفاء بذاتها. كما أنها أخضعت كل مجالات السلطة والنفوذ تقريباً لواقعيتها الزائفة، التى تزعم أن أى بديل مستحيل وأن الطريق الوحيد الذى يمكن تخيله هو الذى يؤدى إلى النمو الدائم للثروة.

ليس هذا التصور للعالم مشئوماً فحسب وإنما هو أعمى أيضاً. إنه يجهل القوة التفجيرية للظلم، ويسىء تقدير فداحة تسميم المجال الحيوى، ويعمل على التقليل من الحريات العامة. إننا بإزاء طبقة لامبالية بتدهور ظروف معيشة أغلب البشر من رجال ونساء، وترضى بأن تطيح بفرص البقاء على قيد الحياة للأجيال المقبلة.

بالنسبة لمؤلف هذه الصفحات الحاسمة والغنية بالمعلومات، لن تحل الأزمة البيئية دون مواجهة الأزمة الاجتماعية المتداخلة معها. فهما وثيقتا الصلة.

اليوم، الأثرياء هم الذين يهددون الكوكب.

تصميم الغلاف: نادية كشك

كيف يدمر الأثرياء الكوكب

المركز القومى للترجمة
إشراف : جابر عصفور

- العدد : 1565
- كيف يدمر الأثرياء الكوكب
- هرفى كيمف
- أنور مغيث
- الطبعة الأولى 2010

هذه ترجمة كتاب :

Comment les Riches Détruisent la Planète

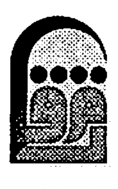
Par : Hervé Kempf

شارع الجبلاية بالأوبرا – الجزيرة – القاهرة . ت: ٢٧٣٥٤٥٢٤ – ٢٧٣٥٤٥٢٦ فاكس: ٢٧٣٥٤٥٥٤

El-Gabalaya St., Opera House, El-Gezira, Cairo
E.mail:egyptcouncil@yahoo.com Tel.: 27354524 - 27354526
Fax: 27354554

كيف يدمر الأثرياء الكوكب

تأليف : هرڤى كيمف
ترجمة : أنور مغيث



2010

بطاقة الفهرسة
إعداد الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية
إدارة الشئون الفنية

كيمف، هرفى
كيف يدمر الأثرياء الكوكب / تأليف : هرفى كيمف
، ترجمة : أنور مغيث
ط١ - القاهرة - المركز القومى للترجمة، ٢٠١٠
١٤٤ ص، ٢٤ سم
١ - تلوث البيئة
(أ) مغيث ، أنور (مترجم)
(ب) العنوان ٣٠١،٣١

رقم الإيداع ٢٠١٠/٥٧١٩
الترقيم الدولى I.S.B.N. 978 - 977 - 479-982-4
طبع بالهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية

المحتويات

دراسة

بقلم المترجم

هل نحن فى حاجة إلى تنبيه القراء المصريين والعرب بالمخاطر التى تمثلها أزمة البيئة؟

فيما يبدو لا.. فهم واعون بما يدور حولهم من مؤتمرات دولية ومبادرات تنشغل بها وسائل الإعلام. كما أن المواطن البسيط أصبح يبحث عن الأطعمة الخالية من الأسمدة الكيماوية، وكما أن مصطلحات مثل التلوث السمعى والبصرى تجرى على كل لسان، ويعرف أن تلوث البيئة لا يقف عند حدود الهواجس والمخاوف التى تنتابنا، ولكنه صار سببًا مؤكدًا لأمراض ترتفع نسبتها لدينا عن متوسط الإصابة بها على مستوى العالم. ثم ألم يترجم هذا الوعى فى قوانين تفرض على المواطنين صيانة البيئة الطبيعية وتحد من الإسراف فى استغلال مواردها؟ ألم تستجب أنظمة الحكم فأنشأت وزارات لشئون البيئة وكذلك العديد من الهيئات الحكومية والمراصد التى تقوم بمتابعة الأزمة، بل ونرى فى كل جامعة نائبًا لشئون البيئة وكذلك فى كل كلية؟

ويمكن لنا أن نعدد الكثير من الشواهد الدالة... ولكن مع ذلك لا تبعث كثرة الشواهد على الاطمئنان. فكل ما نراه حولنا فى هذا الصدد لا يعبر عن وعى، بقدر ما يعبر عن القلق، أو عن نوع من الخداع فى أسوأ الأحوال.

إن مفهوم الوعى من الناحية المعرفية يتضمن الوقوف على الأسباب وتحمل المسئولية وتعديل السلوك. ومن هذا المنظور نجد أن وعينا بقضايا البيئة يشوبه الكثير من أوجه القصور:

أولاً : حين يتم التعرض لما أصاب البيئة من أضرار نتيجة للنشاط الإنتاجى والاستهلاكى للبشر نلاحظ ميلاً لاتهام النوع الإنسانى بوجه عام ودون تمييز، وبالتالى دون تحديد للمسئوليات. وفى العادة يكون هذا الاتهام مصحوبًا بتصور سلبى "للطبيعة البشرية" يسمها بالطمع والأنانية والاندفاع.

ثانيًا: نعتقد أن أزمة البيئة لا تحتاج إلا إلى حلول فنية وتكنيكية يقوم بها العلماء والخبراء القادرين على إقناع صانعى القرارت بها. فنحن كمواطنين لا حيلة لنا فى أمور تتجاوز عقلنا المحدود، والعلم يصنع المعجزات.

ثالثًا: نأمل بالفعل أن تجد أزمة البيئة حلاً، ولكننا فى نفس الوقت مازلنا نحتفظ بالطموح فى الرفاهية التى تتمثل فى الحياة على النمط الغربى المليئة بالأجهزة الكهربائية والألكترونية والسيارات. وبالتالى تظل التنمية الاقتصادية وحدها هى معيار النجاح الذى تتباهى به الحكومات المتعاقبة.

يطمح هذا الكتاب إذن إلى دفع القارئ على مراجعة كل هذه الأحكام التى تمثل عقبات فى وجه الوعى الحقيقى بأزمة البيئة، وإلى ضرورة تحمل تبعاتها وما تقتضيه من تغيير جذرى فى السياسات العامة والسلوك الفردى.

فالتفاوت الذى يميز بين الطبقات فى المجتمع الواحد، كما يميز بين الشمال والجنوب على مستوى العالم يخلق مجموعات من أصحاب المصالح المستفيدة من الوضع القائم، وهى نفسها المجموعات التى تصنع القرارات السياسية والاقتصادية، والتى تمتلك وسائل الإعلام القادرة على صياغة الوعى الجمعى. ومن هنا يهتم الكتاب بتقديم الدلائل التى تجعلنا نتجنب الإدانة العامة للجنس البشرى التى تحدد المجموعات المسئولة عن الأزمة أكثر من غيرها.

كما يبين الكتاب أنه من المستحيل أن نترك الأمور تسير على وتيرتها آملين أن يحقق لنا التكنيك حلاً لما يطرأ من مشاكل. فالمسألة لا تتعلق بمشاكل منفصلة عن بعضها البعض، ويمكن أن نجد لكل منها حلاً على حدة. وإنما تتعلق بمشاكل مترابطة

لها جذر واحد، والاهتمام بها يقتضى منا الانشغال بمصير البشرية. وقضية المصير لا يستطيع العلم ولا التكنيك حسمها ولكنها كانت وستظل دائمًا موضوعًا للحكمة التى تستطيع وحدها أن تحدد للبشر مسارًا جديدًا.

وأخيرًا هناك السباق المحموم الذى ينخرط فيه أغلب البشر من أجل الثراء. والثراء كما يبين الكتاب يتجلى من خلال مظاهر ترفية استعراضية من الإنفاق السفيه الذى لا يتوقف عند حد معين. لقد تحول هذا السباق إلى آلة جهنمية تلتهم مجهود البشر وراحتهم كما تلتهم موارد الطبيعة. ويقتضى إيقاف هذا السباق التخلى عن واحدة من أهم أساطير نظامنا الإنتاجى الحالى ألا وهى أسطورة النمو الاقتصادى الذى يقوم على زيادة الدخل من خلال زيادة الانتاج ولا يدخل فى حسابه تكاليف تدهور البيئة المترتبة على هذا النشاط الإنتاجى . وبالتالى لا مجال لتجاوز أزمة البيئة إلا بتجاوز الرأسمالية التى يقوم أساسها الاقتصادى على الزيادة المستمرة فى الأرباح التى لا يمكن أن تتم إلا بزيادة الاستهلاك، ولا زيادة فى الاستهلاك دون زيادة فى الإنتاج ولا زيادة فى الإنتاج دون استنفاد متصاعد لموارد الطبيعة.

يقدم المؤلف، بالإضافة إلى تحليلاته الثاقبة لآليات التحكم والتلاعب، أرقامًا مذهلة تدل على المدى الهائل الذى قطعناه فى العدوان على الطبيعة. ومع كل هذا لا يحمل الكتاب أى حنين لعصور سابقة على الحداثة، بل على العكس يدين المؤلف النظام السياسى الحالى الذى يضطر من أجل المحافظة على مصالح الطغمة الثرية إلى إدارة الظهر لوعود الحداثة فى الحرية الفردية والديمقراطية والإدارة الجماعية العقلانية للمجتمع. إن الطريق المسدود الذى وصلنا إليه مع النظام الرأسمالى يدفع الطبقات الحاكمة، من أجل الحفاظ على ما يقدمه لها الوضع الحالى من امتيازات، إلى نوع من الفاشية المقنّعة والتى يرصد الكتاب أساليبها المستفيدة من أحدث التطبيقات التكنولوجية فى أعرق البلاد الديمقراطية.

والكتاب فى النهاية نداء لأن نجمع فى همنا السياسى بين ما هو بيئى وما هو اجتماعى، ودعوة موجهة لقوى اليسار لبلورة استراتيجية جديدة بدلاً من الاكتفاء بتقديم إدارة مختلفة للنظام الرأسمالى.

أراد المؤلف أن يكون كتابه واضحًا دون أن يكون تبسيطيًا، ولهذا نجد مصطلحات مثل التغيرات المناخية والاحتباس الحرارى وأزمة الانقراض السادسة والنباتات المعدلة جينيًا، يتم تناولها من خلال أقوال العلماء والأرقام الصادرة عن الجهات المسئولة وأمثلة من الحياة اليومية، فتحظى بذلك بتعريف مُيسر ودقيق فى آن. أما عن الصلة الوثيقة بين تدهور البيئة من جانب وتزايد التفاوت الاجتماعى وتآكل رقعة الديمقراطية من جانب آخر، فإن المؤلف يقوم بتحرٍ دقيق عن نزوح السكان الفقراء وتضخم العشوائيات وميل الأثرياء للسكن فى محميات منعزلة، كما يقدم كشفًا بأرقام الدخول والمرتبات الفلكية ومبالغ الإنفاق السفيه على السلع والخدمات. وإلى جانب ذلك كله القوانين ومشروعات القوانين المعروضة على البرلمانات، والإجراءات الأمنية والأجهزة التكنولوجية التى تحد من حريات البشر.

ولقد تبنى الكاتب فى مواضع كثيرة من الكتاب أسلوبًا سرديًا يوحى بأنه يرافق القارئ شارحًا له الأزمة على مسرح الأحداث، متنقلاً ما بين الولايات المتحدة والقارة القطبية وأمريكا اللاتينية وفرنسا وإيطاليا والصين وروسيا حتى تكون شهادته ترجمة أمينة ومتكاملة للمشهد العالمى المعاصر.

وأثناء ترجمتى لهذا الكتاب كان يرافقنى أمل فى أن يجد القارئ العربى فيه ما يدفعه للاهتمام بقضايا المستقبل بدلاً من الانشغال بقضايا الماضى.

أنور مغيث

مقدمة المؤلف

كان الأوتوبيس يقلنى إلى مطار هيثرو بعد أن انتهيت من ريبورتاج عن "جندى المستقبل". كان المذياع يبث نشرة الأخبار. وكان المذيع يروى أنه، طبقًا للمختصين السويديين، يوجد معدل للنشاط الإشعاعى تم الكشف عنه فى البلاد الاسكندنافية. ويمكن أن يأتى ذلك من حادث لمفاعل نووى.

كنا فى ٢٨ إبريل ١٩٨٦ بعد يومين من حادث تشيرنوبيل. أيقظ هذا الخبر فى داخلى فجأة شعورًا بحالة طوارئ منسية. من عشر أو خمس عشر سنة مضت كنت أقرأ كتب إيفان إيليتش، "الفم المفتوح"، "البرى"، وكنت شغوفًا بقضية البيئة، التى بدت لى البديل الوحيد فى حقبة كانت الماركسية منتصرة فيها. ثم دفعت الحياة بى إلى سبل أخرى. فصرت صحفيًا وهاجرت حينئذ إلى ثورة المعلومات: فى الوقت الذى اختارت فيه مجلة تايم الحاسوب "رجل العام" وكنت اكتشف مع رفاقى فى مجلة "العلم والحياة" دهاليز أول حاسوب ماكينتوش، و"الرسائل الوردية" لدليل التليفونات المرئى الذى كان يبشر بالشات ونوادى الإنترنت، ومغامرات شاب اسمه بيل جيتس وقع عقدًا مثيرًا مع شركة IBM.

وفجأة جاء تشيرنوبيل ليطرح قضية بديهية: البيئة . قضية عاجلة: علىّ أن أحكيها . وشرعت فى ذلك. ومن ذلك الوقت كانت تقودنى دائمًا قاعدتان: أن أكون مستقلًا وأن أنتج معلومات جيدة، أى دقيقة وموثوقة ومبتكرة. كما نأيت بنفسى عن النزعة الكارثية. وقد رويت من بين موضوعاتى الأولى، قضية المناخ، مغامرة الكائنات الحية المعدلة جينيًا OGM، أزمة التنوع الحيوى، ولم ألجأ أبدًا إلى المبالغة. كان يبدو لى

أن الوقائع التى تحظى باهتمام كبير موجه إلى موضوعات ملحة بصورة واضحة تكفى لمخاطبة الفطنة. وكنت مقتنعًا بأن الفطنة تكفى لتغيير العالم.

ومع ذلك، بعد أن اعتقدت أن الأمور كانت تتغير، وأن المجتمع كان يتطور، وأن النظام يمكن أن يتحرك، أقدم اليوم ملاحظتين:

الوضع البيئى للكوكب يسوء بصورة هائلة بحيث إن جهود الملايين من المواطنين العالم الواعين بالمأساة وإن كانوا قليلين، لا تستطيع أن توقف التدهور.

النظام الإجتماعى الذى يدير المجتمع الإنسانى حاليًا وهو النظام الرأسمالى، يجاهد بطريقة عمياء ضد التغييرات التى لاغنى عن القيام بها إذا أردنا الحفاظ للوجود الإنسانى على كرامته ووعوده.

دفعتنى هاتان الملاحظتان أن ألقى بثقلى، مهما كان ضئيلاً، فى الميزان بكتابة هذا الكتاب القصير والواضح قدر الإمكان دون أن يكون تبسيطيًا. ونقرأ فيه إنذارًا - ولكن أيضًا نداء مزدوج بدون نجاحه لن يكون هناك شىء ممكن - إلى أنصار البيئة لكى يفكروا فى الجانب الاجتماعى وموازين القوى، وإلى من يفكرون فى الجانب الاجتماعى أن يهتموا فعليًا بأزمة البيئة التى تعد اليوم شرطًا لقضية العدالة.

إن الترف الذى تعيش فيه المجتمعات الغربية لا ينبغى أن يخفى علينا فداحة اللحظة. فنحن ندخل زمن الأزمة الدائمة والكوارث الممكنة.

أمارات أزمة البيئة مرئية بوضوح، وفرضية الكارثة أصبحت واقعية ولكننا فى العمق لا نهتم كثيرًا بهذه الأمارات. فهى لاتؤثر فى السياسة ولا فى الاقتصاد والنظام لا يعرف أن يغير مساره. لماذا ؟

لأننا لا نستطيع أن نضع المسألة الاجتماعية فى علاقة مع المسألة البيئية. ولكننا لا يمكن أن نفهم تداخل الأزمتين البيئية والاجتماعية إذا لم نقم بتحليلها كوجهين لكارثة واحدة. وهذه الأزمة تنبع من نظام تقوده شريحة سائدة ليس لها اليوم أى محرك سوى الجشع، ولا مثل أعلى سوى النزعة المحافظة، ولا حلم سوى التكنولوجيا.

هذه الطغمة المفترسة هى العامل الأساسى فى الأزمة الشاملة بشكل مباشر من خلال القرارات التى تتخذها. تهدف هذه القرارات إلى الإبقاء على النظام القائم لمصلحتها، وتمنح الحظوة إلى هدف التنمية المادية وهو حسب رأيها الوسيلة الوحيدة لكى تجعل الطبقات التابعة تقبل ظلم الأوضاع - فى حين أن النمو المادى يزيد من تدهور البيئة.

تمارس الطغمة أيضًا تأثيرًا قويًا غير مباشر بسبب الجاذبية الثقافية التى يمارسها نمط استهلاكها على مجمل المجتمع، ولاسيما على الطبقات الوسطى - يوجد نصيب كبير من الاستهلاك فى البلاد المتقدمة والبلاد النامية يلبى رغبة فى المنظرة والتميز. فالناس تطمح فى الصعود فى السلم الاجتماعى، وهو ما يمر عبر تقليد لاستهلاك الطبقة العليا. وهذه الطبقة تنشر بذلك فى كل المجتمع إيديولوجيتها فى الإهدار.

إن سلوك الطغمة لا يقود فقط إلى تعميق الأزمات، ولكنها فى مواجهة الاعتراض على امتيازاتها، وفى مواجهة القلق البيئى، ونقد الليبرالية الاقتصادية، تسعى إلى أضعاف الحريات العامة وروح الديمقراطية.

يوجد انحراف نحو نظم شبه سلطوية يمكن ملاحظته فى كل مكان فى العالم تقريبًا. والطغمة التى تحكم الولايات المتحدة هى المحرك، مستندة فى ذلك على الفزع الذى سببته فى المجتمع الأمريكى عمليتا ١١ سبتمبر ٢٠٠١.

فى هذا الوضع الذى يمكن أن يقود إلى الفوضى الاجتماعية أو إلى الديكتاتورية، من المهم معرفة ما يكون من المناسب الابقاء عليه بالنسبة لنا وللأجيال المقبلة: ليست "الأرض" ولكن "إمكانيات الحياة الإنسانية على الكوكب"، حسب كلمات الفيلسوف هانز يوناس Hans Jonas، أى النزعة الإنسانية، قيم الاحترام المتبادل والتسامح، علاقة قنوعة وثرية فى معناها مع الطبيعة، التعاون بين البشر. للوصول إلى ذلك لا يكفى أن يعى المجتمع بإلحاح أزمة البيئة وبالاختيارات الصعبة التى يفرضها تفاديها، وعلى

الأخص فى مجال الاستهلاك المادى. ينبغى أيضًا أن يرتبط العمل البيئى بتحليل سياسى راديكالى لعلاقات الهيمنة الحالية. لا يمكن أن نخفض الاستهلاك المادى الكلى إذا لم ينزل الأقوياء من عليائهم وإذا لم تتم محاربة التفاوت. وينبغى، إلى جانب إلى المبدأ البيئى النافع فى مرحلة الوعى بالأزمة: "أن تفكر كوكبيا وأن تتحرك محليًا"، أن نضيف المبدأ الذى يفرضه الموقف: "استهلاك أقل وتوزيع أفضل".

الفصل الأول

الكارثة ... وماذا بعد ؟

كانت الليلة طويلة... مجهدة ولكن مضطربة. وفى تطور أخير وضعت روسيا عقبة كبرى فى وجه التسوية التى تم التوصل إليها بعد أسبوع من مفاوضات حادة. هل كان سيفشل بروتوكول كيوتو بعد أن انتصر على العناد الأمريكى. ولكن فى غمار عمليات الشد والجذب الليلية التى كان يقوم بها بمهارة الدبلوماسيون الكنديون والإنجليز سحبت روسيا طلبها الذى كان غير مفهوم، وتم عقد الاتفاقية. وقرر المجتمع الدولى مد البروتوكول إلى مابعد أجله ٢٠١٢ . وقبل العملاقان الجديدان الصين والهند بكلمات مغطاة هذه المناقشة التى تضعهما فى مواجهة تحديات المستقبل.

هذه المفاوضات الدولية تشبه قافلة عالمية، مكونة من وجوه مثيرة، ومصالح متنوعة وعواطف وضروب من الأنانية، لكنها أيضا، خلف صدام المصالح، يحييها الشعور العام بضرورة اتفاقية كونية. خلف الطقوس الغامضة والنصوص المستغلقة يجرى تنفيذ مثل أعلى لسياسة لكل الإنسانية. جميعًا من نساء ورجال بملامح مرهقة وعيون منتفخة وأعضاء منهكة، فى هذه القاعة فى مدينة مونتريال فى ديسمبر ٢٠٠٥ ، صفقنا وضحكنا حين استمعنا إلى الخبر السار.

نسيت أن السهر سيطول أثناء الليل، وكنت مدعواً فى الصباح فى الجامعة مع عالم مرموق كى نتحدث عن شىء آخر: التنوع الحيوى. سرت فى الهواء البارد لعاصمة اقليم كوبيك تحملنى الحماسة التى عشتها فى الساعات المنصرمة غير واع بتعبى، مرحاً، هذا كى أوضح لكم كل ما فى الأمر.

ومن نافذة المكتب الضيق لمشيل لورو Michel Loreau كنا نلمح المبانى العالية فى المدينة، وهو عالم اصطناعى تماماً. وبكلمات محددة دون ذرة من مبالغة أو انفعال، وبالهدوء الذى يتحلى به مدير البرنامج الدولى للبحث فى التنوع الحيوى Diversitas، روى لى الباحث البلجيكى ماكنت أعرفه من قبل، ولكنه كان يكتسى، فى الجو البلورى للشتاء الكندى، بمعنى مأساوى لم أدركه من قبل فى دلالته الكلية. يشهد كوكب الأرض فى هذه اللحظة الأزمة السادسة لانقراض الأنواع الحية التى طرأت عليه منذ أن بدأت الحياة على سطحه المعدنى منذ ثلاثة مليار سنة. قال لى: "اليوم يقدر ارتفاع معدل الانقراض بالنسبة للمجموعات المعروفة بصورة أفضل - الفقاريات والنباتات - بأكثر من مائة ضعف عما كان فى الأزمنة الجيولوجية خارج أزمات الانقراض الكثيف". ثم صمت برهة وأكمل: "وهذا أصلاً كثير، ولكنه يعد لا شىء بالنسبة لما هو متوقع، هذا المعدل سيتسارع ويصبح مرتفعًا عشرة آلاف مرة عن المعدل الجيولوجى".

جيمس لافلوك James Lovelock غير معروف تقريبًا فى فرنسا. وهذا الأمر لا يدل إلا على انعدام الثقافة البيئية الذى يسود فى بلدنا، لأن هذا العالم الإنجليزى يتمتع بمكانة تليق به فى إنجلترا واليابان وألمانيا وإسبانيا والولايات المتحدة. فقد ساهم فى تقدم العلم فى مجالين: من جانب، باختراعه سلسلة من الإجراءات النافعة لعلماء الفيزياء ولاسيما المسبار الذى يعمل عن طريق جذب الألكترونات، ومن جانب آخر ببلورته نظرية عن كوكبنا تعد من أكثر النظريات تحفيزًا للعقل. وسمى نظريته هذه باسم جايا Gaia باقتراح من صديقه وليام جولدنج الحائز على جائزة نوبل للآداب. ويرى لافلوك أن الأرض تتصرف ككائن حى عضوى ينضبط ذاتيًا.

ولكنا إذا كنتُ قد سافرتُ عبر الطرق الثعبانية الصغيرة لمدينة كرنواى عابرًا قرى احتفظت بصورة غير عادية بسمتها الريفية من القرن التاسع عشر، لم يكن ذلك للحديث عن جايا، ولكن لكى استمع إلى الرسالة المتشائمة للعالم الكبير. كان لدى سببان للاستماع لأقوال مضيفى: سيرة حياته المبهرة ومعرفته التامة بالمناقشات حول المناخ التى يستقيها من مصادرها الأساسية. فهو يتناقش بصورة مألوفة مع علماء

المناخ فى مركز أبحاث هادلى Hadley فى مدينة اكستر Exceter البعيدة عن مقر إقامته بخمسين كيلو مترا. وهو أحد المراكز الأكثر شهرة فى العالم فى مجال المناخ. وفيما بعد تأكدت لدى، عبر مناقشات مع باحثين آخرين وعبر قراءات، الرسالة المقلقة التى تلقيتها من لاڤلوك.

لقد قال لى فى بيته الأبيض الصغير ذى الطراز البريطانى: "مع تسخين المناخ سوف يتحول الجزء الأكبر من سطح الكرة الأرضية إلى صحراء، وسوف يتجمع الباقون على قيد الحياة حول القارة القطبية، ولكن لن يكون هناك مكان لكل الناس، وبالتالى ستكون هناك حروب، وسكان منطلقون بلا قيود، وسادة للحرب. ليست الأرض هى المهددة وإنما الحضارة". وتابع قائلاً: "أنا رجل مرح، لا أحب قصص الكوارث، وما يجعل هذه القصص غريبة هو أننى كنت لا أظن فيما قبل أن الخطر بهذا القدر".

فليغفر لى السير لاڤلوك، لكننى سأخذ هذه الجملة الأخيرة لحسابى كلمة بكلمة. أتابع بانتباه مسألة التغير المناخى منذ عام ١٩٨٨، وقد لاحظت كيف تطور الاهتمام بهذه المسألة لدى العلماء، وكيف ظهرت فى وسائل الإعلام، وكيف واجهت الحجج المضادة قبل أن تتأكد وتصبح منظومة بالغة التماسك لتفسير العالم. ولقد تقدم الوعى بهذه الأزمة بسرعة مذهلة، وصار بعض الباحثين أكثر تشاؤمًا بشكل لم يكونوا يتخيلونه من خمسة عشر عامًا مضت. ليس الأمر هنا "نزعة كوارثية" وإلا فعلينا أن نحسب أن مجتمعًا علميًا بأكمله ذو ميول كوارثية.

توجد منذ زمن إشكالية تقلق علماء المناخ. هى أن المناخ يمكن أن يضطرب بصورة فجائية وبسرعة لا تسمح للتحرك الإنسانى بتصحيح عدم التوازن. هذا القلق هو ما يعبر عنه صاحب نظرية جايا، الأكثر حرية فى الكلام من علماء آخرين، ولكن دون المبالغة فى الهم.

الهدف : تقليل الخسائر

فكرة ارتفاع حرارة الكوكب، نظرية علمية تمت بلورتها منذ القرن التاسع عشر وأعيد اكتشافها فى سنوات ١٩٧٠ ودراستها باهتمام فى سنوات ١٩٨٠ وتلى ذلك مناقشات مكثفة بين العلماء.

يرجع التغير المناخى إلى تزايد الاحتباس الحرارى effet de serre: بعض الغازات مثل ثانى أكسيد الكربون أو الميثان، من خصائصها أن تستقطب قرب الكوكب جزءاً من الإشعاع الذى يعكسه فى اتجاه الفضاء، وبسبب التراكم الأخير لهذه الغازات فى الغلاف الجوى، يزداد متوسط درجة حرارته.

تستند فكرة أن التغير المناخى قد بدأ فى الحدوث إلى ثلاثة أنواع من التقدم فى عملية الملاحظة: معدل بث ثانى أكسيد الكربون وغازات أخرى فى الغلاف الجوى لا يتوقف عن الارتفاع، متوسط درجة حرارة الكوكب يتزايد بصورة منتظمة، التحسن الكبير فى نوعية النماذج الفيزيائية للمجال الحيوى وكذلك نوعية أدوات أخرى فى معرفة المناخ.

إن ارتفاع متوسط الحرارة فى نهاية القرن الحادى والعشرين، والمتصور انطلاقاً من الامتداد بالميول الحالية سوف يكون بين ١,٤ و ٥,٨ درجة مئوية.

وقد تم حسابها بواسطة Groupe d'experts intergovernemental sur l'évolution du climat , GIEC (مجموعة خبراء بين الحكومات حول تطور المناخ) التى تضم جماعة العلماء المتخصصين فى التغير المناخى. وهذا لا يعنى أن الأمر يتوقف هنا. وإذا لم يتغير شىء من الآن إلى نهاية القرن فإن التسخين سيستمر.

هذه الأرقام التى تبدو ضئيلة هى فى حقيقة الأمر مهمة. متوسط حرارة الكوكب هو ١٥ درجة مئوية، وتكفى بضع درجات كى يحدث تغير جذرى فى نظام المناخ. على سبيل المثال أقل من ٣ درجة مئوية تفصلنا عن فترة الهولوسين holocène والتى

كانت منذ ٦ إلى ٨ مليارات من السنين، وهى حقبة مختلفة تمامًا عن وضعنا اليوم: وكذلك فإن الحرارة فى العصر الجليدى منذ عشرين ألف سنة لم تكن أقل من درجة الحرارة الآن إلا بخمس درجات مئوية.

وحتى لو أوقفنا فجأة ونهائيًا بث الغازات فإن التزايد المتسبب عن الانبعاثات السابقة لن يتوقف بصورة مفاجئة. ففى الواقع كثير من غازات الاحتباس الحرارى تتمتع باستقرار كيماوى يمتد إلى عشرات السنين، وهو ما يعنى أن خصائصها تستمر لوقت طويل فى الغلاف الجوى. النظم الطبيعية تتمتع بخمول inertie كبير يتعدل ببطء، وببطء أيضًا تعود إلى حالتها الأولى. نحن لم يعد بإمكاننا أن نأمل فى العودة سريعًا إلى الوضع الذى كان موجودًا قبل منتصف القرن التاسع عشر، وهى اللحظة التى بدأ الانبعاث الكثيف للغازات المسببة للاحتباس الحرارى أثناء الثورة الصناعية. فى المقابل، يمكننا أن نقلل من تسارع هذه الانبعاثات، وأن نستهدف استقرارها، ثم بعد ذلك إلى التقليل منها وهذا قد يسمح بربط التسخين عند ٢ أو ٣ درجة سيلسيوس Celsius. وقد أصبح هذا عن حق الهدف الوحيد الواقعى.

إذا انفلت المناخ

يوجد عنصر أساسى لتقدير الوضع الحالى يتغير بحسب الزمان: ارتفاع درجة الحرارة الذى نشهده يحدث بصورة سريعة جدًا بالنسبة للظواهر المشابهة المعروفة فى الماضى: كانت تتم على مدار آلاف السنين؛ ونحن نعدل النظام المناخى فى أقل من مائتى عام.

ولكن بدلاً من أن يحدث التغير المناخى بصورة تدريجية، يمكن أن يحدث فجأة. فخلال بعض عشرات السنين يمكن للمناخ أن يتغير بعدة درجات بما يمنع التكيف التدريجى للمجتمعات. هذا الاكتشاف الذى حدث فى أوائل سنوات ١٩٩٠ يعبر عن نفسه اليوم بصورة مختلفة: فيما يتجاور سقف معين – يحاول علماء المناخ أن يحددوه فى حدود درجتين – من التسخين يمكن للنظام المناخى أن ينفلت بصورة لا رجعة فيها.

فى العادة، يصحح المجال الحيوى تلقائيًا مواطن الخلل التى تصيبه. ولكن بسبب تشبع طاقته فى الامتصاص، يمكن ألا يعمل هذا المسار التعويضى. هذه هى الآليات التى يمكنها أن تحبذ انفلات التغير المناخى:

مقدار كبير من الغاز الكربونى الذى يبثه الإنسان يتم امتصاصه فى العادة بواسطة النبات والمحيطات: تبقى نصف الكمية فى الغلاف الجوى والربع تمتصه المحيطات والربع بواسطة النبات. ولهذا نطلق على المحيطات والنباتات فى اليابسة "آبار" غاز الكربون. وهذه الآبار يمكن أن تمتلئ، وفى هذه الحالة فإن مقدار كبير من الغاز الكربونى المنبعث إن لم تكن الكمية كلها سوف تبقى فى الغلاف الجوى بما يؤدى إلى مزيد من تسارع الاحتباس الحرارى. بل إن المحيطات والنبات يمكنها أن تعيد ضخ ثانى أكسيد الكربون الذى خزنته فيما قبل. وعلاوة على ذلك فإن استمرار تدمير الغابات يمكنه أن يغير من طبيعة الغابات المدارية والتى مازالت آبار ويجعلها تتحول إلى بث الكربون.

الأقاليم القطبية الشمالية تسخن. سلاسل عديدة من الملاحظات والحسابات تدفع المتخصصين فى الجليد إلى الاعتقاد أن جزيرة جرينلاند والقارة القطبية الجنوبية يمكن أن تذوبا سريعًا، وهو ما يؤدى إلى ارتفاع مستوى البحر أكثر مما توقعته مجموعة باحثى GIEC عام ٢٠٠١ : فقد كانت تتوقع ارتفاع بمقدار نصف متر فى نهاية القرن، وينبغى التفكير مع الأخذ فى الاعتبار أن الارتفاع قد يصل إلى مترين أو ثلاثة بل أكثر.

يعكس الجليد، مثله مثل كل سطح أبيض، أشعة الشمس وبالتالى يضع حدًا لتسخين سطح الأرض. وهو ما يطلق عليه مصطلح albédo، ولكن الذوبان التدريجى للجليد يقلل من albédo وبالتالى يقلل من وضع حد ارتفاع درجة الحرارة، أى يحفزه.

ارتفاع درجة حرارة المرتفعات العليا وهو الأكثر بروزًا فيما يبدو عن باقى مناطق الكوكب يؤدى إلى ذوبان الجليد الدائم Permafrost، أو الأرض الثلجية Pergélisol

وهى طبقة متجمدة من الأرض تغطى اكثر من مليون كيلو متر مربع ولاسيما فى سيبيريا يبلغ سمكها ٢٥ متر فى المتوسط. ويقدر ما تخزنه طبقة الأرض الثلجية بـ ٥٠٠ مليار طن من الكربون سوف تبثه لو ذابت.

الظواهر التى وصفناها للتو تبقى فى حالة الفروض، ولكن هناك دراسات عديدة تدفع إلى الاعتقاد أنها بسبيلها إلى التحقق. فعلى سبيل المثال أثبتت مجموعة من الباحثين أثناء الصيف الحار عام ٢٠٠٣ أن المناطق النباتية فى أوروبا بدلاً من أن تمتص غاز الكربون تبث منه كمية كبيرة. باحثون آخرون بينوا أن الجليد الدائم بدأ فى الذوبان: ولو استمر ذلك بالمعدل الملحوظ، كما يقول المؤلفون، يمكن أن يُطلق كل الكربون المخزون مؤخراً خلال هذا القرن. و من جهة أخرى تقدر أبحاث حديثة أن النماذج المناخية قد قللت من شأن التفاعلات بين غازات الاحتباس الحرارى والمجال الحيوى. وهو ما يؤدى إلى نتيجة مؤداها أن ارتفاع درجة الحرارة سيكون أكبر مما توقعه GIEC فى تقريرها عام ٢٠٠١, هذه العناصر تفسر أن الجماعة العلمية لا تستبعد ارتفاع سريع فى متوسط حرارة الكوكب إلى مستويات لا يمكن تحملها.

إن ارتفاع درجة حرارة بمقدار ٨ درجات فى قرن أمر ضئيل الاحتمال، ولكن ليس احتمالاً ضئيلاً أن يحدث فى قرنين "لو استخدمنا كل البترول، ولو ضاعفنا من الطبقات الأسفلتية، ولو حرقنا نصف كمية الكربون". هكذا عبر ستيفن شنايدر Stephen Schneider من جامعة ستانفورد بالولايات المتحدة عن قلقه. ولهذا السبب فإن مجموعة GIEC توقعت فى تقريرها الرابع والصادر ٢٠٠٧ أن ارتفاع درجة الحرارة يمكن أن يتجاوز الحد الأقصى الواصل إلى ٨,٥ْ درجة مئوية الذى كان متوقعاً قبل ذلك.

غير مسبوق منذ عصر الديناصورات:

إذا كانت أزمة التنوع الحيوى فى العالم معروفة بدرجة أقل من أزمة التغير المناخى فإنها ليست أقل خطورة. فمؤشرها الأبرز هو إختفاء أنواع من الكائنات الحية. إن إيقاعها سريع إلى درجة أن تعبير "الانقراض السادس" بالإحالة إلى الخمس أزمات الكبرى لانقراض الأنواع التى عرفها الكوكب حتى قبل ظهور الإنسان، قد أصبح تعبيراً رسميا. يؤكد تقرير التنوع الحيوى الشامل الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة عن التنوع الحيوى فى البرازيل عام ٢٠٠٦: "نحن الآن مسئولون عن الانقراض السادس الكبير فى تاريخ الأرض وهو الأكثر أهمية منذ انقراض الديناصورات منذ ٦٥ مليون عاماً".

وكل عام، ينشر الاتحاد الدولى للحفاظ على الطبيعة "قائمته الحمراء" عن الأنواع المهددة: فى عام ٢٠٠٦ من بين ٤٠١٧٧ نوع تمت دراستهم ١٦١١٩ منها مهدد بالانقراض. ويتنبأ مركز بحث Globio التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة بأن "اضمحلالاً جوهرياً فى الوفرة والتنوع الخاصين بالملكة الحيوانية Faune سوف يحدث فيما بين ٥٠ إلى ٩٠٪ من سطح الأرض فى عام ٢٠٥٠ إذا استمر نمو البنى التحتية واستغلال المصادر بنفس الإيقاع الحالى". هنا أيضا، سرعة تغير البيئة بواسطة النوع الإنسانى مقارنة بالتطورات التى سبق وعرفتها الأرض مذهلة؛ يتفق الخبراء، مثل ميشيل لورو، على تقدير أن معدل الانقراض الأنواع سيفوق بآلاف المرات المعدل الطبيعى المسجل بواسطة التاريخ الجيولوجى أى بواسطة دراسة الحفريات.

إن اختفاء الأنواع سببه الرئيس تدهور السُكنى أو تدميرها، وقد وصل هذا التدمير منذ نصف قرن إلى إيقاع جنونى: منذ عام ١٩٥٠ حتى الآن تحولت أراضى إلى الزراعة بأكثر مما حدث فى القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، كما يشير تقرير هيئة التقييم الألفى للنظام البيئى Millenium Ecosystem Assessment وهو تقرير بلوره أكثر من ١٣٠٠ عالم من جميع أرجاء المعمورة. منذ عام ١٩٨٠، ٣٥٪ من

الغابات الرطبة للضفاف المدارية والمعروفة باسم mangroves قد اختفت، وكذلك ٢٠٪ من كتل الشعاب المرجانية؛ إن إنتاج الأزوت بواسطة البشر يتجاوز كل إنتاج العمليات الطبيعية، فى حين أن كمية المياة المحجوزة وراء السدود الكبرى تتجاوز من ثلاثة إلى ستة أضعاف المياه التى تجرى فى الأنهار. ويلخص الأمر نيفيل آش Neville Ash من المركز العالمى لملاحظة الطبيعة (UNEP-WCMC) فى جامعة كامبريدج بإنجلترا قائلاً: "شهدنا فى الثلاثين سنة الماضية تغيرات أكثر سرعة من أى مرحلة سابقة فى التاريخ الإنساني". وبحسب الباحثين فى برنامج Globio، تحول ما يقرب من ثلث المساحة الأرضية إلى أرض زراعية، ولكن أكثر من ثلث آخر فى طريقة للتحول الزراعى أو العمرانى أو إلى بنى تحتية.

هذا التحول الاصطناعى ليس فقط خاص بالدول النامية التى تسعى إلى مواجهة احتياجاتها الهائلة، ولكن البلاد الغنية أيضًا تهدر المكان بلا حساب. ففى فرنسا يلاحظ مانيفستو الدفاع عن المناظر الطبيعية Paysages الصادر ٢٠٠٥ أن "الامتداد العمرانى يرافقه فى الغالب استهلاك غير معقول لرأس المال العقارى والذى يمثل مع ذلك مصدراً غير قابل للتجديد: مضاعفة المساحات العمرانية منذ ١٩٤٥، زيادة المساحات الاصطناعية بمعدل ١٧٪ خلال العشر سنوات الأخيرة فى حين أن زيادة السكان لم تبلغ سوى ٤٪ فقط.

مجمل الوسط الحيوى متأثر بهذه الأزمة فى التنوع الحيوى. تقريبًا كل المساحات الطبيعية فى الكوكب هى الآن قد تغيرت طبيعتها. وبالفعل يحذرنا علماء التقييم الألفى للنظام البيئى: "يمارس النشاط الإنسانى ضغطًا هائلاً على الوظائف الطبيعية للكوكب بما يجعل قدرة النظام البيئى على تلبية مطالب الأجيال المقبلة غير مضمونة".

إن نتائج فقدان التنوع الحيوى من الصعب تقديرها. ويتوقع علماء الطبيعة حدوث تأثيرات السقف، أى فعل فجائية للنظام البيئى عندما نصل إلى حالات من عدم التوازن: "يمكن مقارنة التنوع الحيوى بلعبة ميكادو Mikado وخسائره بالعصى التى نسحبها أولاً بأول، كما يقول جال فيبر Jacques Weber، مدير المعهد الفرنسى للتنوع

الحيوى، نسحب عصا ثم الثانية لاشىء يتحرك ولكن يومًا ما يمكن للكومة أن تنهار رأسًا على عقب" ويعبر التقييم الألفى للنظام البيئى عن نفس الفكرة بصورة أخرى: "تميل الآله الحية للأرض للانتقال من التغير التدريجى إلى التغير الكارثى بلا إنذار ولا تحذير (....). وحين نصل إلى مثل هذه النقطة من القطيعة ردود يمكن أن يكون صعبًا بل ومستحيلاً للنظام الطبيعى أن يعود إلى ماكان عليه". وهكذا، فكما فى حالة التغير المناخى بدأ العلماء يخشون تجاوز السقف الذى قد يؤدى إلى توالى ظواهر فجائية وحاسمة من التدهور.

نحن جميعًا أسماك سلامون

يضاف إلى جانب تغيير السكنى من خلال المسار الاصطناعى أو التدمير تلوث عام تشير كل مؤشراته إلى أنه يتزايد. وأكبر نظام بيئى فى العالم وهو مجموع المحيطات يتدهور الآن بصورة محسوسة. ويلخص جان بيير فيرال **Jean Pierre Féral** من المركز القومى للبحوث فى فرنسا **CNRS** الوضع قائلاً "أنه ضحية لتدهور غير مسبوق". مساحة المحيطات التى تغطى ٧١٪ من سطح الأرض، والذى كنا نتعامل معها حتى وقتنا الحالى على أنها بئر بلا قرار بدأت تظهر لنا حدودها فى هضم نفايات النشاط الإنسانى. وضع حد أقصى ثم تقليل إنتاج عمليات الصيد هو العرض الأكثر بروزًا لهذا الإفقار للمحيطات: مخزون الأسماك المستغل بصورة مفرطة انتقل من ١٠٪ من المخزون فى سنوات ١٩٧٠ إلى ٢٤٪ فى ٢٠٠٢ فى حين أن ٥٢٪ وصل إلى الحد الأقصى فى الاستغلال. بيد أن التدهور قد أصاب حتى الآن المياه الموجودة بجوار السواحل، فقد وصل الآن إلى مجمل المحيطات: ويقدر على سبيل المثال أن ١٨٠٠ قطعة بلاستيك تطفو على سطح كل كيلو متر مربع فى المحيط. فى مركز المحيط الهادى يوجد ٣ كيلو جرام من النفايات مقابل ٥٠٠ جرام من الطحالب البحرية. أعالى البحار وأعماق المحيطات التى تحوى تنوع حيوى مهم جدا، بدأت فى الخضوع للاستغلال والاضطراب بسبب الصيد، والتفتيش عن أنواع جديدة والبحث

عن البترول، إلخ. وإحدى القصص المأساوية التى ترمز لما فعلناه بالكوكب تدور بين المحيط االواسع وبحيرات ألاسكا. تعود أسماك السلامون فى نهاية مسيرة حياتها لوضع بيضها فى مئات البحيرات الموجودة فى ولاية ألاسكا، تضع بيضها ثم تموت، وتجثو أجسامها فى قاع البحيرة حيث قادتها إليه غريزتها. وخطر لبعض الباحثين الكنديين فكرة أن يجمعوا ويحللوا المكونات الرسوبية لبعض هذه البحيرات وهى مكونات مركبة فى جزء كبير منها من جثث هذه الأسماك الكبيرة المهاجرة. وفوجئوا بأن هذه المكونات تحتوى مادة بوليكلوروبيفينيل Polychlorobiphényles (PCB) بمقدار أكبر مما كان يمكن لها أن تحتويه بفعل ترسيبات الغلاف الجوى. ومادة PCB هى ملوث كيميائى طويل المفعول واستخدم بكميات هائلة على مدار عشرات السنين فى القرن العشرين.

يأتى هذا الـ PCB الزائد من جثث الأسماك. وهكذا تلوث الأسماك البحيرات النقية فى أقصى المناطق النائية فى ألاسكا.

إلى ماذا يرجع كل هذا ؟ ينتشر PCB بكميات ضئيلة فى كل المحيط. وأثناء رحلات الحج السنوية التى تقوم بها هذه الأسماك فى شمال المحيط الهادى، تجمع الأسماك مادة PCB فى دهونها: ففى حين أننا نجد أقل من ١ نانو جرام فى كل لتر نجد تركيزًا للسم بمقدار ٢٥٠٠ نانوجرام لكل جرام من دهون الأسماك. أسماك السلامون "تعمل بهذه الصورة كأنها مضخات بيولوجية"، تُراكِم المادة السامة قبل أن تعود لتلوث البحيرات ... وتلوث نسلها.

نحن جميعًا أسماك سلامون: فنحن بوصفنا كائنات موجودة على قمة السلسلة الغذائية، تراكم أجهزتنا العضوية الملوثات المنتشرة فى المجال الحيوى بسبب من "أنشطتنا الإنسانية" التى لاغنى عنها. وكما أن أسماك سلامون ألاسكا تسمم نسلها، فإننا نلوث أطفالنا منذ ميلادهم. وفى ألمانيا حيث تقوم عديد من المنظمات الأهلية بصورة منتظمة منذ سنوات بتحليل لبن الأم، لوحظ أنه يحتوى على ما يصل إلى ٣٥٠ نوع من الملوثات. هذه السموم لا توجد فقط فى لبن الأم. كل التحليلات التى تمت

لبلازما الدم فى البلاد المتقدمة تبين بنفس الطريقة أن الكبار ملوّثون، وأن كان بجرعات بالتأكيد صغيرة، بمجموعة كبيرة من المنتجات الكيميائية.

وإذا كنا لم نحدد بصورة دقيقة إلى أى درجة يؤثر التلوث الكيميائى العام فى حالة صحة السكان، فإن سؤالاً مشابها يشغل العلماء المتخصصين فى عملية النسل منذ عشرات السنين. وقد لوحظ صعود فى اضطرابات التناسل (انخفاض فى كمية السائل المنوى لدى الرجال، سرطانات فى الخصيتين، تزايد العقم، إلخ) هل يمكن أن يُعزى هذا إلى تلوث بمنتجات كيميائية مصنفة على أنها "موترات غُددية" لأنها تحدث خللاً فى النظام الهرمونى؟ هناك مؤشرات تتزايد مع الوقت تدعم هذا التوجه. على سبيل المثال يوجد بحث منشور أوائل عام ٢٠٠٦ يبين الصلة بين التعرض لجرعات ضئيلة من المبيدات الحشرية وانخفاض خصوبة الرجال المفحوصين. ويوجد عامل مفسر آخر - إضافى؟ - يمكن أن يكون هو التلوث فى الغلاف الجوى والذى تشير كثير من الدراسات إلى أنه يؤثر فى النسل الإنسانى.

وبصورة أعم، يدور نقاش بين رجال العلم حول الصلة بين تلوث الأفراد (بسبب المواد الكيماوية التى يمتصونها بواسطة الماء والغذاء والجو) والتزايد المنتظم لأمراض السرطان.

فى الواقع شرع علماء السكان المتخصصون فى الصحة العامة فى تصور أن تزايد معدل الأمل فى الحياة - وهو أحد أهم المؤشرات المعترف بها بوجه عام لقياس التقدم الإنسان - يمكن أن يتوقف فى القريب العاجل.

متوسط عمر الحياة الإنسانية يمكن حتى أن ينخفض. والمسئول عن ذلك هو التلوث الكيميائى - ويبين كلود أوبير " Claude Aubert أننا معرضون منذ ثلاثين عامًا بالكاد لمئات المنتجات الكيماوية، يعود إنتاجها الضخم إلى السنوات فيما بين ١٩٧٠ و ١٩٨٠- غذاء مفرط وغير متوازن، التعرض للتلوث الجوى والإشعاعى والكهرومغناطيسى، وعادات حياتية بالغة السكون (تليفزيون، سيارة). فى الولايات المتحدة يميل معدل الأمل فى حياة النساء إلى التوقف عند السقف المحدد عام ١٩٩٧،

ويقدر الباحث جاى أولشانسكى Jay Olshanskyأنه بسبب الصعود المتسارع للسمنة (ثلثى الكبار فى الولايات المتحدة لديهم وزن مفرط) يمكن أن يتناقص معدل الأمل فى الحياة فى هذا البلد قريباً.

الكوكب لم يعد يسترد ما فقده:

أحد العوامل المفاقمة لأزمة البيئة الكوكبية هو التوسع العجيب للصين والتى نما إنتاجها منذ خمسة عشر عاماً بإيقاع يقترب من ١٠٪ سنويا، والهند بمعدل أقل قليلاً. هذا النمو يمكن مقارنته بنمو اليابان فى سنوات الستينيات فقد أصبحت إمبراطورية الشمس المشرقة الاقتصاد الثانى فى العالم. ولكننا إزاء الصين أمام كتلة بشرية أكثر بعشرة أضعاف عن كتلة اليابان دخلت فى دوامة النمو الاقتصادى: وبالتالى فإن وزنها أكثر ثقلاً على النظام البيئى العالمى، ولا سيما من خلال استيرادها للمواد الخام والخشب والذى يؤثر استخراجه على الوسط الأصلى. فعلى سبيل المثال، أصبحت الصين أكبر مستورد عالمى للصويا، محفزة بذلك توسيع زراعة النبات فى أمريكا اللاتينية، وهو ما يفاقم من عمليات تدمير الغابات الأمازونية. كما أن آسيا تصعد بسرعة لاحتلال المركز الأول فى بث غاز الاحتباس الحرارى: ففى عام ٢٠٠٤، كانت الصين تبث ٤٧٠٧ مليون طن من الغاز الكربونى، والهند ١١١٣ مقابل ٥٩١٢ بالنسبة إلى الولايات المتحدة و ٣٥٠٦ بالنسبة للاتحاد الأوروبى المكون من ١٥ دولة.

إن الضغط البيئى للصين وبدرجة أقل الهند، والذى يمكن تعويضه فى ذاته، لا يمثل عذراً للبلاد الغربية: فنظراً لأن هذه البلاد تثقل أصلاً على المجال الحيوى جاء الوزن الإضافى للقوى الجديدة ليجعل الأزمة البيئة غير محتملة. ليست الصين هى سبب المشكلة: ولكن لأنها تضاف إلى المشاكل التى تطرحها أصلاً الولايات المتحدة وأمريكا. نحن جميعًا معًا، نبدأ فى تجاوز طاقات التعويض فى الكوكب: فنحن نقطع أشجار الغابة بصورة أسرع مما يتاح لها أن تتجدد، ونضخ مخزون

المياة الجوفية بأسرع مما يتاح له أن يتجدد، وتبث غاز الاحتباس الحرارى بحجم أكبر من قدرة المجال الحيوى على إعادة تدويره. إن "البصمة البيئية" لمجتمعاتنا، أى تأثيرها البيئى، بحسب المفهوم البيئى الذى صاغه الخبير السويسرى ماتيس فاكرناجل Mathis Wackernagel، يتجاوز "الطاقة البيئة للكوكب". فى عام ١٩٦٠ فحسب رأيه كانت البشرية لا تستخدم سوى نصف هذه الطاقة البيئية، فى عام ٢٠٠٣ تسحب ١,٢ ضعف هذه الطاقة، أى أنها تستهلك مصادر بيئية بأكثر مما ينتج الكوكب.

إن العملاقين الآسيويين يتعرضون فى بلدهما للآثار السلبية لاستهلاكهما المفرط: فى الصين، يعد تراجع الأرض الخصبة لصالح العمران بصورة بالغة السرعة (مليون هكتار فى العام، وفى غضون ٢٥ سنة تصل هذه الخسارة إلى ٧٪ من مساحة الأرض الزراعية) والصحراء تتقدم بأكثر من مائة ألف هكتار فى العام، وبكين تتعرض كل عام لرياح رملية تأتى من الغرب. وكل ربيع يجف النهر الأصفر عدة أسابيع. ثلاثمائة مليون من الصينيين – حوالى ربع السكان – يشربون ماءً ملوثا، ويصبح تلوث يانج – تسو كيانج أطول أنهار الصين على درجة من الحرج حتى أنه يهدد تزويد شنغهاى وهى العاصمة الاقتصادية بالماء القابل للشرب. المياه الجوفية ملوثة فى أكثر من ٩٠٪ من المدن الصينية وكذلك أكثر من ٧٠٪ من الأنهار والبحيرات وذلك بحسب المعلومات الرسمية التى ذكرتها وكالة الصين الجديدة، وحوالى مائة مدينة كبرى تتعرض كل سنة لانقطاع المياه. وهناك عشرين من بين أكثر ثلاثين مدينة ذات هواء ملوث فى العالم موجودة فى الصين. ويذكر تقرير معهد وورلد ووتش Worldwatch أن "الهواء الصينى مملوء بثانى أكسيد الكبريت لدرجة أن البلاد تعرضت لأمطار حمضية خطرة بصورها لم تعرفها من قبل. ويقدر أن هناك نحو ٣٠٪ من الأرض الزراعية تعانى من الحموضة".

التغير المناخى، جانب من الأزمة الشاملة

كى يمكننا إدراك خطورة الأزمة البيئية الكوكبية، من الجوهرى أن نفهم أن التغير المناخى - الذى يقدم فى الغالب بصورة منعزلة - لا يلخصها. إن الاضطرابات البيئية المختلفة لا تشكل فى الواقع سوى جانب واحد فقط: والتغير المناخى ليس إلا الواجهة الأكثر قابلية للرؤية لنفس الأزمة التى يعبر عنها أيضاً الاختفاء السريع للتنوع الحيوى والتلوث العام للنظام البيئى.

لماذا ؟

لأن الأبعاد الثلاثة التى وضعناها هنا لا تمثل ظواهر مستقلة للواقع. فالعلم يفصلها بصورة تجريدية حتى يمكن دراستها. ولكن فى واقع المجال البيئى، تشترك جميعها فى نفس الظاهرة.

على سبيل المثال، إن بناء طريق سريع واستخدامه سيقوم فى آن بإضعاف التنوع الحيوى (بتمزيق للمجال البيئى الذى يعبره) وتلويث المحيط البيئى (بث ملوثات فى الغلاف الجوى مثل أوكسيد الأزوت أو جزيئات أو تسرب للوقود)، ويزيد من بث غاز الكربون بتشجيعه لمرور السيارات والشاحنات. وبالمثل، فإن البث المفرط للغاز الكربونى يؤدى إلى زيادة امتصاصه فى المحيطات، وهو ما يجعلها حمضية ويضعف الشعاب المرجانية والطفيليات البحرية من تصنيع غلافها الجيرى :Calcaireوإن لم يتغير شىء فإن الكائنات العضوية المزودة بقوقعة من بلورات كربونات الكالسيوم اسمها " "Aragonite ستكون قد اختفت من المحيط الجنوبى فى عام ٢٠٣٠ مع عواقب مشئومة على الأنواع التى تتغذى عليها، مثل الحيتان وأسماك السلامون.

مثال آخر على التفاعل، من شأن التغير المناخى أن يحبذ انتشار أمراض خارج نظامها البيئى المعتاد. فعلى سبيل المثال، انتقال البعوض الناقل للملاريا نحو بلاد نصف الكرة الشمالى. كما يحفز أيضاً تآكل التنوع الحيوى. فقد قدرت دراسة علمية

فى عام ٢٠٠٤ أنه سيؤدى إلى اختفاء ٣٥٪ من الأنواع الحية. بلا شك توجد مبالغة، إلا أن هذه الدراسة قد سمحت ببيان قوة الصلة بين الظاهرتين.

بالعكس، تشترك عوامل تدمير التنوع الحيوى فى الغالب فى التغير المناخى: حوالى ٢٠٪ من بث غاز الاحتباس الحرارى ترجع إلى القضاء على الغابات. وبصورة أعم، أزمة التنوع الحيوى تضعف قدرة المجال الحيوى على تخفيف أو إذابة غاز الاحتباس الحرارى، وبالتالى فهو يفاقم من آثارها.

وهكذا علينا أن نترك فكرة الأزمات المنفصلة، التى يمكن حل كل واحدة منها باستقلال عن الأخريات. هذه الفكرة لا تخدم سوى مصالح خاصة، على سبيل المثال مصلحة اللوبى النووى الذى يستخدم التغير المناخى لكى يروجوا صناعتهم. على العكس، علينا أن نفكر فى ترابط الأزمات، وتداخلها وتفاعلها وأن نقبل الاستماع إلى حديث غير مريح: هذا الترابط يعمل فى اللحظة الحالية فى اتجاه التدهور بقوة تدميرية لا يأتى شىء حتى الآن كى يخفف منها.

نحو الصدمة البترولية

ترجع الأزمة البيئية إلى النشاط الإنسانى، أى إلى النظام الاقتصادى الحالى. وهذا النظام يمكن له أن يهتز بسبب نضوب جزء من الطاقة التى يحتاج إليها، وهو تهديد يعكس الأزمة الشاملة التى تؤثر فى حضارتنا التى فى طور الانتهاء: استخدام الوقود مصدر رئيسى فى غاز الاحتباس الحرارى والتلوث، فى حين أن استغلالها يسهم بفاعلية رهيبة فى تدمير النظام البيئى. االنظرية التى تعلن عن الأزمة البترولية هى التى تسمى بحد pic هيوبرت Hubbert، باسم عالم الجيولوجيا الأمريكى الذى كان أول من صاغها. إنها تعلن أن استغلال مصدر طبيعى قابل لنفاذ يتبع منحنى فى صورة جرس. قمة هذا المنحنى تمثل اللحظة التى يصل فيها هذا الاستغلال إلى حده الأقصى قبل أن يتجه إلى الانخفاض.

منذ بداية استغلال البترول فى القرن التاسع عشر، تم استخراجه بكميات متصاعدة بتكلفة أقل. ولكن بداية من لحظة معينة، ترتفع تكلفة الاستخراج بشكل منتظم فى حين يبدأ الإنتاج فى الانخفاض.

هذه اللحظة سميت حد "pic" أو "حد هيوبرت". وهو لا يعين المرحلة التى لن يوجد فيها بترول، ولكن اللحظة التى لا يمكننا فيها أن نزيد من الكمية المنتجة. والتى وانطلاقًا منها ينخفض مستوى الإنتاج لا محالة. هذا الانخفاض، الذى يأتى بينما الاستهلاك العالمى يستمر فى الزيادة، سيؤدى إلى ارتفاعات مهمة فى أسعار البترول.

إن قدوم البلاد الكبرى الصاعدة إلى سوق البترول سوف يجعل مسألة الحد البترولى ملتهبة. الأرقام لا تحتاج إلى تعليق: الصين تستخدم حاليًا واحدًا من ثلاثة عشر من استهلاك البترول بالنسبة للشخص فى للولايات المتحدة الهند واحداً من عشرين. وإذا وصل البلدان فى العقود المقبلة إلى المستوى الحالى لليابان. البلد الأكثر اعتدالاً فى البلاد المتقدمة، فسوف تستهلكان ١٣٨ مليون برميل فى اليوم. والحال أن الاستهلاك وصل فى عام ٢٠٠٥ إلى ٨٢ مليون برميل فى اليوم.

اليوم لم يعد أحد فعليًا يعارض نظرية الحد البترولى. والغاز سوف يلحق بالبترول، لنفس الأسباب، بفارق عشرة أو خمس عشر سنة. والنقاط التى يدور بشأنها جدال هى تاريخ الوصول إلى هذا الحد: فى ٢٠٠٧ لمن هم أكثر تشاؤما مثل كولين كامبل Colin campbell، وهو أحد الجيولوجين الذين أسهموا فى نشر النظرية، أو نحو ٢٠٤٠ أو ٢٠٥٠ أو حتى ٢٠٦٠ للمتفائلين. وشركة توتال، مثلها مثل قطاع البترول، من مصلحتها أن يأتى هذا الحد متأخراً قدر الإمكان، ترى أن هذا الحد سيحدث عام ٢٠٢٥، إذن متى ؟ قد يكون فى الحسم مغامرة. ولكن استنتاج الخبير جان لوك فينجرت Jean-Luc Wingert صحيح: "لقد دخلنا فى منطقة الاضطرابات التى تسبق الحد العالمى والتى لن نخرج منها".

سيناريوهات الكارثة

فلنلخص، دخلنا فى حالة أزمة بيئية دائمة وكوكبية. سوف تعبر عن نفسها مستقبلاً فى اضطرابات للنظام الاقتصادى العالمى. إن إرهاصاتها الممكنة يمكنها أن تظهر فى الاقتصاد الذى يصل إلى الإشباع ويصطدم بحدود المجال البيئى:

- توقف للنمو فى الاقتصاد الأمريكى، يحدث بسبب الخسائر الثلاث الكبرى - للميزان التجارى، للميزانية، للدين الداخلى، والولايات المتحدة، مثلها مثل المدمن الذى لا يستطيع أن يقف على قدميه إلا بتعاطى جرعات متكررة، أدمنت الإفراط فى الاستهلاك، فهى تترنح قبل السقوط.

- فرملة قوية للنمو الصينى، مع العلم بأنه من المستحيل الاستمرار فى إيقاع للنمو السنوى بالغ الارتفاع، فمنذ عام ١٩٧٨ شهدت الصين نمو سنوى لاقتصادها بمعدل ٩,٤٪ واليابان سابقة لايجب نسيانها: عشرين عامًا من النمو المذهل، ثم الدخول فى الثبات الدائم فى بداية سنوات ١٩٩٠. إن أزمة صينية سوف تصل أصداؤها إلى العالم بأسره.

بل حتى من الممكن ألا تحدث صدمة مفاجئة، ولكن سوف يستمر التدهور الجارى، الذى ستعتاد عليه الشعوب وكأنه سم تدريجى، بسبب الإهمال الاجتماعى والبيئى. ويمكن أن تحدث ضروب من الهدنة، بسبب الفوضى القائمة: على سبيل المثال: ذوبان ثلوج القارة القطبية الشمالية الناتج عن التغير المناخى سوف يسهل الوصول إلى بترول المحيط الشمالى، حاملاً دفعة جديدة إلى اقتصاديات فى طور الاختناق.

فى هذه الحالة الأخيرة، يتخيل الأشخاص الذين يأخذون قضية البيئة مأخذ الجد سيناريوهات أخرى. المتخصصون فى التنوع الحيوى هم الأكثر حذرًا، بالنسبة لميشيل لورو: "لمدة معينة، لن ندرك العواقب المترتبة على ضياع التنوع الحيوى. وبعد ذلك، وفجأة، سوف تحدث كوارث: غزو تقوم به أنواع أخرى، استحالة التحكم فى

الأمراض، ظهور أمراض جديدة، حتى بالنسبة للنباتات، خسارة فى إنتاجية الأنظمة البيئية". يرى علماء البيئة أن تدمير الأنظمة البيئية سوف يفتح المجال لكائنات ضارة لن يكبح جماحها الأعداء التقليديون: ويمكن آنئذ أن نتوقع أوبئة كبرى. ولا ينبغى أن نفهم بصورة مختلفة الخوف الذى آثارته إنفلونزا الطيور لدى المتخصصين فى الصحة العامة. وأحد هؤلاء، مارتن ماكى Martin McKee، استاذ فى مدرسة لندن للصحة والطب المدارى يقول بخصوص التهديد بالعدوى: لا أستطيع على المدى الطويل استبعاد فرضية أن يظهر كائن عضوى مجهول ويؤدى إلى اختفاء الانسان المفكر".

وفيما يتعلق بالصدمة المناخية و/ أو البترولية، تأتى الأوصاف أكثر دقة. وطبقًا لجيمس لوفلوك، وقد رأيناه، سوف تتزايد الحروب، وتدمر الحضارة. وبالنسبة لمارتن ماكى: " بسبب الاحتباس الحرارى، سوف تنخفض الأماكن القابلة للسكنى فى العالم، مؤدية إلى تنقلات غير مسبوقة للسكان منذ أيام الإمبراطورية الرومانية". عضو البرلمان عن حزب الخضر الفرنسى إيف كوشيه Yves Cochet يتوقع وصول قريب للحد البترولى الذى سوف يترجم إلى "ارتفاع حاد فى سعر الطاقة يؤدى إلى انهيار نظم النقل: سوف يتلاشى الطيران المدنى، وسوف يضطرب السكن الريفى بسبب اعتماده على السيارات. وسوف يرافق الصدمة بطالة كثيفة وحروب عنيفة للتحكم فى بترول الشرق الأوسط". وسوف يتاثر أيضًا الإنتاج الزراعى بسبب إعتماد الزراعة الإنتاجية على البترول، بواسطة الجرارات، والسماد الصناعى والزراعة فى الصوب الزجاجية.

ويقدم المهندسان جان مارك جانكوفيتشى Jean-Marc Jancovici آلان جرانجان Alain Grandjean، سيناريو مشابهًا: إن انهيار الانتاج البترولى يؤدى إلى "انكماش، وسوف تتزايد فترات الجفاف الصيفية، لتخفض بصورة مهولة من محاصيل الحبوب. وتقلل أزمة الطاقة كل قدراتنا على التكييف (التى تفترض طاقة متوفرة وسوقًا

رخيصة). الأمراض المدارية وأوبئة الأنفلونزا سوف تتزايد، ولكن البنية التحتية الطبية لن تتمكن من الملاحقة، وعدم المساواة أمام العلاج سوف يتفاقم".

من المدهش أن نلاحظ أن هذه السيناريوهات تفاجئنا نوعًا ما. ويمكن أن نخمن الصورة التى سوف تكون عليها الكارثة، وذلك لأننا بدأنا الخبرة بها على مستوى صغير: الوباء الحيوانى epizootie أنفلونزا الطيور هو مجرد نموذج مصغر للأوبئة الكبرى التى يمكن تخيلها. الفوضى التى أعقبت فيضانات نيو أورليانز فى سبتمبر ٢٠٠٥ هى بروفة متواضعة لما سوف تتعرض له قارة تدمرها الأعاصير. وجاء القيظ الشديد فى صيف عام ٢٠٠٣ فى أوروبا علامة منذرة للرمضاء التى ينذر بقدومها. بالتأكيد، سوف يكتب المستقبل قصصًا لا يدركها خيالنا. ولكن هذا الخيال يمكنه بمعقولية أن يستند على كوارث محدودة اليوم لكى يرسم ملامح وجه الغد.

والأكثر دهشة مع ذلك هو أن المشهد يتكرر تحت أعيننا، والعلامات تتزايد بإلحاح كبير، ومجتمعاتنا لا تفعل شيئا. لأنه لا شخصًا يستطيع أن يعتقد جديًا أن الاحتفال "بالتنمية المستدامة"، التى تعبر عن نفسها فى زرع المناظر بالمراوح الهوائية، وإعادة ازدهار الطاقة النووية، وزراعة نباتات الوقود الحيوى ، و"الاستثمار المسئول اجتماعيًا"، وسبل أخرى لجماعات الضغط التى تبحث عن أسواق جديدة، يمكنها أن تخفف من مجرى الأشياء. "التنمية المستدامة" هى سلاح سيمانطيقى لاستبعاد مصطلح "بيئة". هل مازالت هناك حاجة لتنمية فرنسا أو ألمانيا أو الولايات المتحدة ؟ فليتساءل كل الناس ذوى النوايا الحسنة الذين يؤمنون بالتنمية المستدامة: هل يلاحظون تباطؤًا فى إزالة الغابات ؟ فى بث غاز االاحتباس الحرارى ؟ فى كسوة الريف بالأسلفت؟ فى إغراق الكوكب بالسيارات؟ فى اختفاء الأنواع الحية؟ فى تلوث المياه؟ وتشهد بعض الأخبار السارة - الإبقاء على بروتوكول كيوتو، عودة حالة الصحة الطيبة لكثير من الأنواع البرية، ازدهار الزراعة البيولوجية - بالتأكيد على كفاح البعض وأمنية الكثيرين فى تغيير الحالة، فى حدود استطاعتهم. ولكن المسار العام يتبع الميل والميل يسير فى اتجاه خاطئ.

نحن فى عام ١٩٢٨ ونغنى "كل شىء يسير على ما يرام ...".

إنهم يعتقدون أن التنمية المستدامة سوف تكون فعالة لو منحنا أنفسنا الوقت اللازم. ولكن لم يعد لدينا وقت. فى العشر سنين القادمة علينا أن نمسك بدفة السفينة التى يديرها اليوم قباطنة غير مسئولين. "التنمية المستدامة" لا وظيفة لها إلا الحفاظ على الأرباح وتفادى تغيير العادات بتعديل الاتجاه تعديلاً طفيفاً. ولكن الأرباح والعادات هى التى تمنعنا أن نغير الاتجاه. ماهى الأولوية ؟ الأرباح أم الاتجاه الصحيح ؟

السؤال المركزى :

هذا هو السؤال المركزى: حيث إن كل هذا صحيح، فلماذا يبقى النظام دائمًا بلا قدرة على التحرك ؟

هنا عديد من الإجابات الممكنة:

إجابة ضمنية فى الرأى العام ترى أنه فى حقيقة الأمر، الموقف ليس خطيراً للدرجة. إذا كان كل مواطن يقظ يلاحظ هنا وهناك علامات إنذار لا تعد ولا تحصى، فإن التيار العام للمعلومات يغرقها فى سيل يجعلها نسبية. ويوجد دائمًا محافظون ماهرون، أقوياء بمكانتهم المرموقة، يعلنون مستخدمين حججًا متهافتة أن كل هذا مبالغات. ويوجد تنوع آخر فى التناول يقوم على الاعتراف بجدية المشكلة، مع التأكيد على أنه يمكننا التكيف معها، تقريبًا بصورة تلقائية من خلال تكنولوجيا جديدة.

ولكن علينا أن نذهب إلى أبعد من ذلك. يوجد ثلاثة عوامل تؤدى إلى التقليل من أهمية الموقف.

من جانب، الإطار المهيمن لتفسير العالم هو اليوم إطار التصور الاقتصادى للأشياء. وهكذا يشهد العالم رخاء ظاهر يبنيه نمو الناتج الداخلى القومى PIB والتجارة الدولية.

هذا الوصف خاطئ فى مضمونه، لأن هذا "النمو الاقتصادى" لا يدفع تكلفة تدهور البيئة. ولو حسبناها، فإن كل شركة سوف تخفض من ربح استغلالها لو وضعت مبلغًا من المال جانبًا، يسمى المستقطعات مخصصة لتعويض استنفاد وسائل الإنتاج المستخدمة، وهكذا حينما تستنفذ هذه الوسائل، تملك الشركة احتياطيًا يحل محلها. ولكن شركة "الاقتصاد العالمى" لا تدفع " مستقطعات المجال الحيوى، أى تكلفة إحلال رأس المال الطبيعى الذى تستخدمه. هذا المسلك كان مقبولاً عندما كانت قدرات المجال الحيوى على الامتصاص كبيرة ولكنه يصبح إجراميًا عندما تصل هذه الإمكانيات إلى حدودها.

الرأى العام العالمى ومتخذو القرار هم فى نفس وضع رئيس شركة ينسى خبراء المحاسبة لديه حساب المستقطعات فهو يعتقد أن الشركة تسيرعلى ما يرام فى حين أنها تتجه إلى الإفلاس.

من جانب آخر، النخب القائدة جاهلة، فهى مؤهلة فى الاقتصاد وفى الهندسة وفى السياسة، ولكنها فى الغالب جاهلة فى العلم، ومحرومة فى الغالب من أقل فكرة عن الإيكولوجيا أو علم البيئة. ورد الفعل المعتاد من فرد يفتقد إلى المعرفة هو أن يهمل أو حتى يحتقر المسائل التى تتعلق بثقافة غريبة عنه، ويفضل المسائل التى يكون كفؤًا فيها. والنخب تتصرف على هذا النحو. ومن هنا يأتى من جانبهم التقليل من شأن المشكلة البيئية.

عامل ثالث لا يمكن نسيانه: نمط حياة الطبقات الغنية يمنعها من الشعور بما يحيط بها. فى البلاد المتقدمة، أغلبية السكان تعيش فى المدينة مقطوعة عن المحيط الذى بدأ يظهر فيه تصدعات المجال الحيوى. كما أنها من جهة أخرى محمية بقدر كبير

من هذه التصدعات بواسطة بنى الإدارة الجماعية التى تبلورت فى الماضى والتى تستطيع أن تمتص الصدمات (فيضانات، جفاف، زلازل...) حينما لا تكون عنيفة. والفرد الغربى العادى يعيش الجزء الأكبر من وجوده فى مكان مغلق، ينتقل من سيارته إلى مكتبه المكيف، ويشترى زاده من سوبر ماركت بلا نوافذ، ويصحب أولاده إلى المدرسة فى السيارة، ويرفه عن نفسه فى بيته فى جلسة على انفراد مع التليفزيون أو الكمبيوتر، إلخ. والطبقات الحاكمة التى تصنع الرأى، هم أيضًا أكثر انعزالاً عن المحيط الاجتماعى والبيئى: فهم لا ينتقلون إلا فى سيارات، ويعيشون فى أماكن مكيفة، ويتبعون مسارات نقل – مطارات، أحياء تجارية، مناطق سكنى راقية – تصنعهم فى مأمن من الاتصال بالمجتمع. فمن البديهى أن يقللوا من شأن المشاكل التى لا يملكون بشأنها سوى تصور مجرد.

أما فيما يخص أولئك الذين يواجهون من الآن وصاعدًا الاضطرابات الاجتماعية والبيئية للأزمة الجارية – فقراء الضواحى الغربية، فلاحو أفريقيا أو الصين، وعمال مصانع التجميع maquiladoras فى أمريكا اللاتينية، ساكنو العشوائيات فى كل مكان – فليس لهم صوت يسمع.

وعن سؤال: لماذا لا يتغير أى شىء فى حين أنه يلزم التغيير؟ يمكن تقديم إجابة من نمط جديد. أدى انهيار الاتحاد السوفيتى وسقوط الاشتراكية فى سنوات ١٩٨٠ إلى إلغاء إمكانية الإحالة إلى بديل، أو بالأحرى، جعل فكرة البديل هذه غير واقعية. لقد استفادت الرأسمالية من انتصارها الذى لا يمكن إنكاره على الاتحاد السوفيتى، فى نفس الوقت الذى انتعشت فيه بواسطة انبثاق المعلوماتية والتكنولوجيا الرقمية واللذين لعبا دورًا بنيويًا يمكن مقارنته بدور مد السكك الحديدية فى القرن التاسع عشر والسيارات فى القرن العشرين. من جهة أخرى، الاشتراكية وقد أصبحت مركز الجذب لليسار تأسست على المادية، وإيديولوجيا التقدم فى القرن التاسع عشر. وكانت غير قادرة على استيعاب النقد الإيكولوجى. المجال إذن مفتوح أمام رؤية أحادية للعالم، تستمتع بانتصارها متجاهلة التحديات الجديدة.

ولكن أى من هذه الإجابات غير كاف. الحل مختلف ويتضمنها جميعًا. إذا كان لاشيء هناك يتحرك رغم أننا ندخل فى أزمة بيئية ذات خطورة تاريخية، فذلك لأن الأقوياء فى هذا العالم يريدون ذلك.

الملاحظة قاسية، وبقية هذا الكتاب سوف تبررها. ولكن علينا أن ننطلق من هنا، وإلا فإن التشخيص الدقيق لـ: ليستربروان، نيكولا هولو، جان مارى بيلت، هيوبير ريفز وغيرهم، والذى ينتهى جميعه بنداء إلى "الإنسانية"، لا يمثل إلا ماء العاطفة الفاتر.

يا رفاقنا الطيبون، هناك بشر أشرار على الأرض. إذا أراد المرء أن يكون من أنصار البيئة عليه أن يكف عن أن يكون ساذجًا. الجانب الاجتماعى مازال هو اللا مفكر فيه الخاص بالإيكولوجيا. الاجتماعى يعنى علاقات السلطة والثروة فى المجتمع.

ولكن الإيكولوجيا هى فى المقابل اللامفكر فيه من اليسار. اليسار يعنى أولئك الذين يجعلون المسألة الاجتماعية – العدالة – قضيتهم الأولى. وهو يكتسى بما بقى من هالة الماركسية، ويعيد باستمرار رسم تلاوين القرن التاسع عشر، أو ينزلق إلى "الواقعية"، "الليبرالية المعتدلة" وهكذا. فالأزمة الاجتماعية – التى تتسم بتزايد فجوة التفاوت وبتحلل روابط التضامن الخاصة والجماعية – والتى يبدو أنها تغطى أزمة البيئة، تؤدى بذلك إلى استبعادها من مجال الرؤية.

نجد إذن إيكولوجيين سذج، البيئى بدون الاجتماعى، ويسار متجمد عند ١٩٣٦ أو ١٩٨١ – الاجتماعى بدون البيئى – ورأسماليين راضين: "تحدثوا أيها الطيبون ولكن عليكم أن تظلوا منقسمين". ينبغى الخروج من هذا الموقع وأن نفهم أن الأزمة البيئية والأزمة الاجتماعية، هما وجهان لكارثة واحدة. وهذه الكارثة يتم تنفيذها بواسطة نظام من السلطة لاغاية له إلا الحفاظ على امتيازات الطبقات المسيطرة.

الفصل الثانى

أزمة بيئية، أزمة اجتماعية

ملقى القمامة الكبير فى جواتيمالا شيوداد ليس بعيداً عن وسط المدينة ويسمى ببساطة Relleno sanitario – حفرة القمامة. الشارع المؤدى إليه يغير سماته بصورة تبدو بالكاد ملحوظة كلما تقدمنا فيه: تبدأ فى الظهور أكياس مخلفات بعد فرزها أمام بعض المحلات، ونرى أناساً يمرون حاملين أكياساً بالية، البيوت تصبح أكثر ندرة. ثم نتقدم الآن بين سورين ممتدين من الخرسانة المسلحة، ثم ينقطعان. هانحن قد وصلنا. إنه درب هائل، يمتلئ تدريجياً بالقمامة التى تتكوم وتتقدم فى وادى ضيق أخضر. وتنزل شاحنتنا الصغيرة ببطء الطريق المتعرج خلف شاحنة للقمامة. والمنظر واسع وملون، محاط بالمساقط والمساكن العشوائية المقامة على المنحدرات. عشرات من الشاحنات الصفراء – وبعض العربات التى يجرها حصان – يتم تفريغها يدوياً على أرض تغطت قبحاً بكل ألوان البلاستيك، نقاط خضراء، زرقاء، صفراء.... ورائحة غثة تسود المكان. بين هذا السهل من القمامة والأرض التى كبستها البلدوزرات بضع مئات من الرجال والنساء والأطفال يفرزون، ويمشطون ويملأون الأكياس أو جالسين يتناقشون. وكلاب ضالة هنا وهناك، فى حين تحلق الطيور السوداء فى سماء زرقاء أو تقطع الأرض فى أسراب. مقلب القمامة يقوم على عدة فدادين. وفى أحد الأركان تقوم أكواخ مصنوعة من الخشب وأوراق البلاستيك وبصاج مموج: أقاموا حانة – يمكن الأكل فيها – وبقالين، وبعض السكان المقيمين فى المكان. أحياناً، يوجد لحم فى شاحنات القمامة– سوف يتم تقديمه لزبائن الحانة، من يعلم ؟

يتقدم المقلب إذن في الوادي الذي يخترقه المسار الثعباني لنهر ريوبرانكو، على مسافة ثلاثين مترًا من أسفل أكوام القمامة التي تملأه تدريجيًا. نهر قديم مختنق، ملوث، لم يعد يتلقى سوى الرشح الذي يفيض عن جبل الأقذار عندما يسقط المطر. يحدث في أحيان كثيرة انهيار للأرض التي تدعم الوحدة المحلية تماسكها عن طريق إحضار طبقات من التربة. هكذا يتقدم الجبل العفن متتبعًا مجرى النهر المسمم.

أراسيلي وجماليل امرأة ورجل في الثلاثينات من العمر يعملان هنا منذ عامين، ويقيمان على بعد ٢٠ كيلو متر، يأتيان كل صباح بالأوتوبيس، ويتقاضيان معًا ٣٥ لوتزال في اليوم (٣,٥٠ يورو). ليس لهما تخصص معين، إنهما يلتقطان كل ما يستطيعان ويبيعانه إلى تجار موجودين حول مقلب القمامة. وهؤلاء سوف يأخذون الغنيمة إلى السوق الأكبر في المدينة والموجود بجوار موقف النقل البري. وحين يهطل المطر يكون العمل مستحيلاً. أراسيلي وجماليل يأكلان قليلاً مما أعداه في البيت. كان هو يعمل ميكانيكيًا في نيكاراجوا. ولم يرد رب العمل أن يدفع له أجره، فرحل ولم يكن لديه أوراق. ولكن هنا الشرطة لا تأتي، أراسيلي لديها أربعة أطفال. وكانت تحرس أطفال الآخرين ثم فقدت عملها. فاختارت هذا العمل لتبقى وأطفالها على قيد الحياة. وقال لي كريستيان، من منظمة أطباء بلا حدود، إن الزبالين لديهم كثير من أمراض التنفس. ولكن مجموعتنا الصغيرة تلفت النظر، يستحسن أن نرحل. ذهبنا إلى واد صغير ليس بعيدًا عن مقلب القمامة، حيث أقيمت مدينة على أرض ممهدة على مقلب قمامة أخر قد تشبع تماما. ولم يكن للناس بيوت، كما يروي ماتيوسوتنو، فتجمع خمس عائلات لتنظيم الغزو في ١٤ أكتوبر ١٩٩٩. كان أغلبهم من الزبالين الذين يعملون في المقلب بأجر ٣٥ لوتزال في اليوم، أي أنه من المستحيل دفع إيجار منزل. لم تتحرك الشرطة وتركهم العمدة يقيمون في المكان. وحينما أتوا لم يكن معهم سوى أوراق من البلاستيك. وشيئًا فشيئًا أقاموا العشش. ويضم حي ١٤ أكتوبر اليوم حوالي ٥٠٠ نسمة. ويذهب الأطفال إلى المدرسة، وفي العاشرة مساءً يقفل الحي بالمفتاح. وأدخلت البلدية المياه ثم الكهرباء منذ عدة أشهر. وعلى الأرض المسكونة تم

تمهيد بعض الشوارع بالأسمنت. وفي كل المنازل هناك أنبوب بعمق ٥٠ سنتيمترًا لكي يتسرب منه غاز التخمير الذي ينبعث من القاذورات المتراكمة في التربة. ويتم زراعة أشجار السرو والماجنوليا لمقاومة التآكل ولكن الأرض لا تسكن فتظهر شقوق في الجدران.

كان ذلك في نوفمبر ٢٠٠١ وكنت عائدًا من ريبورتاج عن المجاعة في التلال الخلفية في جواتيمالا، وعن الجرح الذي لم يندمل لإعصار ميتش، الذي كنس أمريكا الوسطى قبل ذلك بعامين. فوقعت، إن جاز التعبير، على هذا العالم من البؤس في مخلفات العاصمة، جواتيمالا شيوداد التي تكتسى هي نفسها بملامح الشتاء والعنف. هذه الساعات القليلة في مقلب القمامة بدت لي أنها تستحق ريبورتاج أكثر عمقًا. ولكن في باريس، قال الزميل الذي أراسله في الصحيفة بنبرة توحي بالضجر إن هذا ليس موضوعًا مبتكرًا.

في الواقع لم تكن الصحيفة قد تحدثت إلا نادرًا عن الناس الذين يعيشون في مقالب القمامة. ولكن من جهة أخرى فإن حقيقة وجود آلاف من البؤساء في كافة أرجاء الكوكب - في مانيلا والقاهرة ومكسيكو، وتقريبًا في كل عواصم أمريكا اللاتينية - يواجهون الخراء والأمراض وقلة الكرامة لكي يكسبوا بضعة قروش، لا تعد أمرًا جديدًا.

وذلك لأن البؤس منتشر لدرجة أنه أصبح يتسم بالتفاهة المملة. ولن يكون هناك أي شئ مثير نحكيه عن جواتيمالا شيوداد. ولا يوجد ماهو شيق في وصف هذه القرية الموجودة في النيجر، واحدة بين أخريات، وهي قرية فاتاي كرما، التي يتحدث الرجال فيها عن الجفاف، والرحيل الضروري للشباب "في الهجرة" وأيام الصيام حينما لا يكون هناك أي شيء - "حينئذ لا يبقى إلا الموت"، كما يقول أحد الرجال، ويضحك الجميع. لا يوجد ماهو مبتكر في هؤلاء الناس الذين يطلبون منكم حسنة في ساسكاتون، وهي مدينة غنية في غرب كندا، في أحد ليالي الشتاء حيث يشير

الترمومتر إلى ١٥ درجة تحت الصفر. لا شيء مثير فى أن نحكى ما يراه سكان المدن الكبرى فى الكوكب مراراً دون أن يعيروه انتباهاً.

وإليكم إحدى خرائط البؤس التى لا حصر لها، وهى الخريطة التى يرسمها خط سيرى فى الصباح كى أذهب إلى عملى، فى باريس، شارع بوزينفال عندما يفتح مكتب البريد، تفتح إحدى النساء الرومانيات باب مكتب البريد لتعرض على الداخلين صحيفة "عابر سبيل" itinérant(*). وعلى الجانب الآخر من الشارع فى زاوية فى جدار يجلس ثلاثة رجال فى الثلاثين من العمر فى الصباح منغمسين فى ثرثرة لا تنتهى حول زجاجات البيرة والنبيذ الوردى. وفى مدخل المترو، من وقت لآخر توجد امرأة بشعر رمادى قصير تمد يدها للتسول. ثم أنزل إلى شارع مونتروى، ثم شارع فوبور سان أنطوان دون أن أقابل فقراء صعاليك. ولكن لو ذهبت يميناً على ناحية شارع فيدرب وشارع شانزى، سوف أجد فى ركن عمارة واحدة من الخيم التى تم توزيعها فى شتاء ٢٠٠٥ بواسطة منظمة "أطباء العالم"، التى تقدم ما يشبه السقف لمن هم بلا مأوى. وعندما انعطف إلى شارع ليدرو رولان أجد بؤساء تحت الجسر الذى يقود إلى رصيف محطة قطارات أوسترليتز: وقد اختارت مجموعة هذا المكان لإقامتها منذ عدة شهور. ورجال أصغر سناً، أثناء النهار، يوقفون المارة راجين منهم أن يضعوا قطعة من العملة فى علبة من الصفيح مربوطة فى خيط فى طرف عصا، إنهم يصطادون العملة. فى الجانب الآخر من الميدان، قبل محطة الأوتوبيس، منفذ هواء لأنفاق المترو يطرد سحابة من الهواء الساخن. ومن النادر ألا أجد هنا رجلاً ممداً، بلا غطاء نائماً على شبكة المعدن على بعد خطوتين من شكمانات المرور الكثيف فى هذا المكان. شارع بوفون أمام حديقة النباتات، رجال ينامون فى حقائب للنوم فى مدخل عمارة تطل على الشارع فتشكل ملجأ مناسباً. وشبكات منافذ الهواء فى الشارع أقل راحة، يشغلها أحياناً متشردين دون فراش سوى كرتونة مفرودة. وقبل ذلك فى نفس المنطقة كان هناك

(*) صحيفة يوزعها الشحاذون فى فرنسا للشحاذة بطريقة كريمة.

شخص يفتش القمامة قبل أن تمر سيارات جمع القمامة، ولكننى لم أره منذ مدة. التقاطع القادم فى هذا المسار الذى قطعته بالصدفة على دراجتى موجود فى شارع دوبروكا حيث نجد تحت جسر شارع بور رويال، شبه منزل أُقيم، غرفة نوم بلا جدران يؤثثها مرتبة كبيرة وكنبة غائرة ومجموعة متنافرة من أكياس البلاستيك وألواح من الكرتون وعربات سوبر ماركت مليئة بأشياء ملتقطة. وأصل إلى الصحيفة التى أعمل بها. قديماً كان متشردان قد أقاما تحت طريق المترو الهوائى عشة متهالكة يقضون فيها أيامهم فى وسط أكداس من الأشياء التى تحاكى منزلاً صلباً. مر الذئب الشرير من هنا ونفخ بقوة فى المنزل الهش فلم يبق منه شيء. وأنا متأكد أن زملائى بالصحيفة مثلى يقولون بأسى ما، إن الأمر يستحق مقالاً من هذه المقالات التى تتحدث عن أمور العالم. ولكن بما أن الأمر يحدث تحت أعيننا فهو سهل جداً .... وعادى جداً.

عودة الفقر

التعاطف – أو الشفقة – لا يرسم سوى لوحة غير كاملة. الأرقام تكمل الصورة.

صرحت وزيرة التضامن الاجتماعى فى أبريل ٢٠٠٦ :

"خلال شتاء ٢٠٠٥ – ٢٠٠٦ واجهت مراكز إيواء من هم بلا مأوى فى ٥٤٪ من المحافظات زيادة فى الطلب". ويتزايد باستمرار فى فرنسا عدد من يعيشون فى سيارات النوم حيث يصلون إلى بضعة مئات من الآلاف. وفى العالم يوجد أكثر من ١٢٠ مليون طفل يعيشون وحدهم بحسب منظمة يونيسيف (صندوق الأمم المتحدة للطفولة) ومكتب العمل الدولى BIT.

"فى عام ٢٠٠٤ يوجد فى فرنسا حوالى ٣,٥ مليون شخص يتلقون مساعدات الحد الأدنى الاجتماعية أى بزيادة ٣,٤٪ عن العام السابق. وعدد من يستفيد بإعانة الدخل الأدنى للاندماج الاجتماعى RMI (٤٢٥ يورو للشخص المقيم بمفرده، ٦٣٨

للزوجين) قد ازداد ٨,٥٪ ليصل إلى ١,٢ مليون. الضحايا الأساسيون: الأشخاص الذين يعيشون بمفردهم، الأسر ذات العائل الواحد، صغار السن".

وحسب المرصد الوطنى للفقر والاستبعاد الاجتماعى ONPES، يوجد حوالى ٣,٧ مليون من الفقراء فى فرنسا فى عام ٢٠٠٣، ولكنهم ٧ مليون (أى ١٢,٤٪ من السكان) بحسب المعايير الأوروبية. ماهو التعريف المعتاد للفقر ؟ هو سقف من الدخل: يكون فقيراً فى فرنسا الفرد الذى يكسب أقل من ٥٠٪ من الدخل المتوسط médian. والدخل المتوسط هو المبلغ الذى يقسم السكان إلى نصفين، نصف أسفل منه ونصف أعلى منه. وكان هذا المبلغ فى بداية عام ٢٠٠٦ هو ١٢٥٤ يورو شهريًا. وهذا الرقم يكون خالصًا من الضرائب والاستقطاعات ومتضمنًا للتحويلات العامة مثل المساعدات العائلية. هذا المتوسط ينتظم وفقًا لعدد الأشخاص بالمنزل: كل شخص إضافى وكل طفل أكبر من ١٤ عامًا يحسب بنصف نصيب إضافى، وكل طفل أقل من ١٤ سنة يحسب بـ ٠,٣ من النصيب. على سبيل المثال، الدخل المتوسط لزوجين يعولان طفلين أقل من ١٤ سنة هو ٢٦٣٣ يورو. والأسرة التى يكون تركيبها هكذا يقال عنها فقيرة إذا كان دخلها أقل من نصف هذا الدخل، أى، ١٣١٦ يورو. إن تعريف الاتحاد الأوروبى يتبع نفس التناول ولكنه يحدد خط الفقر بـ ٦٠٪ من الدخل المتوسط.

فى سويسرا، تقدر جمعية كاريتاس عدد الفقراء فى عام ٢٠٠٥ بمليون شخص، أى حوالى ١٤٪ من السكان، أما فى عام ٢٠٠٣، فكان عددهم ٨٥٠,٠٠٠، وفيما يخص البؤساء – المحرومين من أى دخل – فهم يمثلون ٦٪ من سكان سويسرا. وفى ألمانيا، نسبة من يعيشون تحت خط الفقر زادت فيما بين ١٩٩٨ و ٢٠٠٣ من ١٢,١ إلى ١٣,٥٪ من السكان. وفى بريطانيا كانوا ٢٢٪ فى عام ٢٠٠٢, وفى الولايات المتحدة، ٢٣٪ من السكان يحصلون على أقل من نصف الدخل المتوسط (أى طبقًا للتعريف الفرنسى للفقر). وفى اليابان، "عدد الأسر التى ليس لديها أى ادخار قد تضاعف فى غضون خمس سنوات ليصل إلى ٢٥٪ (....). كما زاد عدد الأسر التى تعتمد على المساعدة الاجتماعية بمقدار الثلث خلال أربع سنوات ليصل إلى مليون. هل

الفقراء كسالى ؟ لا، فالحصول على وظيفة بأجر لا يحمى من العوز. فنحن نكتشف أن "ثلث الأشخاص الذين بلا مأوى ثابت فى العاصمة صرحوا بأنهم يعملون" فى حين أن العديد من عشرات الموظفين فى بلدية باريس قد فقدوا سكنهم. كما يشرح الاقتصادى جاك ريجوديا Jacques Rigaudiat أنه: "مع صعود عقد العمل لفترة محدودة CDD، والعمل المؤقت، واليوم عقد الوظيفة الأولى، CNE، نشهد تحللاً فى الصيغ التقليدية لوضع الوظيفة" ويؤكد مرصد ONPES أن الصفة العابرة لعدد متزايد من الوظائف وضعف بعض الأجور تدفع الأشخاص الذين ربما عملوا طول العام إلى أوضاع فقر". والظاهرة لايمكن إهمالها. ويرى بييركونسيالدى Pierre Concialdi باحث فى معهد الأبحاث الاقتصادية والاجتماعية IRES، " طبقًا للسقوف المحددة والمصادر الإحصائية، يوجد فى فرنسا من ١,٣ إلى ٣,٦ عامل فقير. وفى السنوات الأخيرة يشير كل شىء إلى أن الظاهرة تتفاقم". والتطور هو نفسه فى البلاد الأخرى مثل ألمانيا، فطبقًا لفرانتس مونتيرفرنج Franz Münterfering وزير العمل، ٣٠٠,٠٠٠ من الأجراء الذين يعملون وقتًا كاملاً يكسبون نقودًا قليلة مما يدفعهم إلى التوجه لطلب المساعدات الاجتماعية".

يتجادل الخبراء لمعرفة ما إذا كان الفقر فى ازدياد. وطبقًا لشبكة التنبيه إلى التفاوت والتى تنشر BIP ٤٠ (بارومتر التفاوت والفقر) والذى يحدد حوالى ٦٠ مؤشرًا آخر غير مجرد الدخل المالى، "إن تزايد التفاوت والفقر مستمر منذ عشرين سنة". مع ذلك يقدر المعهد الفرنسى للإحصائيات الاقتصادية INSEE أن معدل الفقر قد انخفض قليلاً فيما بين ١٩٩٨ - ٢٠٠٢ ولكن الإجماع يتم الآن حول فكرة أن بعد عدة عقود من التراجع، لم يعد الفقر يتراجع. "هنا تغير عكسى فى الاتجاه" كما يلخص لويس موران Louis Mourin مدير مرصد التفاوت.

كما أن الفقر لم يعد نوعًا من المجال المستقل عن المجتمع إنه جحيم محدود يؤسف له: إن كل الجسد الاجتماعى مجرور إلى دائرة للهشاشة. ويلاحظ مارتان هيرش Martin Hirsch رئيس جمعية إيماوس Emmaus بفرنسا أن "حدود الفقر تضطرب.

فلا يوجد الفقراء المحددين طبقًا للتعريف الإحصائى للمصطلح فى جانب، وفى الجانب الآخر ٩٠٪ من السكان فى مأمن من الفقر. بل نلاحظ على العكس انتشارًا لعوامل عدم الاستقرار précarité، مكونة هالة كبيرة من الهشاشة تتجاوز السكان الذين تكون دخولهم أدنى من خط الفقر المالى". ويرى جاك ريجوديا أنه من الأنسب أن نتحدث عن عدم الاستقرار بدلاً من الفقر: "يعيش ربع أو ثلث السكان فى وضع عدم استقرار بوجه عام. الوضع يخص ٢٠ مليون شخص، أى الأسر التى تكسب أقل من ١,٧ أو ١,٨ من SMIC (الأجر الأدنى للتنمية عبر المهن) عشرين مليون أى ثلث السكان الفرنسيين.

عولمة الفقر

إذا كانت الدول المتقدمة تعيد اكتشاف الفقر فإنه حاضر بصورة جلية فى بلدان الجنوب. "يعيش مليار شخص فى فقر مطلق بمعدل أقل من دولار واحد فى اليوم"، هذا ما يبينه برنامج الأمم المتحدة للتنمية PNUD، ومليار آخر ينفقون فى حدود أقل من دولارين فى اليوم. كما يقدر أيضًا أن هناك ١,١ مليار من البشر لا يتيسر لهم ماء صالح للشرب، و ٢,٤ مليار لا يتمتعون بمجارى ملائمة.

رغم ذلك سيكون من المغالطة أن نقدم لوحة للفقر العام. فالأمل فى الحياة يتزايد فى بلدان الجنوب، وهو ما يعد علامة على تحسين لامراء فيه. بينما تراجع الفقر الشديد لينتقل من ٢٥٪ من سكان العالم عام ١٩٩٠ إلى ٢١٪ اليوم.

أهمية الصين، وبدرجة أقل الهند، لها وزن كبير فى هذا التطور الكوكبى. إن نمو العملاقين الآسيويين قد أدى إلى إثراء متوسط للسكان يعبر عن نفسه فى انخفاض الفقراء:"مقدار السكان الذين يعيشون بأقل من دولار فى اليوم انخفض من ٦٦٪ عام ١٩٨٠ إلى ١٧٪ عام ٢٠٠١ ومن أكثر من ٥٠٪ فى الهند عام ١٩٨٠ إلى ٣٥٪ عام ٢٠٠١". كما أن الصين استطاعت أن تقلل عدد سكانها الذين يعانون من المجاعة بمقدار ٥٨ مليون منذ عام ١٩٩٠.

ولكن على المستوى العالمى، تباطأ التقدم بشكل كبير. "منذ منتصف سنوات ١٩٩٠، انخفض معدل تناقص الفقر المحدد بسقف دولار واحد فى اليوم خمس مرات عن معدل تناقصه فيما بين ١٨٨٠ - ١٩٩٦ . كما أن المجاعة لم تعد تتراجع. وتقرير منظمة الأغذية والزراعة FAO عن عدم الأمن الغذائى عام ٢٠٠٣ قد أدهش المراقبين: فى حين أن عدد من يعانون من المجاعة فى العالم يتناقص بشكل منتظم منذ عدة عقود، فإنه قد عاود الازدياد منذ ١٩٩٥ - ١٩٩٧ . وهكذا يقدر عدد الذين لا يأكلون ما يسد جوعهم فى البلدان المتخلفة بـ ٨٠٠ مليون شخص، فى حين أن هناك مليارين من البشر يعانون من نقص التغذية. الهند نفسها تشهد من جديد ازدياد فى عدد مواطنيها الذين يعانون من سوء التغذية (٢٢١ مليون) وفشلت الصين فى تقليل العدد (١٤٢ مليون). ويشرح هنرى جوسران Henri Josserand خبير المنظمة فى روما: "إن صعود المنحنى يشير إلى زيادة الفقر. بالتأكيد ينمو الإنتاج الزراعى فى العالم بصورة أكبر من نمو السكان، وهناك ما يكفى لإطعام الجميع. ولكن الفقراء يتزايدون باستمرار ويفتقدون الوسائل التى تمكنهم من الوصول إلى غذاء منتظم".

على المستوى العالمى، الآلة الاجتماعية عاطلة بالفعل. إن النمو العام للثروة المالية لا يعبر عن نفسه إلا بصعوبة فى شكل تقدم فى الظروف المادية للحياة لجمهور السكان. وهناك مؤشر دال هو توسع الفقر العمرانى: "لم يعد الامتداد العمرانى، كما كان حتى الوقت الحاضر، وسيلة أمام الفلاحين لتحسين مصيرهم بالهروب من البؤس فى الريف. ليس فقط وجود مليار من ساكنى المدن (من أصل ثلاثة مليارات فى العالم) يعيشون فى العشوائيات، كما يبين مكتب الأمم المتحدة للسكان، ولكن أصبح الفقر "سمة رئيسية للحياة فى المدن وفى توسع مستمر" نقوم بالهروب من شظف العيش الريفى، ولكن كى نستقر فى المدينة فى أكواخ بلا مياه ولا كهرباء، مختلسين أشغالاً غير مؤكدة فى عدم يقين دائم بخصوص الغد، وفى الغالب تكون البطن خاوية.

الأثرياء دائماً أكثر ثراء

ليس هناك صلة ضرورية بين الفقر والتفاوت. ولكن فى أيامنا هذه ينتشر الفقر بوصفه انعكاساً لتزايد التفاوت، سواء داخل المجتمع أو بين الأمم.

ففى فرنسا وطبقاً للمعهد القومى للإحصاء يبقى "متوسط الدخل الأساسى لـ ٢٠٪ من الأسر الأكثر ثراء أكبر ٧,٤ مرة من دخل ٢٠٪ من الأسر الأكثر فقرا. يتقلص الفارق إلى ٣,٨ مرة بعد دفع الأعباء الضريبية (ضرائب مباشرة، مستقطعات الإسهام فى سداد الدين الاجتماعى CRDS، والإسهام فى تمويل الضمان الاجتماعى CSG) التى يدفعها البعض والمساعدات الاجتماعية التى يحصل عليها البعض الآخر. ويقول بيير كونسيالدى من معهد IRES منذ عشرين عاماً، تدهور الظرف العام للأجور. فالأجور لا تزيد بنفس إيقاع ازدياد النمو. وتسير الأمور فى نفس الاتجاه بالنسبة للمساعدات الاجتماعية. وبالتوازى مع ذلك جملة دخول الممتلكات تضاعفت ثلاث مرات فى القوى الشرائية منذ نهاية أعوام ١٩٨٠".

هذا التزايد فى مستوى التفاوت موجود فى جميع العالم الغربى. ويرى عالم الاقتصاد توماس بيكتى Thomas PiKetty، منذ عام ١٩٧٠ ، "لم يتزايد التفاوت حقيقة إلا فى الولايات المتحدة وبريطانيا، ولكن فى كل البلاد توقف التفاوت فى الأجور عن الانخفاض منذ سنوات ١٩٨٠". وبالفعل هناك دراسة قام بها بيكتى وإيمانويل سايز Emmanuel Saez تبين أن الولايات المتحدة وكندا وبريطانيا قد عادت فى سنوات ١٩٩٠ إلى مستواها الأكثر ارتفاعاً الذى عرفته فى السنوات التى سبقت الحرب العالمية الثانية: عشر السكان الأكثر غنى يسيطر على ٤٠٪ من الدخل الكلى، فى حين أن نصيبهم كان قد استقر على ٣٢٪ منذ ١٩٤٥.

وتشير صحيفة الإيكونوميست The economist إلى أن "التفاوت فى الدخول قد وصل إلى مستويات لم نشهدها منذ أعوام ١٩٨٠ (...) وبحسب مكتب للدراسات فى واشنطن هو معهد السياسة الاقتصادية، فيما بين ١٩٧٩-٢٠٠٠، كان متوسط دخل

الأسر التى تمثل خمس السكان الأكثر فقراً قد تزايد بمعدل ٦,٤٪ فى حين أن دخل الأسر التى تمثل خمس السكان الأكثر ثراء قد تزايد بمعدل ٧٠٪ (...) فى ١٩٧٩ كان الدخل المتوسط لـ ١٪ من أهل القمة أكبر بـ ١٣٢ مرة من دخل ٢٠٪ من الأكثر تواضعا، فى عام ٢٠٠٠، وصلت النسبة إلى ١٨٩". "لقد تزايد التفاوت بصورة منتظمة لمدة حوالى ثلاثين عاماً"، هذا ما تقوله المجلة المحافظة فوربس Fobres والتى يمكنها هكذا أن تشير إلى أن الرئاسات الديمقراطية لكارتر وكلينتون لم تغير شيئًا فى هذا الاتجاه الأساسى.

فى اليابان، كما يلاحظ الصحفى فيليب بونس Philippe Pons، حتى بداية سنوات ١٩٩٠، "كان أغلبية اليابانيين يظنون أنهم ينتمون إلى طبقة وسطى عريضة. هذا التصور قد تبخر". فى هذه اللحظة، "التفاوت يستمر فى التزايد فى أعقاب تفجر الأزمة المالية (...) الفارق بين الدخول قد تزايد بين الأجيال الجديدة (٢٠ -٣٠ سنة) وذلك بسبب عدم الاستقرار فى العمل وهشاشة سوق العمل بواسطة تزايد العمل المؤقت والموسمى (...) والطبقة العليا التى تطفو على موجة عدم الانتعاش تعتمد عليها طبقة أخرى، وهى تنجذب إلى أسفل: فقد شهدت الأسر ذات الدخل المتوسط التى هى الضحية الأساسية للانكماش مستوى معيشتها يتدهور".

فى كل مكان، زادت القوة الشرائية من مكاسب الإنتاجية ، خلافًا لما كان يحدث بين ١٩٤٥ و ١٩٧٥. والمواقف الاجتماعية تتجمد: "فى وسط سنوات ١٩٥٠، كما كتب لوى موران Louis Maurin، كانت الكوادر الإدارية تكسب فى المتوسط أربعة أضعاف العمال، ولكن هؤلاء العمال كان يمكنهم أن يطمحوا عام ١٩٨٥ فى الوصول إلى الأجر المتوسط للكوادر عام ١٩٥٥، آخذين فى الاعتبار إيقاع تقدم الأجور. فى منتصف سنوات ١٩٩٠ لم يكن الكادر يكسبون سوى ٢,٦ ضعفًا من متوسط أجر العمال، ولكن كان يلزم لهؤلاء العمال أن ينتظروا ثلاثة قرون كى يأملوا فى الوصول إلى هذا المستوى": نحن نكسب أقل كثيراً من آخرين، وهو ما يمكن احتماله، ولكننا فقدنا الأمل فى اللحاق بهم، وهو ما يصعب احتماله. الحراك الاجتماعى فى حالة عطل.

ينتج ذلك تفاوتًا جديدًا بين الأجيال: أعضاء الطبقات الوسطى والمتواضعة يكتشفون أنهم لا يمكنهم أن يضمنوا لأطفالهم مستوى معيشة أفضل مما كان لديهم. ملكية ودخول الكبار البالغ سنهم أكبر من أربعين أو خمسين سنة هى أكبر بكثير من دخول الكبار الأكثر شبابًا. فالفقراء لم يعودوا هم نفس الفقراء منذ عشرين عاما، كما يلاحظ الاقتصاد لوى شوفيل Louis Chauvel : " قديمًا كان الأمر يتعلق بشيوخ كانوا سيرحلون قريبا. واليوم الفقراء هم أساسًا من الشباب، أمامهم مستقبل فى الفقر".

إن الاكتفاء بملاحظة الدخول وحدها من جهة أخرى يعمل على تجميل اللوحة، ينبغى بالأحرى دراسة الملكيات التى لاتهتم بها الإحصائيات قدر اهتمامها بالدخول. إن توزيع التباين بينها أكبر وأقوى من التفاوت بين الأجور والدخول. "إذا كانت العلاقة، فى باب القوة الشرائية، بين الـ ١٥٪ الأكثر غنى والـ ١٥٪ الأكثر فقرًا هى بحسب المعهد الوطنى للإحصاء من ١ إلى ٤ فإنها تصبح من ١ إلى ٦٤ حينما تتعلق بقيمة الأشياء المملوكة ! وتتابع مجلة ماريان Marianne متسائلة أكان يجب أن نحصى بالنسبة لمن هم أكثر فقرًا الملكيات الدائمة مثل الدراجات البخارية كى لا نصل إلى معامل حسابى يمتد إلى مالا نهاية". دخول هذا الرأسمال تفيد الأثرياء أولاً. يؤدى التفاوت فى الملكية إلى تفاوت واقعى أكبر بكثير مما يشير إليه التفاوت بين الدخول.

ميلاد الطغمة العالمية

فى غالبية البلاد غير الغربية يكون التفاوت فى الغالب كبير جدًا. فى جواتيمالا عام ١٩٧٧، على سبيل المثال، يستأثر ٢٠٪ من السكان بـ ٦١٪ من الدخل القومى. وأمريكا اللاتينية وأفريقيا بوجه عام لها بنى تتميز بالتفاوت أكثر من آسيا ومن الدول المتقدمة. ولكن فى آسيا والبلاد الغنية يكسب التفاوت أرضًا جديدة. وفى الهند، كما

يلاحظ برنامج الأمم المتحدة للتنمية، "لم يصاحب الإثراء الذى عرفته البلاد انهياراً ملحوظًا فى الفقر". وفى الصين، كما تبين صحيفة الشهرية البدائل الاقتصادية Alternatives économiques، "تمثلت إجابة الحزب الشيوعى (على التمرد الطلابى عام ١٩٨٩) فى تسريع التنمية الاقتصادية، فى نفس الوقت الذى يزيد فيه من سيطرته على كل المجالات: السياسية والاعلامية والقضائية والاقتصادية. وبسبب هذا تكونت طغمة بصورة وثيقة بين السلطة السياسية، الشيوعية دائمًا والديكتاتورية، وقوة اقتصادية رأسمالية صريحة أكثر فأكثر وموجهة إلى الإثراء الخاص. دونما أى اهتمام بوضع المُهملين الذى يستمر فى التفاقم. وخلال ثلاثين عامًا بالكاد، أصبحت الصين من أكثر البلاد اتساماً بالتفاوت على سطح الكوكب". وأحد رجال الأعمال الصينيين زانج زين من شركة عقارات سوهو الصين يؤكد هذا التحليل:"التحدى الأكبر الذى يواجه الصين هو تفاوت الدخول، فالدخول الأعلى تتزايد بصورة سريعة فى حين أن الغالبية العظمى من السكان مازالت تحاول إشباع حاجاتها الأساسية".

وأخيراً ينبغى التذكير بالفجوة الكبرى الموجودة بين البلاد الغنية والبلاد الفقيرة. وطبقًا لبرنامج الأمم المتحدة لم تعد تنخفض الفجوة بين البلاد الغنية والفقيرة بالنسبة لمؤشرات مثل الأمل فى الحياة، وفيات الأطفال والأمية. وليست مشكلة الدول الفقيرة فى أنها "لم تستطع تخفيض الفقر فحسب ولكنها تتخلف أكثر فأكثر عن الدول الغنية. وحين تقاس الهوة من طرفيها بين المواطن المتوسط فى البلاد الغنية وقرينه فى البلاد الفقيرة فهى هائلة وتستمر فى الاتساع. الأميريكى المتوسط فى ١٩٩٠ كان أغنى من التنزانى ٣٨ مرة. واليوم هو ٦١ مرة أكثر غنى".

يأخذ التفاوت بين بلاد الشمال وبلاد الجنوب صورة أخرى. ونمو الصين السريع وكذلك الهند والبرازيل، إلخ يتم بتكلفة بيئية عالية. فى القرن التاسع عشر والعشرين، بالتأكيد نمت أوروبا والولايات المتحدة سريعًا وكان الثمن تلوثًا هائلاً وتعديلاً كبيراً فى المحيط البيئى. والبلاد الكبيرة الطالعة تتبع طريق سابقاتها. ولكن هذه البلاد كانت تستفيد من مصدر أساسى: الاحتياطى البيئى الذى يمثل ما تبقى من المجال الحيوى

لامتصاص التلوث. هذه الثروة لا تتوفر لبلاد الجنوب ، والحد البيئى سوف يقوم سريعًا بكبح جماح ازدهارهم. لا يستطيع الجنوب "أن يخفف الآثار السلبية للنمو، وهنا توجد مشكلة مميتة" حسب ما ترى سونيتا نارين Sunita - Narain مديرة مركز العلم والبيئة فى نيودلهى بالهند.

لتقليل الفقر، تخفيض الأثرياء

وفيما يخص هذه اللوحة التلخيصية للفقر والتفاوت فى العالم من المهم أن نرصد ملاحظتين.

فى المقام الأول، الفقر ليس حالة مطلقة. ونفهم ذلك بصورة أفضل لو رجعنا إلى أحد تعريفات التى تبناها المجلس الأوروبى عام ١٩٨٤: يعدوا فقراء "الأشخاص الذين تكون مواردهم (المادية والثقافية والاجتماعية) ضعيفة لدرجة يكونون فيها مستبعدين من أنماط الحياة فى الحدود المقبولة فى الدولة التى يعيشون فيها". وهذا يعنى أن الفقر دائمًا نسبى: إن فقير فى أوروبا اليوم هو بلا شك أكثر ثراء من فلاح فى العصور الوسطى أو عامل مناجم فى زمن جرمينال(*)، وهو أيضًا أكثر ثراء من شاب عاطل فى لاباز أو نيامى. على سبيل المثال، ماتيو، ساكن العشوائيات فى ضواحى جواتيمالا شيوداد، ربما يحسد سيارة النوم التى يقيم فيها الموظف الذى يعيش فى عوز فى مدينة تولوز بفرنسا والذى يعد هذه العربة علامة على التدهور. فى داخل نفس المجتمع، نكون أولاً فقراء لأننا أقل ثراء من الأثرياء. هذه النسبية للفقر، التى تأخذ شكل تحصيل حاصل واضح - نحن فقراء لأننا لسنا أثرياء - لها نتيجة فادحة: فهى تعنى أن التقليل فى التفاوت (فى داخل المجتمع كما على مستوى الكوكب) يقلل الفقر.

(*) عنوان رواية للأديب الفرنسى إميل زولا تصف حال عمال المناجم فى نهاية القرن التاسع عشر.

أولاً لو خفضنا الدخل المتوسط بصورة آلية: إذا انخفض الدخل الكلى لمن هم أكثر ثراء، أو انخفض عدد الأثرياء، فإن الدخل المتوسط ينخفض. فهكذا سيخرج من الفقر أشخاص مصنفون فقراء فى الوضع السابق دون أن يتغير دخلهم.

وهذا، الذى يصدم الحس المشترك، ينبغى له أن يكتمل بملاحظة أخرى: إن سياسة تستهدف تقليل التفاوت تسعى أيضًا لتدعيم الخدمات الجماعية المستقلة عن دخول الأفراد بالفعل. كلما يتسم المجتمع بوجه عام بالتفاوت كلما كانت الخدمات الجماعية غير متوفرة: على سبيل المثال فى الولايات المتحدة وهى الدولة الغربية الأكثر اتساماً بالتفاوت، يمثل الإنفاق على الصحة ١٤٪ من إجمالى الدخل القومى (فى مقابل ١٠,٣٪ فى هولندا وفرنسا). وهذا ما يبينه أندريه سيكوليلا André Cicolella: "أكثر من ٦٠ مليون أمريكى بدون تغطية علاجية، وتكلفة الإدارة تصل إلى ١٤٪ (مقابل ٥٪ فى فرنسا) وفى حين أن "المؤشرات الصحية بحسب منظمة الصحة العالمية OMS، تضع الولايات المتحدة فى المرتبة ٣٧ على مستوى العالم بعد البلاد الأوربية بل وبعد كوستاريكا وسلطنة عمان. يؤدى تحسين الخدمات الجماعية إذن إلى تحسين الوضع المادى للفقراء، ويمكن أن نخمن أن هذا يتحقق من خلال تحويل جزء من موارد من هم أكثر ثراء إلى الخدمات المفيدة للجميع.

الفقر المنسى: البؤس البيئى

الملاحظة الثانية: الفقر مرتبط بالتدهور البيئى. يعيش الفقراء فى الأماكن الأكثر تلوثاً، بالقرب من المناطق الصناعية وبالقرب من طرق الاتصال وفى الأحياء التى لا تحظى بخدمة كافية من المياه وجمع القمامة. وهناك طريقة لإدراك الفقر دون استخدام عن المصطلحات المالية تأتى عبر وصف للظروف البيئية للوجود. وفضلاً عن ذلك فالفقراء هم الذين يعانون أولاً من أثر الأزمة البيئية: فى الصين يحذر زو شينكسيان Zhou Shenxian وزير البيئة: " أصبحت البيئة مسألة اجتماعية تؤدى إلى تأجيج

التناقضات الاجتماعية" ؛ وأشار إلى أنه في ٢٠٠٤ شهدت الصين ٥١٠٠٠ صراع مرتبط بالبيئة. فهناك على سبيل المثال عشرات من "قرى السرطان" التي تحيط بها المصانع الكيماوية التي تبث بلا حياء الملوثات في الهواء والماء، وهو ما يؤدي إلى إصابة الجيران العاجزين بأمراض خطيرة. وبنفس الطريقة تتزايد الصراعات المرتبطة بسرقة أراضي الفلاحين لتغذية المضاربات العقارية التي تتضاعف بلا كابح: ٧٤٠٠٠ في عام ٢٠٠٤ في مقابل ٥٨٠٠٠ في عام ٢٠٠٣، هذا الصراع على ملكية الأرض يؤدي إلى مصادمات دموية (قتلت الشرطة ٦ فلاحين في يونيو ٢٠٠٥، و ٢٠ فلاحًا في ديسمبر في ٢٠٠٥).

ولا يتعلق الأمر هنا بخصوصيات صينية. فالصراعات العقارية عنيفة في البرازيل (٣٩ جريمة قتل في عام ٢٠٠٤). يؤثر التغير المناخي أولاً على فلاحي الساحل. والتوسع في زراعة الصويا في أمريكا اللاتينية يتم في جزء كبير على حساب صغار المزارعين. والكوارث ذات الأصل الطبيعي من فيضانات وأعاصير وأمواج زلزالية هائلة، تضرب الفقراء بقوة لأنهم لا يمتلكون الوسائل لحماية أنفسهم ولا تأمينات لتعويض ما فقدوه.

" الفقراء في حالات عديدة هم الذين يعانون من فقدان الخدمات البيئية التي ترجع إلى الضغط الممارس على الأنظمة الطبيعية لصالح جماعات أخرى، موجودة في الاغلب في مناطق أخرى من العالم. على سبيل المثال، تفيد السدود أساسًا المدن التي تمدها بالماء والكهرباء في حين أن الريفيين يمكن أن يفقدوا الأرض وصيد السمك.

إن نزع الغابات في أندونيسيا أو في حوض الأمازون يحفزه جزئيًا الطلب على الأخشاب والورق والمنتجات الزراعية لأقاليم بعيدة عن المناطق المستغلة، في حين أن السكان المحليين هم الذين يقاسون لاختفاء موارد الغابة. يمارس التغير المناخي أثره بوجه خاص على الأجزاء الأكثر فقرًا في العالم، على سبيل المثال من خلال مفاقمة الجفاف في حين أن بث غاز الاحتباس الحراري يأتي أساسًا من السكان الأثرياء.

وهناك صلة بين الفقر والأزمة البيئية تمر أساسًا عبر الزراعة. على المستوى العالمى، الفقر يخص الفلاحين بصورة غالبة: ثلثان من أولئك الذين يعيشون بأقل من دولار فى اليوم يعيشون فى مناطق ريفية، والاختيار الضمنى للسلطات الاقتصادية عبر كوكب الأرض يتمثل فى اعتبار أن المسألة سوف تحل بواسطة الهجرة من الريف، على أساس أن الفلاحين الفقراء من المفترض أن يجدوا فى المدن الموارد التى توفرها التنمية الصناعية. إن ضعف السياسات الزراعية يحبذ الاستغلال السيئ للأرض، وتآكلها ثم بوارها. الفلاحون، وقد بلغ منهم الاحتمال مداه، يتركون قراهم والحال أن المدينة، كما رأينا، ليست موطنًا للرخاء الموعود. إن خطوات الفلاح المتضور جوعًا تقوده إلى بؤس العشوائيات.

ولكن غياب السياسات الزراعية ليس وحده هو الذى يولد هذا الوضع. والمنافسة فى السوق العالمى بين مزارعى الشمال – المزودين بأجهزة حديثة والذين بمقدورهم أن ينتجوا بتكاليف أقل حوالى مائة طن من الحبوب للمزارع فى السنة – ومزارعين يفتقرون إلى الوسائل اللازمة وينتجون أقل من طن، يمكنها أن تؤدى إلى تفاقم الفقر والإفلاس والهجرة لهؤلاء المزارعين. ويبين المهندس الزراعى مارك دوفيمييه Marc Duffumier، "إن ما يطلق عليه البعض "التبادل الحر" لا يتم سوى بين مزارعين شروط إنتاجهم غير متساوية بشكل فادح". عدم التوازن هذا يكون أكثر عبثية إذا ما عرفنا أن الإنتاجية الهائلة لمزارعى الشمال قد تم الحصول عليها بخسائر بيئية مهمة – استهلاك مفرط للمياه، نشر استخدام للمبيدات الحشرية الضارة، الاستخدام الكثيف للسماد المؤدى إلى أكسدة المياه أو تلوثها بالنترات.

وإجمالاً، لا ينفصل الفقر والأزمة البيئية. وكما أن هناك ارتباطًا بين الأزمات البيئية المختلفة، هناك ارتباط بين الأزمة البيئية والأزمة الاجتماعية: كل واحدة منها ترد على الأخرى، وتؤثر فيها وتزيد من تفاقمها.

الفصل الثالث

أقوياء العالم

الطغمة oligarchie كما يعرِّفُها القاموس، تعنى "نظام سياسى تكون السلطة فيه بين أيادى بعض العائلات القوية، أى مجموعة من هذه العائلات". الكوكب اليوم محكوم بواسطة طغمة تراكم من الدخول والملكية والسلطة بجشع لم نر له مثيلاً منذ البارونات اللصوص الأمريكيين فى نهاية القرن التاسع عشر.

فيما بين عامى ٢٠٠٠ و ٢٠٠٤ تضاعفت رواتب أصحاب أكثر من ٤٠ شركة الأكثر ارتفاعًا فى البورصة، والمسمى ٤٠ CAC، بحيث وصلت إلى متوسط ٢,٥ مليون يورو فى العام.

وإذا أدرجنا أرباح الأسهم stock-options التى يتمتعون بها (يتعلق الأمر بامتلاك أسهم تنتمى إلى مؤشر رابح) فإن الرقم يصل إلى ٥,٦ مليون يورو فى عام ٢٠٠٤، وذلك بحسب مكتب دراسات بروكسينفست proxinvest أى أكثر من ١٥ ألف يورو فى اليوم: وهكذا جنى أصحاب الشركات الأعلى راتبًا فى ٢٠٠٥ : ٢٢,٦ مليون يورو (ليندساى أوين جونز، لوريال)، ١٦,٣ (برنار أرنو، LVMH) ١٣,٧ جان رينيه فورتو، فيفندى)، إلخ. كان أرنو لاجاردير، لو استبعدنا ربح الأسهم، هو الأعلى أجرًا: ٧ مليون. ينبغى النزول إلى صاحب الشركة الموجودة فى المرتبة ٧٩ من تصنيف مجلة كابيتال Capital حتى ينزل الراتب عن مليون سنويًا. ليس رؤساء الشركات وحدهم هم الذين يستفيدون من هذه النعمة، فمنذ عام ١٩٩٨ تصاعدت رواتب ٤٣٥ عضوًا فى

مجلس إدارات الـ ٤٠ شركة الأكبر، حسب بروكسينفست، خلال نفس السنة بمعدل ٢١٥٪ فى حين لم يزد مرتب عموم الفرنسيين إلا بمعدل ٢٥٪.

بالإضافة إلى الرواتب ونسبة الأسهم يجدر فى الاغلب أن نمنح أصدقاءنا رؤساء الشركات هدية ترحيب لحظة وصولهم إلى الشركة: راتب سنتين ومكافأة للخروج من الشركة، معاشاً استثنائياً يكفل ٤٠٪ من الدخل. على سبيل المثال تم منح ١,٢ مليون يورو سنوياً لدانييل برنار، رئيس شركة كارفور، - وإنفاقات مدفوعة - وبطاقة بنكية من الشركة، ووجبات ، وسائقاً، مستشاراً ضريبياً، وبدلات إمكانية الحضور والمشاركة فى مجالس إدارة شركات أخرى، إلخ. عادة ما تسمح مجالس الإدارة هذه لقبيلة القادة أن تقوى روابطها ؛ البدلات تضيف عنصراً مفيداً لفرحة اللقاء فهى تصل فى المتوسط إلى ٣٤,٥٠٠ يورو فى عام ٢٠٠٤.

وفرنسا ليست هى البلد الوحيد الذى يقوم بتدليل رؤساء شركاته، ففى عام ٢٠٠٥ ويحسب دراسة لستاندارد وبور standard & poor متوسط مرتبات رؤساء الـ ٥٠٠ شركة الأكبر فى الولايات المتحدة يبلغ ٤٣٠ ضعف رواتب العمال المتوسطين، وأكثر بعشرة أضعاف من عام , ١٩٨٠ فيحصل جون دروسديك رئيس شركة سونوكو على ٢٣ مليون دولار فى العام ومديرو ATT إدوارد ويتاكر، ١٧ مليون، ومن US للصلب، جون سورما ٦,٧ مليون، ومن ألكوا، جون بلدا ٧,٥ مليون.

ترك هذه الشركات يكون فرصة للحصول على كنز. فى ديسمبر ٢٠٠٥ أمكن لمدير شركة البترول الأمريكية الكبرى إكسون Exxon لى ريمون أن يعزى حزنه على الرحيل بمبلغ ٤٠٠ مليون دولار. ومدير شركة أوكسيدنتال برتليوم اكتفى بمبلغ ١٣٥ مليون دولار فى ثلاث سنوات. وريتشارد فيربانك رئيس شركة كابيتال وان فينانشيال قد أحسن اللعب: ٢٤٩ مليون دولار عندما رفع نسبته من الأسهم عام ٢٠٠٤.

فى فرنسا مبلغ هدية الرحيل أقل وفرة ولكنه ليس تافهاً. دانييل برنار، رئيس شركة كازينو رحل فى ابريل ٢٠٠٥ مع تعويض عن التسريح بـ ٣٨ مليون يورو، والتى يضاف إليها ٠,٦٪ من رأس المال كنسبة من أرباح الأسهم أى ١٧٠ مليون يورو.

وأنطوان زاكرياس رئيس شركة فينش، ترك هذه الشركة فى يناير ٢٠٠٦ مع مكافأة قدرها ١٣ مليون يورو لمساعدته على نسيان مرتبه السنوى البالغ ٤,٣ مليون فى ٢٠٠٥، والذى يكمله ١٧٠ مليون من نسبة أرباح الأسهم. جان مارك إسباليو رئيس شركة أكور Accor رحل فى يناير ٢٠٠٦ مع ١٢ مليون يورو. إيجور لاندو (أفنتيس) الذى فقد العرض العام بالشراء الذى تقدمت به إليه شركة سانوفى Sanofi حصل هو الآخر على ١٢ مليون. وشركة هافاس انفصلت عن آلان دو بوزياك مقابل ٧,٨ مليون يورو.

فى عام ١٩٨٩ جان كالفيه مدير شركة بيجو، أثار فضيحة لأنه سمح لنفسه بعلاوة بلغت نسبتها ٤٦٪ على سنتين، ووصلت إلى ٢,٢ مليون فرنك (٣٢٠٠٠٠ يورو) كان وزن مرتبه ثلاثين مرة أثقل من مرتب العامل فى شركته.

واليوم زملاؤه فى مجموعة CAC 40 يجنون أكثر مائة مرة من عامل يحصل على الحد الأدنى للأجر. وفى عام ٢٠٠٠ وفى تصريح لصحيفة لوموند Le Monde حذر الأب الروحى للإدارة بيتر دروكير Peter Drucker قائلاً: "منذ ثلاثين عاماً، كان معامل التضاعف بين متوسط الأجر فى شركة وأعلى أجر بها هو ٢٠ والآن نقترب من ٢٠٠ . وهذا مؤذ لأقصى حد. والخبير البنكى جـ . ب مورجان Morganالذى لا نشك فى أنه كان يحب النقود كثيراً، كان قد حدد كقاعدة أن من هو فى قمة الإدارة لا ينبغى له الحصول على راتب يتجاوز ٢٠ مرة متوسط الأجر. وكانت هذه قاعدة حكيمة. واليوم هناك اهتمام فائق الحد بالدخول والثروة وهذا يدمر تماماً روح الفريق. ربما كان السيد دروكير أباً روحياً ولكن المديرين لم يستمعوا إليه.

وماهو أكثر إثارة للدهشة فى هذا "الفجور"، حسب تعبير مجلة فوربس، إن من يعترض بحدة ليس هم الموظفون ولا أحزاب اليسار ضد هذه السرقة المنظمة، ولكن المساهمين والمستثمرين، الذين يرون أن اقتسام فائض القيمة لصالح من يقال عنهم مديرين يأتى على حسابهم.

رغم ذلك فإن المضاربين والمستفيدين من الريع يدبرون أمورهم بصورة لا بأس بها. فيما بين ١٩٩٥ و ٢٠٠٥، فالدخل الذى يحصل عليه المودع من ربح الأسهم قد تنامى بمعدل ٥٢٪ فى فرنسا، بحسب تحقيق لمجلة ماريان Marianne الأسبوعية، فى نفس الوقت ارتفع الأجر المتوسط بنسبة ٧,٨٪ أى أقل بسبع مرات. فى بداية ٢٠٠٦ لاحظت الصحافة الفرنسية تقدم الفوائد الموزعة على المساهمين فى شركات مجموعة CAC 40: بزيادة ٣٣٪. ويقارن الناس الحزانى هذا الرقم بمتوسط تقدم القوة الشرائية للمرتبات + ١,٤٪. "هذه الفائدة ليست ناجمة عن أى تحمل للمخاطر ولا أى سلوك استثمارى. إنه إثراء ناتج عن ريع دون أى مجهود". حسب تعليق روبير روشفور Robert Rochefort من مجلة لاكروا La Croix.

يراكم العملاء الماليين أيضًا مكاسب مثيرة: فى نهاية ٢٠٠٥، كما تروى صحيفة لوموند، ٣٠٠٠ مصرفى من بنك لاسيتى (فى لندن) حصل كل منهم على مكافأة قدرها ١ مليون جنيه استرلينى، أى ١,٤٥ مليون يورو وشركة المستشار المالى جولدمان زاكس التى نجحت فى تحقيق أكبر ثلاثة اندماجات لأكبر الشركات فى ٢٠٠٥ وزعت ١٠,٥ مليار يورو على موظفيها البالغ عددهم ٢٢٤٢٥ موظف، أى ٤٥٠٠٠٠ يورو فى المتوسط لكل موظف.

جرينويتش، بالقرب من نيويورك، موطن "صندوق المضاربات" هو المكان الذى إذا كان دخلك فيه أقل من مليون دولار فإنك تكون من "الطحالب الموجودة فى أول السلسلة الغذائية للاقتصاد". كما تلاحظ مجلة فاينانشيال تايمز.

أفراد آخرون، يلعبون على تأسيس الشركات والبورصة والاندماج، إلخ، قد أصبحوا من أصحاب المليارات. "فى عام ١٩٨٨، كنا نعتبر شخصًا ما غنيًا إذا كان يمتلك مائة مليون يورو، يقول فيليب بيرسفورد Philip Beresford الذى يصيغ فى كل عام قائمة تضم الخمسة آلاف الأكبر من أصحاب الثروات فى إنجلترا، اليوم أصبح

الحد بالأحرى هو مليار!". إن تزايد عدد المليارديرات فى العالم مذهل: فى عام ١٩٨٥ عندما بدأت مجلة فوربس إحصائها كانت تحصى ١٤٠ شخص فى ٢٠٠٢ ، وكانوا ٤٧٦ فى ٢٠٠٢، وفى ٢٠٠٥، ٧٩٣ , ٧٩٣ هؤلاء الـ ٧٩٣ فردًا يمتلكون سويًا ٢٦٠٠ مليار دولار. وهو مبلغ مكافئ، بحسب لجنة إلغاء ديون العالم الثالث (CADTM) لإجمالى الدين الخارجى لكل البلاد النامية".

وتوجد طريقة أخرى لتقدير الأمر، وهى أن نلاحظ، كما يفعل برنامج الأمم المتحدة للتنمية، أن دخول الـ ٥٠٠ شخص الأكثر ثراء فى العالم هى أكبر من دخول ٤١٦ مليون الأكثر فقرًا فى العالم. يتوه المرء فى كل هذه الأرقام، ولكن الأمر ببساطة أن شخصًا واحدًا بالغ الثراء يحصل على أكبر من مليون من إخوانه البشر.

هناك ماهو أقوى من ذلك. خبر لم يثر ضجيجًا كبيرًا، ورقة صغيرة فى نهاية صفحة من صفحات جريدة لوموند: هناك أشخاص يكسبون أكثر من مليار دولار فى السنة. نعم: ليس رأسمال ولكنه دخل.. مليار بالفعل. كان من الصعب على أن أصدق ماكتبه قلم زميلتى سيسيل برودهوم Cécile Prudhomme التى اصطادت هذه المعلومة الفادحة. لقد أعطتنى المستند الذى يصعب العثور عليه والذى يحصى أسماء النجوم الفائزين فى هذا اليانصيب الغريب، قادة أكبر صناديق المضاربة الأميريكية، جيمس سيمونز من رينسانس تكنولوجى، وت. بون بيكنز من BP كابيتال مانيجمنت قد رفعا ثروتهما فى ٢٠٠٥ إلى ١,٥ و ١,٤ مليار دولار، فى حين أن جورج سوروس اكتفى فقط بـ ٨٤٠ مليون. فى المتوسط، فى عام ٢٠٠٥ كسب كل واحد من الـ ٢٦ مدير الأعلى أجرًا فى هذه البنوك ٣٦٣ مليون دولار بزيادة قدرها ٤٥٪ فى ٢٠٠٤.

طائفة كبار الأثرياء لا وطن لها. فتحصى مجلة فوربس ٣٣ مليارديرًا فى روسيا و ٨ فى الصين و ١٠ فى الهند، ومن بين الـ ٨,٧ مليون مليونير فى العالم، بحسب دراسة ميريل لينش Merrill Lynch وكابجيمينى Capgemini، يوجد ٢,٤ مليون فى آسيا، ٣٠٠,٠٠٠ فى أمريكا اللاتينية ١٠٠٠٠٠ فى أفريقيا.

فى البلاد الأكثر فقراً، تكونت الشريحة فى قمة الدولة فى ارتباط مع شريحة البلاد الغربية: الطبقات القائدة المحلية تفاوضت من أجل مشاركتها فى الافتراس الكوكبى من خلال قدرتها على جعل الموارد الطبيعية متاحة للشركات متعددة الجنسيات أو من خلال الإبقاء على النظام الاجتماعى. ففى بلاد الاتحاد السوفيتى السابق تشكلت إلى جانب أبنية الدولة طغمة مالية من خلال إعادة امتلاك مخلفات الدولة. وكما يلاحظ معلق روسى، "هذا التراكم الضخم فى الثروة فى بعض الأيادى لم يتم الحصول عليه بالنجاح فى مجال الإنتاج ولكن من خلال إعادة توزيع مستمرة للثروة الجماعية من أسفل إلى أعلى من خلال خفض الضرائب على الأثرياء وتوزيع الامتيازات الجديدة فى وسط الأعمال، وفى نفس الوقت تدمير الآليات الاجتماعية التى أنشئت بعد الحرب العالمية الثانية".

فى آسيا تزدهر الطغمة أيضاً بفضل تطور الاقتصادات المحلية بالترافق، كما هو الحال فى الصين، مع استغلال مفرط للعمال، وإفقار للفلاحين.

الطغمة العالمية تحب أن تحمى ثروتها فى الفراديس الضريبية، خلجان السلام التى تتقلص الضرائب فيها على المواريث والثروات والملكيات الأخرى إلى حدود رمزية. من جهة أخرى، يمثل الهروب الضريبى جزءاً من الإدارة الجيدة: لاكشمى ميتال (مدير مجموعة الصلب التى تحمل نفس الاسم) يعيش فى لندن، كما تروى مجلة بارى ماتش Paris Match . ومجموعته مسجلة فى هولندا فى حين أن الفروع العائلية موجودة فى لوكسمبورج، والكنارى وجبل طارق والجزر البكر. "ولايوجد أى شىء غير عادى فى كل ذلك، كما يصرح ناطق بلسان شركة ميتال. هذه البنية تلبى هموم الاستفادة الضريبية القصوى. مجموعة أرسيلور تنتفع أيضاً بالفراديس الضريبية. بل إن هناك فروعاً مسجلة فى جزر كايمانز Caïmans".

الفراديس الضريبية وسيلة ضغط مجدية لتوحى للدول بتخفيض الضرائب على الأثرياء. ففى ألمانيا حصل رجال الأعمال من المستشار شرويدر على إلغاء للضرائب على ٥٢٪ من فوائض القيمة الناتجة عن بيع مشاركتهم فى الأرباح. وفى اليابان انتقل

المعـدل الأقـصى من الضـرائب على الدخل من ٧٠٪ إلى ٣٧٪ فى سنوات ١٩٩٠ وأضاف رئيس الوزراء كوازومى على ذلك تخفيضًا على ضرائب المواريث. فى فرنسا، يمنح الإصلاح الضريبى، الذى يبدأ تنفيذه فى ٢٠٠٧، ٨٠ يورو تخفيضًا من الضرائب لشـخص يحـصل على الحـد الأدنى للأجـور ولكنه يمنح ١٠٠٠٠ يورو لمن يتـقـاضى ٢٠٠٠٠ يورو فى الشهر... وطبقًا للمرصد الفرنسى للظروف الاقتصادية OFCE أكثر من ٧٠٪ من ٣,٥ مليار من تخفيضـات الضـرائب المنتظرة سوف تذهب إلى جيـوب ٢٠٪ فـقط من دافـعى الضـرائب. وفى الولايات المتحـدة نفـذ جـورج بوش "التكافل compassion" الذى كان شعارًا له فى الحملة الانتخابية عام ٢٠٠٠ : تمثل تخفيضات الضرائب المتحققة ابتداءً من عام ٢٠٠١، ١٩٠٠ مليار دولار على عشر سنوات، وطبقًا لدراسة للمعهد العمرانى Urban Institute وهى هيئة تنتمى إلى اليسار، سمح تخفيض الضرائب على أرباح الأسهم لمن يكسبون أكثر من مليون دولار فى العام أن يقتصدوا ٤٢٠٠٠ دولار خلال هذه الفترة - ولكن دولارين فقط لمن يكسبون فيما بين ١٠٠٠٠ و٢٠٠٠٠ دولار.

وقد قـال القـديس أوغسطين: "إذا انتـفت العـدالة فـمـاذا تكون الممـالك، سـوى لصوصيات هائلة ؟

إحكام إغلاق باب القصر

تصبح الطبقة الثرية شريحة منفصلة عن المجتمع، وهى تُنتَج تلقائيًا بواسطة نقل الملكية والامتيازات وشبكات السلطة. وهكذا على سبيل المثال تعد فرنسا رأسمالية وراثية تجدد تعبير "٢٠٠ عائلة" الذى كان شائعًا فى فترة ما بين الحربين. ففى عائلة لاجاردير ينقل جان لوك رأسمال وسلطة إلى ابنه أرنو، وفرانسوا بينو ينقل الزمام إلى فرانسوا - هنرى، وقبائل ميشلان وبيجو تبقى بعناد على شركاتهم فى إطار العائلة. ويدير باتريك ريكار الشركة التى أسسها والده وكذلك مارتان بويج ابن

فرانسيس أو فانسان بولوريه وريث الأسرة المالكة لمصانع الأوراق التى تأسست عام ١٨٦١. ويرأس جيل بيليسون شركة أكور بفضل عمه جيرار. يتسلم فيانى موليه ابن شقيق جيرار موليه رئيس شركة أوشان، الراية من عمه الذى كان ابن صاحب شركة فيلدار. وأنطوان أرنو البالغ من العمر سبعة وعشرين عامًا عين مديرًا لشركة LVMH التى يرأسها أبوه برنار، وهو نفسه ابن رئيس شركة فيرنيل وهى شركة بها ألف موظف، وبهذا يلحق أنطوان بأخته ديلفين التى دخلت مجلس الإدارة عام ٢٠٠٤.

فى الولايات المتحدة حيث تكون الأعمال والسياسة تقريبًا واحدة، تكتب صحيفة الإيكونوميست "جورج بوش ابن رئيس وحفيد سيناتور هو ثمرة للأرستقراطية الاقتصادية الأميركية. وجون كيرى بفضل زوجة بالغة الثراء هو أكثر أعضاء مجلس الشيوخ ثراء وهو المجلس الملىء بذوى النفوذ (...) وسابقه آل جور هو ابن عضو فى مجلس الشيوخ. وقد درس فى مدرسة خاصة للنخبة، ثم فى هارفارد. والمتحدى اليسارى للسيد كيرى؟ هوارد بروش دين كان إنتاجًا لنفس الوسط المتحذلق خريج المدارس الخاصة، فلقد شب فى هامبتونز وفى بارك أفنيو فى نيويورك".

تكتب نفس المجلة الإنجليزية المتخصصة فى عالم رجال الأعمال: "من أى مكان تنظر منه إلى أمريكا الحديثة - من تلال هوليود إلى أودية وول ستريت، من ستوديوهات ناشفيل إلى كورنيش كمبريدج - ستجدون نخبًا تمتلك فن تجديد ذاتها باستمرار. أمريكا تشبه دائمًا بقوة الإمبراطورية البريطانية، بما فيها من شبكات عائلية منتشرة، ودوائر مغلقة، وتدعيم آليات الاستبعاد الاجتماعى وفجوة بين من يتخذون القرارات ويحددون الثقافة، والأغلبية الهائلة من العمال العاديين".

يعتبر الأثرياء جدًا أنفسهم أرستقراطية جديدة. والحكايات تشير إلى لاوعى هذه الشريحة أكثر من الدراسات العلمية: فعلى سبيل المثال عندما دعى السيد بينو أصدقاءه لكى يعجبوا بإنشاء صالة لعرض مجموعة مقتنياته من الأعمال الفنية والتحف اختار أن يضع نفسه على مائدة الشرف بين "جلالة الإمبراطورة إيران السابقة فرح ديبا وصاحبة النعمة دوقة مالبروه".

وأحد الوسائل الأكثر فعالية لإغلاق باب القصر يتمثل فى جعل الدراسات العليا باهظة التكاليف، والتى بواسطتها يستطيع الأفراد اللامعون فى العادة أن يصلوا إلى مواقع القيادة. وهكذا فأفضل الجامعات أو المدارس تتطلب مصاريف دراسية خارج إمكانيات الطبقات الفقيرة ويصعب أكثر فأكثر على الطبقات المتوسطة الوصول إليها. ففى جامعة هارفارد الدخل المتوسط لعائلات الطلاب هو ١٥٠٠٠٠ دولار. وفى اليابان نأسف على "التوجه النخبوى المتصاعد للتعليم". الثروة تنبع اليوم من مكانة موروثة كما كان الحال فى العهد القديم، قبل الثورة الفرنسية.

مثل مجانين حزانى

هناك سؤال بسيط ولكنه ليس للتسلية – وسنرى فى الفصل القادم لماذا: كيف ينفق ذوى النفوذ نقودهم ؟ وتعطينا القصة التى ترويها مجلة فوربس فكرة: "أطلق الملياردير ليسلى ويكسنر حرب اليخوت فى عام ١٩٩٧ عندما دشن اليخت ليمتلس الذى بلغ طوله ٩٦ متراً بما يزيد ٢٣ متر عن أقرب يخت منافس. ومنذ ذلك الوقت تجرى مباراة على سطح المياه، ولكى تلعب فيها عليك أن تكون مستعداً لأن تنفق حتى ٣٣٠ مليون دولار، وربما تشترى أكثر من سفينة – الروسى رومان أبراموفيتش يمتلك ثلاثة. والشائعة تقول إن لارى إليسون طلب أن يتغير رسم قاربه رايزنج صن حتى يتجاوز ببضعة أمتار، يخت أوكتوبوس لبول ألين". وهذا اليخت أوكتوبوس ١٢٦ متراً مزود بملعب كرة سلة ومطار للهليوكبتر وصالة سينما وغواصة فى القعر. والفرنسيون البالغى الثراء يكتفون بالقليل: ٣٢ متراً للماجيك كاربت ٢ المملوك للينداساى أوين– جونز، و ٦٠ متراً ليخت بالوما لفانسان بولوريه.

وهذه هى بعض الأشياء التى أشارت إليها فوربس لتكوين مؤشرها عن تكاليف الحياة "الجيدة لأقصى حد" (Cost of Living extremely well) : معطف فرو روسى لدى بلومينجدالز (١٦٠٠٠٠ دولار فى عام ٢٠٠٥)، ودستة قمصان لدى تيرنبول

وآسر (٣٤٨٠ دولار)، صندوق شمبانيا دوم برينيون لدى شرى – ليمان (١٥٥٩ دولار)، زوج من البنادق لدى جيمس بوردى وأولاده (١٦٧٥٠٠ دولار). ومن بين الوسائل الأخرى التى بينتها المجلة لإنفاق النقود السائلة يمكن تبديد ٢٤١٠٠٠ دولار فى ليلة فى ملهى ستربتيز، مثل روبرت ماك كورميك، رئيس شركة سافيز، وإقامة تكييف فى إسطبل خيول السباق التى يمتلكها، مثلما فعل سلطان بروناى حاج حسان البولكيا معز الدين واد الله، وأن تلبس بدلة تفصيل – ٥٠٠٠ يورو للبدلة – أن تشترى السيارة الأغلى فى العالم بنتلى ٧٢٨ بثمن ١,٢ مليون دولار، أن تحصل على السيارة الأسرع ٣٩٢ كم فى الساعة كوينجسيج CCR بثمن ٧٢٣٠٠٠ دولار، أن تحصل على عضوية النادى الأكثر نخبوية – أى الأغلى – فى البلد: فى الصين، هو نادى شانج آن فى بكين بمبلغ سنوى ١٨٠٠٠ دولار، أو ترتاد مركز جيمنازيوم جاد – ٥٠٠٠٠ دولار فى العام للاشتراك فى نادى بوس سبورت وهيلث كلوب بسودبرى فى ماساشوستس.

بالطبع يتم شراء مساكن ذات مساحة شاسعة، فصبى ثرى مثل جوزيف جاكوبس مدير أحد صناديق المضاربات، يريد أن يبنى فى جرينويتش بالقرب من نيويورك بيتا مساحته ٢٨٠٠ متر مربع ويحتوى على أربعة مطابخ. وفى باريس اشترى برنار آرنو من بيتى لاجاردير مسكنًا خاصًا مساحته ٢٠٠٠ متر مربع مقابل ٤٥ مليون يورو. ودافيد روتشيلد، يعيش فى منزل مستقل فى شارع باك فى باريس، وجيروم سيدو يشغل عمارة بأكملها شارع جرنيل. فى الواقع، سنجد عديدًا من البيوت ومحال الإقامة فى العواصم الكبرى وكذلك فى الأماكن الهادئة: مثل ملكية سيلفى برليسكونى فى سردينيا ٢٥٠٠ متر مربع على أرض مساحتها ٥١٠ هكتار أو ملكية جان مارى فورتو فى المغرب – أرض مساحتها ١٣ هكتار وتسعة غرف بحمامات، واثنا عشر من الخدم، وحمام سباحة مزود بماء ساخن مساحته ٢٠٠ متر مربع.

ومجموعات الأعمال الفنية تعبر عن الذوق الراقى – وتسمح بتخفيضات ضريبية شاملة.

وفى إطار أكثر غثاثة يعرض أحد رجال البنوك من لندن طريقة إنفاقه لمبلغ ٧٢٨٠٠٠ يورو مكافآت تقاضاها فى نهاية عام ٢٠٠٥ : "ينوى خبيرنا المالى شراء أرض وتكبير استراحته فى بيدفوردشاير، وسيارة بنتلى جديدة، وعقد من الألماس لزوجته، ودفع مصاريف الإقامة الداخلية الراقية الخاصة بأطفاله. وهذا المهووس بكرة القدم قد حجز مقعداً لنفسه ولمدة عشر سنوات فى ستاد ويمبلى بمبلغ متواضع قدره ٣٦٤٠٠ جنيه استرلينى. و سوف تقدم العائلة تبرعًا قدره ١٠٠٠٠ جنيها دعماً لحملات مقاومة سرطان الثدى. وأخيراً سارع هذا الموظف فى بنك سيتى بشراء أفضل الزجاجات المعتقة لإثراء قبو النبيذ الذى يملكه". وفى لندن "يفرك بائعو سيارات السبورت، وأصحاب المطاعم الكبرى والمحلات الراقية أياديهم. ومع هوس هذه "السلالة" بإزالة التجاعيد بواسطة الحقن بمادة البوتوكس وشفط الدهون حققت عيادات جراحة التجميل ثروات ضخمة".

والأثرياء، مثل العوام، يذهبون لقضاء الأجازات: فى عام ٢٠٠٥، كانت المدن التى تبدو على الموضة هى فينيسيا وجزيرة موستيك وباتاجونيا. ويقدم شخص مرموق ترتيبًا بحسب الأهمية للميزانية المتوقعة فى الأماكن المفضلة: جاك شيراك فى فندق رويال بالم فى جزيرة موريس ٣٣٥٠ يورو فى اليوم عام ٢٠٠٠, وأقرب إلى الشعب، رفض دومينيك ستروس كان(*) وزوجته آن سنكلير، كما يحكى مؤلف سيرتهما، فى يوليو ١٩٩٠ دعوة جيمس وليفنسون، مدير البنك الدولى الذى دعاهما لقضاء بعض الأيام فى مزرعته فى الولايات المتحدة، وفضلا الذهاب إلى مصر مع الأولاد قبل القيام بزيارة قصيرة خاطفة وحدهما معًا فى آسيا. كما أنهما يسافران فى الغالب بالطائرة فى عطلة نهاية الأسبوع إلى المغرب، حيث تعتاد قبيلة العاملين فى قناة التليفزيون الفرنسية الأولى أن تلتقى وحيث يحب دومينيك أن يجدد ذكرياته. وفى الشتاء تمارس العائلة رياضة التزحلق فى ميريبل ومنذ عدة سنوات فى آرك".

(*) كان وزير الاقتصاد فى فرنسا فى حكومة الاشتراكيين واليوم هو مدير صندوق النقد الدولى، وزوجته مذيعة تليفزيونية.

ولكن الأثرياء جداً يملكون طائرتهم الخاصة، أو طائرة الشركة. ويقع ثمنها بين ١ و ٤٠ مليون يورو. سفمن المفيد أن يعيش المرء اللحظات المهمة، مثل تيرى بروتون الذى كان مديراً لشركة الاتصالات الفرنسية (فرانس تليكوم) والذى أجرى رحلة ذهاباً وإياباً من الولايات المتحدة حتى يشاهد مباراة فى كرة الرجبى. وقد اختار لتجهيزها من الداخل الخشب النفيس أو المرمر. واستشار المدير الفطن كتالوج للطائرات الخاصة برجال الأعمال مثلما يستشير آخرون الكتالوج لشراء دراجة أو منشار كهربائى. ونحن ننصحه بالفالكون EX ٩٠٠، ليست شرهة فى الاستهلاك - فهى توفر استهلاك طن من الوقود كل ١٦٠٠ كيلو متر عن منافساتها. بل أن من يقوم بتصنيعها أطلق عليها "الماكينة الخضراء". آه...، هكذا تطير فى طائرتك الخاصة وأنت تشعر أنك من أنصار البيئة المتشددين.

بدأت الطائرة الخاصة تبدو مبتذلة نوعًا ما، أليس من الأكثر شياكة أن ينفق الإنسان ثروته فى الفضاء. يتكلف الأمر ٢٠ مليون دولار لقضاء أسبوع فى المحطة الفضائية الدولية، كما فعل دينيس تيتو، فى مايو ٢٠٠٤، ومارك شوتيلوورث فى ٢٠٠٢ وجورجى أولسن فى ٢٠٠٥ . ولكن قريباً سوف تكون هناك رحلات أرخص. على سبيل المثال الرحلة داخل المدار بـ ١٠٠٠٠٠ دولار التى تنظمها شركة سبيس أدفنتشر، أو رحلات سياحية تجارية اقترحتها شركة فيرجين جالاكتيك بمبلغ ٢٠٠٠٠٠ دولار. والحق، ولا أعلم بالضبط لماذا، أن للرحلات الفضائية جانبًا مبتذلاً نوعًا ما، وميل مفرط إلى التظاهر. أقترح عليكم خلافًا لذلك، غواصة عبّارة، مثل الفونيكس التى تقترحها شركة US Subs، حسب الطلب: أكثر من ٣٠ متر طولاً وحوالى ٤٠٠ طن، شقق ونوافذ للنظر إلى الخارج، واكتفاء لمدة خمسة عشر يومًا - يجدر بالكابتن نيمو(*) أن يتحمل. حسنًا، ٤٣ مليون دولار. ولكنكم تستحقون، أليس كذلك؟

(*) بطل رواية الخيال العلمى ٢٠ ألف فرسخ تحت الماء للأديب الفرنسى جول فيرن.

النقود لم تعد مختبئة: بل على العكس ينبغى عرضها. وأفضل شىء من أجل هذا هو حفلة جميلة. دعى فرانسوا بينو إلى فينيسيا من أجل افتتاح متحفه الخاص ٩٢٠ صديقًا جاءوا بطائرات خاصة بالتأكيد، لدرجة أن مطار ماركو بولو قد انشغل تمامًا - ولزم تغيير مسار عدد كبير من الـ ١٦٠ طائرة نحو مطارات أخرى حيث نقلتهم من هناك طائرات هيليوكبتر إلى مدينة دوج. كان السيد بينو مسرورًا: فقد فعل أكثر من صديقه برنار أرنو الذى لم يدع إلى حفل زفاف ابنته دلفين سوى ٦٥٠ مدعو، "زواج ضخم على الطريقة الفرنسية، "حيث جمع أمراء ونجوم وبارونات المال".

والأطفال؟ أنهم يتسلون مثل مجانين حزانى: فيما بين مقاطعة نويى والحى السادس عشر بباريس، كما تروى مجلة بارى ماتش، "تسمى الفتيات كلوى أو أوليمبيا ويرتدون ملابس ماركة جوشى، والصبيان يقودون سيارة مكشوفة انتظارًا للحصول على الرخصة. ويذهبون جميعًا إلى نفس المدرسة الثانوية الراقية، ولكنهم ينتهون فى الغالب إلى نفس المقهى المخصص لطلبة التعليم الثانوى ويخرجون لقضاء الوقت فى مقاهى فاخرة مثل إيتوال وكاب وبلانش لمن هم أصغر سنًا، ويسافرون للمصيف فى آخر العالم (....) ومباشرة يتم الحديث عن النقود، دافنى تقول لك الأمر كما تفكر فيه، الفقراء، إنها لا تحبهم كثيرًا (....) أما فيما يتعلق بالمهنة فيجب أن تكون سهلة. وإلا فإن بابا سوف يجد لها عملاً. وإن لم يكن بابا فأحد أصدقائه، كما تتفاخر بذلك هذه الشلة من الشباب الجالسين على مائدة فى مقهى سكوسا: "سيكون دائمًا هناك عمل لنا حتى وإن اعتبرتم هذا ظلمًا".

هذه باريس هيلتون وريثة سلسلة الفنادق التى تحمل هذا الاسم، وهى مليارديرة تخبرنا المجلات "أن لها عمل واحد فى الحياة وهو التسوق". "وليس الأمر سهلاً أن يتم إنفاق عدة آلاف من الدولارات فى أقل من عشرين ثانية. وتعتبر إيف سان لوران وكالفين كلاين، أستاذيها الفكريين". ونتابع مغامراتها المرصودة من قبل وكالة الأسوشيتد برس من عاشق- باريس لا تسيس، وريث يونانى - إلى عاشق آخر ستافورس نياركوس، وريث يونانى، قبل أن يتغير.

يعيش أعضاء الطغمة منعزلين عن عامة الناس ولا يعرفون كيف يعيش الفقراء والموظفون، لا يعرفون ولا يريدون أن يعرفوا.

إذا كان كبار الأثرياء يعيشون في حيز خاص، فإن هذا الانسحاب من المجال الجماعي يتم تقليده من قبل الطبقات الثرية التي تحسدهم. في الولايات المتحدة يعيشون أكثر فأكثر في مدن منفصلة، تتكون من خلال تجمع مساكن خاصة تُغلق على نفسها تدريجيًا. هناك أكثر من عشرة ملايين شخص يعيشون محصنين خلف هذه الأسوار. وتنتهي الظاهرة بخلق مدن حقيقية مثلما هو الحال في ويستون بفلوريدا حيث إن مجمل المجموعات السكنية المغلقة تشكل مدينة خاصة مكونة من ٥٠٠,٠٠٠ ساكن". والمنازل التي هي ملجأ من العالم الخارجي تكون دائمة واسعة: فبحسب الجمعية الوطنية لبناة المساكن، تزايد متوسط حجم المنزل المبني في الولايات المتحدة بأكثر من النصف فيما بين ١٩٧٠ و ٢٠٠٤ في حين أن حجم العائلة ينخفض.

وتقول الصحفية كورين ليسنس Corine Lesnes : "أمريكا هذه تعيش في قوقعتها، وسكانها لم يعد لديهم ما يفعلونه في المدن ونادرًا مايذهبون إليها". يمرون بلا اكتراث ببطء في الطرق المزدحمة، وكل شيء مخصص للسعي وراء سعادتهم وأمنهم من طرف واحد".

الظاهرة نفسها تتكرر في أمريكا اللاتينية، condominios fechados بالبرازيل، و country clubs في الأرجنتين، و conjuntos cerrados في كولومبيا. وفي جنوب أفريقيا يعيش الأثرياء في حماية منازل تحيط بها أسلاك شائكة، وكاميرات مراقبة في المدخل، وهناك حراس يمرون بصورة منتظمة في الشوارع المخصصة لهم. وفي فرنسا في مدن تولوز وليل والإقليم الباريسي، نلاحظ تزايد مواقع "الإقامة المغلقة"، وهي حصون متصلة برقابة إلكترونية وفيديو، ولكل واحد، في جهاز التليفزيون لديه، قناة مراقبة للجراج والقاعات والممرات ومساحات العشب الأخضر".

ويعبر أحد المروجين لهذه المنازل فى شركة مساكن بوبيج عن هذا الحال قائلاً : "ما أخشاه اليوم، هو أن اقتضاءات الأمن أصبحت عبثية، إلى الدرجة التى تجعلنا نصل إلى إقامة أبراج المراقبة".

طغمة عمياء

أن توجد فئة من المتسيدين أو شريحة من كبار الأثرياء هو فى حد ذاته، لو كنا ننظر من فوق نجم الشُعرى، ليس مشكلة. فنحن قد لاحظنا بصورة مألوفة أن حيازة السلطة فى الماضى كانت مقترنة بحيازة الثروات الكبرى... التاريخ هو فى جزء منه حكاية الصعود ثم الهبوط الحتمى لمثل هذه المجموعات.

ورغم ذلك نحن لسنا على الشُعرى، ولكن على كوكب الأرض. وفى لحظة محددة فى التاريخ، وفى القرن الحادى والعشرين الذى يطرح تحدياً جديداً بشكل جذرى على النوع الإنسانى : فلأول مرة منذ انتشار الإنسان منذ أكثر من مليون عام يصطدم بحدود يضعها المجال الحيوى لمسيرته الإعجازية. أن نعيش هذه اللحظة يعنى أن علينا أن نجد بشكل جماعى الطرق لكى نوجه هذه الطاقة بصورة مختلفة. وهو تحد رائع ولكنه صعب.

والحال أن هذه الطبقة القائدة المفترسة والجشعة والمهدرة لدخولها، والمسيئة لاستخدام السلطة، تتجمد كحجر عثرة فى وسط هذه الطرق. فهى لا تحمل أى مشروع، ولا يحركها أى مثل أعلى، ولا تحمل أى كلام. أرستقراطية العصور الوسطى لم تكن مجرد شريحة مستغلة، وإنما كانت تحلم ببناء نظام متعال تشهد عليه عظمة الكاتدرائيات القوطية. برجوازية القرن التاسع التى يصفها ماركس بالثورية، كانت تستغل البروليتاريا، ولكن لديها شعور بنشر التقدم والمثل العليا الإنسانية. الطبقات القائدة فى الحرب الباردة كانت مهتمة بالدفاع عن الحريات الديمقراطية فى مواجهة نموذج شمولى مضاد.

ولكن اليوم وبعد الانتصار على الاتحاد السوفييتى، فإن الأيديولوجية الرأسمالية لم تعد تعرف سوى الاحتفال بنفسها. كل مجالات السلطة والتأثير قد تم ابتلاعها بواسطة نزعتها الواقعية الزائفة، التى تزعم أن أى بديل مستحيل وأن الغاية الوحيدة التى يجب السعى إليها لتغيير حتمية الظلم هى التنمية الدائمة للثروة.

هذه الواقعية المزعومة ليست فقط مشئومة، وإنما عمياء. عمياء عن القوة التفجيرية للظلم البيّن. وعمياء عن تسمم المجال الحيوى الذى يثيره تنامى الثروة المادية. وهو تسمم يعنى تدهور شروط الحياة الإنسانية وإهدار فرص الأجيال المقبلة.

الفصل الرابع

كيف تؤجج الطغمة الأزمة البيئية

بدون شك، أنتم لا تعرفون ثورشتين فيبلن Thorstein Veblen. وهذا بالطبع عادي، ولكن ماهو غير عادى هو أن الكثير من علماء الاقتصاد لا يعرفونه.

بل أن ريمون آرون Raymond Aron، والذى كان رجلاً يزن كلامه، كان يقارن أعماله بأعمال توكفيل وكلاوزفيتز. وذلك لأن تأملات فيبلن تعد مفتاحًا أساسيًا لفهم عصرنا. ورغم ذلك فإن كتابه "نظرية طبقة الترف" لم يعد يمكن العثور عليه فى فرنسا، ومازال فيبلن غائبًا من البرامج الجامعية فى علم الاقتصاد.

كان هذا الرجل ابنًا لفلاح. وكان أبوه قد جاء من النرويج ليستقر فى الولايات المتحدة فى ولاية ويسكونسين قبل ميلاد ثورشتين بعشر سنوات فى عام ١٨٥٧, فى البيت كانت الأسرة تتحدث اللغة النرويجية، وتعلم ثورشتين الإنجليزية فى مرحلة الصبا ونجح بتفوق فى دراسة ونال درجة الدكتوراه عام ١٨٨٤ من جامعة ييل وهى من أكبر جامعات الولايات المتحدة على الساحل الشرقى. ولأنه لم يكن مضطرًا كثيرًا للتملق ليضمن لنفسه موقعًا برجوازيًا، عاد إلى مزرعة أبيه لمدة عشر سنوات قبل أن يعود إلى الدراسة فى كورنيل فى عام ١٨٩١ وحصل بعدها على وظيفة مدرس فى جامعة شيكاغو. وعاش حينئذ وجودًا مطموسًا وإن كان غريب الأطوار، ولكنه كان مشغولاً بعمل عقلى ثرى. وحصل أول كتبه "نظرية طبقة الترف" والذى نشر عام ١٨٩٩ لدى صدوره على مكانة عالية وباقية، ويدين بلاشك بهذه المكانة لسياق الفترة

حيث كانت بداية القرن العشرين فى الولايات المتحدة (كما هو الحال فى أوروبا بصورة أخرى) مرحلة ازدهار لما أطلق عليه المؤرخون "الرأسمالية المتوحشة".

تم نسيان فيبلن بعد ذلك، فأثناء القرن العشرين ضاقت الفوارق بين الدخول وهو مما قلل من الأهمية المباشرة لتحليله. ولكن عودة التفاوت الهائل والوضع الحالى للرأسمالية المهووسة والمفتونة بنفسها أعادت لعالم الاقتصاد الأمريكى كل راهنيته الحاسمة.

من وجهة نظر فيبلن، يهيمن على الاقتصاد مبدأ: "الميل للتنافس - ومقارنة الذات بالغير للإقلال من شأنه - يعود إلى أزمنة سحيقة. إنه أحد الملامح التى لا تُمحى للطبيعة الإنسانية". كما يحدد : "ولو استبعدنا غريزة حفظ النوع، فإن علينا أن نبحث بلا شك فى الميل إلى التنافس لنراه أكثر محركات الحياة الاقتصادية نشاطا". وكان آدم سميث مؤسس الاقتصاد الكلاسيكى قد لمّح إلى هذه الفكرة فى كتابه نظرية المشاعر الأخلاقية، "حب التميز، الذى هو طبيعى فى الإنسان (...) يحفز ويديم الحركة الدائمة لصناعة الجنس البشرى". ولكن سميث لم يتعمق فى دراسة هذا المبدأ، الذى اتجه فيبلن على العكس إلى دراسته بصورة عميقة ومنهجية.

وطبقًا لفيبلن، تركت الجماعات البشرية الحالة البرية والمسالمة لحالة من الضراوة القاسية، حيث كان الصراع فيها هو مبدأ الوجود. وقد نتج عن هذا الصراع تمييزاً بين طبقة ترفية وطبقة عاملة، وبقى هذا التميز عندما انتقل المجتمع إلى مراحل أقل عنفًا. ولكن امتلاك الثروة أصبح هو وسيلة التميز، حيث إن موضوعها الأساسى لم يكن هو تلبية الحاجات المادية، ولكن لضمان "تميز مستفز" أو بعبارة أخرى استعراض علامات المكانة الأعلى.

بالتأكيد، يوجد جزء من إنتاج الثروات يلبى "غايات نافعة" ويشبع حاجات عينية للوجود. ولكن مستوى الإنتاج اللازم لهذه الغايات النافعة قد تم التوصل إليه بشكل كاف. وانطلاقًا من هذا المستوى، فإن فائض الإنتاج تستدعيه رغبة عرض الثروات من أجل التميز عن الغير. وهذا يغذى استهلاكًا فاضحًا وإهدارًا معممًا.

لا حاجة لزيادة الإنتاج

أهم ملمح ابتكارى لفيبلن هو أنه قد قلب القاعدة الأصلية للاقتصاد التقليدى: وهذا الاقتصاد يفكر فى إطار مناخ من الضغوط، حيث يحوز البشر مصادر نادرة مخصصة لحاجات غير محدودة. والحال هذه فإن المشكلة الاقتصادية هى زيادة الإنتاج لزيادة عرض المنتجات ومحاولة إشباع الحاجات. ولكن فيبلن على العكس يلاحظ أن الحاجات ليست لا نهائية. ففيما وراء مستوى معين، فإن ما يحفزها هو اللعبة الاجتماعية. وأيضًا لا يعد فيبلن الإنتاج نادرًا، ولكن يرى أنه كاف.

يمثل هذا التناول قطيعة جذرية مع الخطاب الاقتصادى الذى يشكل الأيديولوجيا السائدة. من وجهة النظر هذه فإن الرأسمالية والماركسية متكافئتان تماما: فهما تسلمان بأن الإنتاج غير كاف، السؤال المطروح على الاقتصاد يتعلق بدواعى وقواعد الاستهلاك.

أحد مصادر معلومات فيبلن هى الإثنوجرافيا، أى ملاحظة عادات شعوب أمريكا والمحيط الهادى. وكانت ثقافات هذه الشعوب فى الغالب مازالت حية فى القرن التاسع عشر. وهكذا التقى فيبلن فى شيكاغو بفرانز بواس Franz Boas وهو عالم إثنوجرافى درس هنود كواكيوتل وهو شعب يعيش على الساحل الشمالى الغربى للولايات المتحدة. كان الكواكيوتل قوم يعيشون فى رخاء بفضل صيد السمك والفراء، وكان يمارسون الهبة Potlatch أثناء الأعياد الطويلة، حيث يجرى نوع من التنافس فى تقديم الهدايا، وكل هدية من عشيرة إلى أخرى تستدعى فى المقابل هدية أجمل، والتى يزايد عليها الأول من جديد، فى صورة دائرة من الكرم تنتهى بإباحة خيرات الجميع. وملاحظة بواس لم تكن وحيدة. فقد تم وصف "الهبة" فى مجتمعات أخرى متعددة مما جعل عالم الاجتماع الفرنسى مارسيل موس Marcel Mauss يقدمها فى كتابه "مقال عن الهبة" ١٩٢٣ على أنها نظام عام فى الاقتصاد والحقوق".

ولنحفظ درس هذا التراث الإثنولوجي: النظام الطبيعي للمجتمعات ليس هو العَوَز، لكنها يمكن أن تعرف وفرة تسمح بإهدار فائض مهم. وكان فيبلن هو أول من فهم أهمية هذه الملاحظة، والتي أقام عليها برهانه.

الطبقة السائدة تحدد نمط حياة عصرها

يرى فيبلن إذن أن مبدأ الاستهلاك الفادح يدير المجتمع. وهذا المجتمع قد تنوع فى شرائح عديدة، كل شريحة تتشكل بحسب مبدأ التميز، أى بالسعى إلى تقليد الشريحة الأرقى. "كل طبقة يحركها الحسد وتسعى لمنافسة الطبقة الأعلى منها مباشرة فى السلم الاجتماعى، فى حين أنها قليلاً ما تفكر فى مقارنة نفسها بمن هى أدنى منها أو تلك التى تتجاوزها بكثير. وبعبارة أخرى فإن معيار ما هو ملائم فى مجال الاستهلاك، والذى يسرى فى كل مجال تتم فيه المنافسة، هو من يقترحه علينا من يتمتعون برصيد أكبر قليلاً منا. وهنا نصل، وخصوصًا فى المجتمعات التى يكون التميز فيها بين الطبقات أقل بروزًا، إلى أن نحيل لا شعوريًا، كل المعايير التى طبقًا لها يتم تقدير قيمة شىء ما، وكذلك كل القواعد المختلفة للاستهلاك وعادات السلوك والتفكير محل التقدير فى الطبقة الأرقى سواء فى المكانة أو فى المال - تلك التى تملك الثروة والفراغ. فيرجع لهذه الطبقة بوجه عام تحديد أى نمط للحياة يعده المجتمع مقبولاً أو محط تقدير".

أسلوب فيبلن ملتو إلى حد ما ولكنه رغم ذلك صادق. فلنحدد فقط أن فيبلن يقارن المجتمع الرأسمالى الذى عرفه - أى الذى كان التمييز فيه بين الطبقات غير واضح - بالمجتمعات الأرستقراطية مثل عصور الملكية الإنجليزية أو الفرنسية فى القرن الثامن عشر.

التقليد يؤدى إلى سيل من الإهدار يقع مصدره فى قمة الجبل الإنسانى. ويتابع عالم الاقتصاد: "طبقة الترف، توجد فى قمة البنية الاجتماعية، تقاس القيم على

مقاسها، وتحدد طريقة معيشتها قاعدة الشرف فى المجتمع كله. احترام هذه القيم والمواظبة على هذه القاعدة تفرض نفسها بصورة أو بأخرى على كل الطبقات الأدنى. فى المجتمعات المتحضرة اليوم، صارت الخطوط الفاصلة بين الطبقات الاجتماعية غير أكيدة ومتحركة. وفى مثل هذه الظروف، فإن القاعدة النابعة من أعلى لا تلقى عقبات، وتمد تأثيرها الضاغط من أعلى البنية الاجتماعية إلى أسفلها، حتى الشرائح الأكثر تواضعًا. وبالتالى يتلقى أعضاء كل شريحة مثلاً أعلى عن أفضل سبل العيش وفقًا لنمط الحياة ذى الحظوة فى الشريحة الأعلى مباشرة، وتسعى بكل طاقتها فى اتجاه هذا المثل الأعلى".

تنافس لا يهدأ

فلنلخص. يقول فيبلن أن الدافع الأساسى للحياة الاجتماعية هو التنافس العلنى الذى يستهدف عرض ملكية أكبر من ملكية الأقران. فالعمل على زرع التفاوت فى المجتمع فى شرائح متعددة يستثير التنافس العام.

إن سباق التميز يدفع إلى زيادة إنتاج أكثر ممايتطلب الوصول إلى "الغايات النافعة": "سوف يزيد المردود فى الصناعة ووسائل العيش سوف تتكلف عملاً أقل، ورغم ذلك فالأعضاء العاملون فى المجتمع، بدلاً من ابطاء الإيقاع وطلب الاستراحة يبذلون جهدًا أكثر من ذى قبل من أجل الوصول إلى مزيد من الإنفاق المرئى. والتوتر لا يهدأ، فى حين أنه كان يمكن بسهولة لمرود أن يجلب العزاء، إذا كان هذا ما نبحث عنه. زيادة الإنتاج والحاجة إلى مزيد من الاستهلاك يستدعى كلاهما الآخر: والحال أن هذه الحاجة قابلة للامتداد إلى مالا نهاية". بالفعل هى لن تتوقف أبدا: فلنفكر فى المليارديرات الذين أشرنا إليهم. ماذا نشترى، إذا كان لكل طائرته الخاصة التى يكون ديكورها الداخلى من الخشب الثمين أو من المرمر؟ مجموعة من الأعمال الفنية، صاروخ، غواصة، وبعد ذلك؟ مصيف على سطح القمر. شىء آخر دائمًا لأن الشبع لا يوجد فى السباق الباهظ التكاليف.

وأخيراً طبقة الترف، في القمة، مقطوعة عن المجتمع. ويشرح فيبلن: "مايهم الشخص الكائن في العالم الراقي هو التقدير السامي من أقرانه، فهو فقط الذي يشعره بالشرف. بما أن الطبقة الغنية والفارغة قد كبر حجمها، (...) بما أن هناك محيط بشرى كاف نعثر فيه على الاعتبار، فإن هناك ميلاً متصاعداً أن نطرد من النظام العناصر الأدنى من السكان، لا نريدهم حتى أن يكونوا متفرجين: ولا نسعى حتى لجعلهم يصفقون أو يحترقون من الحسد.

تبدو نظرية فيبلن بالغة الوضوح لدرجة لا تحتاج معها للتعليق. فلنراقب أعضاء الطغمة . ولننظر إلى السيارات الرباعية الدفع، والسفر إلى نيويورك أو إلى براغ، والشاشات المسطحة والكاميرات الرقمية والتليفونات التليفزيونية، وماكينات القهوة المعقدة ... كيف أن التكدس الهائل للأشياء التى تشكل ديكور مجتمعات الوفرة التى نحيا فيها ينهال كالشلالات، حتى يصل إلى المرتبة الأكثر تواضعًا فى المجتمع، بعد اكتشافها بواسطة الأثرياء جداً بزمن يصبح تدريجيًا أقصر فأقصر. ولكن توجد مصفاة لإمكانيات كل شخص، بقدر ما يهبط فى سلم الثروة، تنزع القشدة بقسوة عن فيض الثمار التى يجود بها عالم الوفرة. وتترك بلا إشباع الرغبة المتقدة دائمًا التى يستثيرها الإهدار المبهر لأفراد الطغمة.

الحاجز غير المرئى للنخبة الجديدة

حان الوقت كيف نصف باختصار مجتمعات الطغمة فى الإنسانية العولمية فى بداية القرن الحادى والعشرين: فى القمة، شريحة من بالغى الثراء، بضع عشرات الآلاف من الأشخاص أو العائلات.

إنها تسبح فى محيط واسع يمكن أن نطلق عليه، النخبة nomenklatura الرأسمالية: الطبقة الراقية، وهى أقل ثراء من بالغى الثراء وإن كانت موسرة جداً، فتطيعهم أو على الأقل تحترمهم. وتمسك معهم بروافع السلطة السياسية والاقتصادية فى المجتمع العالمى.

ويصف ممثلان من الفرع الفرنسي للطغمة هذا المجتمع كالآتي: بالنسبة لألان مانك Alain Mink، يتعلق الأمر بمجموع يتكون من "رجال السياسة العاملين، الكوادر القائدة للشركات ، رجال ثقافة، مدرسي التعليم العالى، الباحثين فى العلم، الصحفيين العاديين، قضاة الأقاليم، كبار موظفى الدولة، الحاصلين على الثانوية عامة بالإضافة إلى خمس سنوات دراسة بعدها أو سبعة أو تسعة، ينجح بعض الأفراد فقط من هذا المجموع فى الاختراق إلى محفل النخبة الراقية. ويعيشون جميعًا وفى عقولهم نفس ردود الأفعال ونفس الشفرة الثقافية".

ويرى جان بيرليفاد Jean Peyerlevade أن الرأسمالية الحديثة منظمة كمجتمع سرى هائل. فى القاعدة يوجد ٣٠٠ مليون مالك (على ستة مليار إنسان، أى ٥٪ من سكان العالم)، يتحكمون تقريبًا فى مجمل الرأسمال العالمى فى البورصة. "مواطنون عاديون فى البلاد الغنية، مطمئنون إلى شرعيتهم السياسية والاجتماعية"، يعطون نصف أملاكهم المالية لبضع عشرات من الآلاف من المديرين الذين لا هدف لهم سوى إثراء وكلائهم.

ويدفع كل من منك وبيرليفاد بالحدود بشكل بالغ إلى أسفل - الثانوية العامة + ٥ سنوات، صحفيون عاديون، ومواطنون عاديون" - من أجل زيادة الشريحة، وهو ما يجعلها محتملة أكثر، ولكن عملية التصنيف، أى الحاجز الخفى والمغلق قد تم وضعها.

تتبنى النخبة الرأسمالية معايير الاستهلاك الفادح لكبار الأثرياء، وتنشره فى اتجاه الطبقات الوسطى، التى تعيد إنتاجها بحسب إمكانياتها، وهى بدورها يتم تقليدها بواسطة الطبقات الشعبية والفقيرة.

كبار الأثرياء والنخبة يشكلون الطغمة، وينطلق الأفراد فى منافسة شرسة داخلية، وسباق محموم للقوة والتظاهر. وللبقاء فى السباق ينبغى عدم التخلى وعدم

السقوط. ينبغى لهم دائمًا ماهو أكثر. أنهم ينظمون السلب المتنامى للثروة الجماعية، ولأنهم يتحكمون بقوة فى روافع السلطة نراهم يغلقونها فى وجه الطبقات الوسطى التى لا يستطيع المنتمون إليها الولوج إلى الشريحة الأعلى إلا بصعوبة.

تشكل هذه الطبقة الوسطى البطن الطرية أكثر فأكثر للمجتمع، فى حين أنها كانت فيما سبق مركز جاذبية الرأسمالية الاجتماعية التى يتمركز عصرها الذهبى القصير فى سنوات ١٩٦٠ , ولأنها مازالت مفتونة بنيران الطغمة لتتباهى وتستنفد نفسها، فى حدود قدرتها فى سباق الاستهلاك الفادح، فقد بدأت تفهم أن حلمها فى الصعود الاجتماعى يتلاشى. بل أنها ترى أن الفوهة المفتوحة إلى أسفل تفتح الحدود التى كانت مغلقة حتى تلك اللحظة إلى عالم صغار الموظفين والعمال.

هؤلاء بدورهم، فقدوا الأمل فى اختراق الطبقات الوسطى. على العكس، أن العمل المؤقت، والإضعاف المقصود لأطر للتضامن الجمعى بواسطة الطغمة، وتكاليف الدراسة، تجعلهم يلمحون الهبوط فى اتجاه من اعتقدوا أنهم انسلخوا عنهم: جماهير الفقراء فى البلاد الغنية الذين يقاتلون فى ضنك الحياة اليومية فيأكلون مكرونة مطهية فى الماء ومعلبات رخيصة وفواتير غير مدفوعة. فى هذا العوز المتسلط يرقد التهديد بالانزلاق تجاه التشرد فى الشوارع وإدمان الكحول، والموت المجهول فى الصباح البارد.

طغمة الولايات المتحدة فى قمة التنافس الفادح

فى النقطة التى وصلنا إليها تبرز ملاحظتان:

أولاً: إذا كان فيبلن عالمًا مهما حسب ما أؤكد مع ريمون أرون، فكيف لا يتم الحديث عنه؟ فى الواقع، بدأت تتم عملية إعادة اكتشافه وبدأ الكثير من علماء الاقتصاد فيما هو اكثر من إعادة قراءته، أى فى تطبيق نظريته بمناهج حديثة فى القياسات الاقتصادية. فعلى سبيل المثال، تم مؤخرًا إثبات أن مستوى رضا العمال

الإنجليز كان يرتفع بقدر مايكون مرتب أقرانهم أقل من مرتبهم، أو أن العائلات التى يكون دخلها أقل من دخل مجموعتها المرجعية تدخر أقل من تلك التى يكون دخلها أعلى، من أجل أن تستهلك المزيد وتبقى نفسها على نفس مستوى هذه الجماعة.

وفى نوفمبر ٢٠٠٥ نشرت الجمعية الإنجليزية الاقتصادية الملكية، دراسة أخرى مهمة يثبت فيها صاموييل باولز Samuel Bowles ويونجين بارك Yongjin Park، مستخدمين آليات تخص منهج فيبلن، أن وقت العمل يزداد بالتناسب مع التفاوت الاجتماعى.

فبالفعل يكيف الأفراد، فى مجتمع ما، جماعيًا وقت عملهم مع الدخل المرغوب. ولهذا يلاحظ الباحثان أن وقت العمل يتغير بحسب المسافة التى تفصل أفراد مجموعة عن دخل مجموعتهم المرجعية الأرقى. وكلما كان هذا الفارق، أى التفاوت، كبيرًا كلما سعى الفاعلون إلى العمل من أجل زيادة دخولهم. ولذا، فإن زمن العمل يتجه إلى النقصان من البلاد التى يزداد فيها التفاوت (الولايات المتحدة) إلى البلاد الأقل تفاوتًا (البلاد الاسكندنافية).

ويستنتج باولز وبارك نتيجة منطقية من برهانهما. إن سياسة تفرض مزيد من الضرائب على المجموعات التى تستخدم كمرجعية فى الاستهلاك "سوف تكون جذابة بصورة مزدوجة"، سوف يزيد من رفاهية الأقل دخلاً من خلال وضع حد لأثر التقليد المتواصل الذى تحدث عن فيبلن، وسوف يسمح بميزانيات لمشروعات اجتماعية مجدية".

ملاحظة ثانية هى أنه بمقدورنا أن نجعل فيبلن ملائمًا لعصرنا، من خلال مد منهجه إلى الكوكب.

تسعى المجموعات الاجتماعية فى كل بلد، بسبب عولمة النماذج الثقافية، إلى نسخ نمط حياة الطغمة المحلية، وهذه الطغمة بدورها تتخذ نموذجها من الطغمة الموجودة فى البلاد الغنية وبوجه خاص من أكثر أفرادها ثراء. من جهة أخرى، البلاد فى حد ذاتها

خاضعة لظاهرة التقليد التى وصفها فيبلن. وبالتالى فالمجتمعات الغربية، رغم التفاوت الذى يميزها أكثر فأكثر فهى معًا أكثر ثراء من بلدان الجنوب. هكذا تدخل هذه البلاد فى سباق بلا كابح من أجل اللحاق الجماعى تتزايد حدته كلما كانت الهوة كبيرة.

النمو ليس هو الحل

فلنعد الآن إلى موضوع النقاش. الاستهلاك بلا كابح الذى تدفع إليه الطغمة يجرح العدالة بسبب عدم توزيعه غير المتكافئ.

بالتأكيد. وماذا أيضًا ؟

عرفنا مع فيبلن أن الاستعراض والتقليد يحكم اللعبة الاقتصادية. لاحظنا فى الفصل الأول أن مستوى الاستهلاك المادى لحضارتنا كبير ويمارس ضغطًا مفرطًا على المجال الحيوى.

لماذا، والحال هذه، تعد السمات الحالية للطبقة القائدة العالمية هى العامل الأساسى فى الأزمة البيئية؟

لأنها تقف فى مواجهة التغييرات الجذرية التى ينبغى القيام بها لمنع تفاقم الوضع.

كيـف؟

بصورة غير مباشرة من خلال طابع استهلاكها: فنموذجها يجذب إلى أعلى الاستهلاك العام دافعًا الآخرين إلى تقليده.

وبصورة مباشرة، من خلال التحكم فى السلطة الاقتصادية والسياسية والتى تسمح بالإبقاء على هذا التفاوت.

ولكى تفلت الطغمة من المساءلة تلوك الأيديولوجيا السائدة التى ترى أن حل الأزمة الاجتماعية هو تنمية الإنتاج. وهذا الإنتاج سيكون الوسيلة الوحيدة للكفاح ضد

الفقر والبطالة. يسمح النمو برفع المستوى الأعلى للثروة، وبالتالى تحسين مصير الفقراء بدون - ولكن هذا لم يطرح أبدًا بوضوح - أن تكون هناك حاجة لتعديل عملية توزيع الثروة.

هذه الآلية قد تعطلت حسبما يرى العالم الاقتصادى توماس بيكتى Thomas Piketty : الملاحظة، التى تمت فى سنوات ١٩٨٠، بأن التفاوت قد عاد للبدء فى التزايد فى البلاد الغربية منذ سنوات ١٩٧٠، قد وجهت الضربة القاضية لفكرة المنحنى الذى يربط بصورة قوية بين التنمية والتفاوت". ومن جهة أخرى لا يخلق النمو فرص عمل بصورة كافية، حتى فى الصين، ورغم التزايد الهائل فى الدخل القومى، فإن عشرة ملايين فرصة عمل جديدة فقط تظهر كل سنة فى حين أن عشرين مليون شخص يتقدمون إلى سوق العمل. ويرى خوان سومافيا Juan Somavia المدير العام لمكتب العمل الدولى (وهى وكالة تابعة للأمم المتحدة)، "أن نظرية الأسواق ترى أن النمو يخلق الثروة، والتى يتم توزيعها عبر خلق فرص العمل، التى تغذى الاستهلاك، وهو ما يولد استثمارات جديدة وبالتالى دائرة الإنتاج. ولكن منذ اللحظة التى تم فيها قطع الرباط بين النمو والعمل، فإن هذه الدائرة الفاضلة لم تعد تعمل كما كان الحال سالفًا".

من جهة أخرى، هناك نقطة مهمة تم دائمًا نسيانها من قبل المخلصين للنمو، وهى أن هذا النمو له نتيجة كبيرة وضارة فى آن على البيئة والتى نعرف اليوم أنها فى حالة قصوى من الهشاشة. فلنستمر فى الإلحاح. هذا التأكيد الذى يرى أن النمو يؤدى إلى تدهور البيئة هل هو ثابت علميا؟ ألا ينتج "عدم اقتران" dicouplage بين النمو والتدهور البيئى؟ ومصطلح "عدم اقتران" يشير إلى وضع ينمو فيه الاقتصاد دون أن يتزايد الضغط على البيئة. يجيب عن هذا السؤال علماء اقتصاد منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE، وهى منظمة تجمع الدول الغربية واليابان وكوريا. فى "تصورات مستقبلية عن البيئة" الذى صدر فى مايو ٢٠٠١، تلاحظ المنظمة أن النمو الاقتصادى فى البلاد المتقدمة "لا يحسن الوضع البيئى". يلخص الخبراء الوضع: " أن

تدهور البيئة قد تقدم بوجه عام بإيقاع أقل نوعًا ما من إيقاع النمو الاقتصادى. إن الضغوط الممارسة بواسطة الاستهلاك على البيئة التى تم تكثيفها خلال النصف الثانى من القرن العشرين، وأثناء العشرين عامًا المقبلة، سوف تستمر فى التزايد".

إن بيئة بلاد منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية لاتتحسن إلا فى عدة نقاط: الانبعاثات الأتموسفيرية للرصاص والـ CFC (مواد تدمر الأوزون) وأنواع من الوقود الأتموسفيرية مثل أوكسيدات الأزوت وأول الأكسيد الكربون، قد تم تقليلهما كثيرًا. واستهلاك المياه قد استقر. وتزايدت قليلاً مساحة الغابات – مع أن تنوعها الحيوى مازال يتقلص، نتيجة لتمزيق أوصال الغابات بسبب الطرق. وفيما يتعلق بالباقى، يزداد الوضع سوءاً: بسبب الإفراط فى الصيد، وتلوث المياة الجوفية، وبث غاز الاحتباس الحرارى وانتاج النفايات المنزلية، ونشر منتجات كيماوية، والتلوث الأتموسفيرى الراجع إلى جسيمات دقيقة وتآكل الأراضى، وإنتاج نفايات مشعة نوويًا، وهى كلها فى تزايد مستمر منذ سنوات ١٩٨٠.

كيف يكون هذا ممكنًا ؟ "لأن نتائج حجم الزيادة الكلية للإنتاج والاستهلاك عوضت ويزيد مكاسب الفاعلية التى يتم الحصول عليها من كل وحدة مُنتجَة". فعلى سبيل المثال إذا خفض التحسين التكنولوجى التلوث الناتج عن كل سيارة، فإن هذا التخفيض غير كاف لتعويض الزيادة الكلية فى عدد السيارات. وحتى إذا كانت البلاد المتقدمة، منذ عشرين عامًا، قد حسنت بدرجة أو بأخرى كثافة استخدام الطاقة (نسبة استهلاك الطاقة لكل وحدة فى الناتج القومى PIB) أو كثافتها المادية (نسبة استهلاك المواد لكل وحدة فى الناتج القومى)، فإن هذا التقدم يقابله الزيادة الكلية فى الناتج القومى. وهكذا "فالاستهلاك الشامل للمصادر الطبيعية فى أقاليم OCDE قد زاد باستمرار". ففى مجالات عديدة فى البيئة، لا يوجد حتى تقدم نسبى، لأن الثروة تدفع إلى زيادة الاستهلاك الصافى: فتتزايد الطرق، وينتشر تكييف الهواء، وتتنوع الأجهزة الكهربائية، ويصبح السفر أكثر سهولة، إلخ.

ومن الأعـراض ذات الدلالة أن هذه الدراســة المنغـصــة لمنظمــة OCDE لم يتم مواصلتها منذ عام ٢٠٠١ فالحقيقة خطيرة.

المهمة العاجلة: تخفيض استهلاك الأثرياء

والعمل؟ هل تخفف التنمية من التفاوت؟ لا، حسب ما يلاحظه علماء الاقتصاد فى العقد الأخير.

هل تقلل التنمية من الفقر؟ فى البنية الاجتماعية الحالية، فقط عندما تصل إلى معدلات غير محتملة بصورة مستمرة كما هو الحال فى الصين، حيث يصل فيها هذا التقدم إلى حدوده.

هل تحسن الوضع البيئى؟ لا، إنها تفاقم منه.

كل كائن عاقل عليه، إما أن يبين أن هذه الاستنتاجات الثلاثة زائفة، وإما أن يدين التنمية. والواقع أننا لا نجد معارضة جادة لهذه الاستنتاجات الثلاثة التى يوافق عليها بصوت خفيض، كثير من المنظمات الدولية وعدد من المراقبين. ورغم ذلك، لا يوجد أحد بين علماء الاقتصاد المتخصصين، والمسئولين السياسيين، ووسائل الإعلام المهيمنة، ينتقد التنمية، التى أصبحت المحظور الأكبر، أو الزاوية الميتة فى الفكر المعاصر. لماذا؟ لأن مواصلة التنمية المادية هى الوسيلة الوحيدة للطغمة لكى تجعل المجتمع يقبل تفاوتًا مفرطًا دون أن يدينها. تخلق التنمية بالفعل فائضًا من الثروات الظاهرة التى تسمح بتزيين النظام دون تغيير بنيته.

ماهـو الحل للخروج من الفخ القاتل الذى تحبسنا فيه "طبقة الترف" بحسب مصطلح فيبلن؟ إيقاف التنمية المادية. وأشدد على الكلمة "التنمية المادية"، وتعريفها هو: الزيادة المستمرة للخيرات المنتجة من خلال استخراج واستنفاد موارد المجال الحيوى.

وعلى خلاف عبدة التنمية، الذين يتهمونك بالظلامية بدلاً من أن يناقشوك إذا ما تساءلت عن عقيدتهم، ليس لى موقف من حيث المبدأ يتعلق بالتنمية. إذا ما أثبتنا أن التنمية كما نعرفها لا تؤدى إلى مزيد من تدهور المجال الحيوى، فإننا نقبلها. فهى ليست مدانة فى ذاتها، لو اعتبرناها تنفيذًا لنشاط وابتكارية لجنس بشرى يتزايد دائمًا عدده. إن ما يخلق الخطر، فى الظروف الحالية، هو أنها تتمثل فى زيادة الإنتاج المادى الذى يسبب خسائر للبيئة. وإذا كانت التنمية غير مادية، أى تزيد الثروة المالية دون استهلاك مزيد من الموارد الطبيعية، فإن المشكلة سوف تكون مختلفة تمامًا. إذن، المسألة ليست فى الوقوف عند "التنمية الصفرية"، ولكن فى التوجه إلى "التخفيض المادى". إذا ما أخذت البشرية مسألة بيئة الكوكب مأخذ الجد، ينبغى أن تضع سقفًا لاستهلاكها الكلى للمواد، وإن أمكن تخفيضه.

كيف يمكن عمل ذلك؟ ليس من الوارد تخفيض الاستهلاك المادى للفقراء أى أغلبية سكان بلاد الجنوب، وجزء من سكان البلاد الغنية. على العكس، ينبغى زيادته من باب الحرص على العدالة.

حسنًا، من يستهلك اليوم أكثر من المنتجات المادية؟ هل هم كبار الأثرياء؟ ليس فقط. فهم على المستوى الفردى يهددون بصورة سفيهة، ولكنهم على المستوى الجماعى ليس لهم وزن ذو بال. الطغمة ؟ نعم، فقد بدأت تصبح كثيرة العدد، ولكن هذا التفسير لم يعد كافيًا. الولايات المتحدة وأوروبا واليابان معًا يبلغ عددهم مليار من البشر، أى أقل من ٢٠٪ من سكان العالم ويستهلكون حوالى ٨٠٪ من الثروة العالمية. ينبغى إذن لهذا المليار من الأفراد أن يقلل استهلاكه المادى، من بين هذا المليار ليس المقصود الفقراء، وليس فقط أشرار الشريحة العليا. ولنقل، ٥٠٠ مليون نسمة ولنطلق عليها الطبقة الوسطى العالمية، وهناك احتمال كبير أن تكونوا جزءًا – مثلى – من هؤلاء الأشخاص الذين سيكون من المجدى أن يخفضوا استهلاكهم المادى، وإنفاقهم للطاقة، وانتقالاتهم بالسيارات والطائرات.

ولكن، سنقلل من إهدارنا، وسنسعى لتغيير نمط حياتنا، بينما الكبار فى أعلى يستمرون فى التنعم فى سيارتهم رباعية الدفع المكيفة وفيلاتهم المزودة بحمامات سباحة ؟ لا، الطريقة الوحيدة التى تجعلنا نقبل أنا وأنتم أن نستهلك أقل من المادة والطاقة، هى أن ينخفض الاستهلاك المادى للطغمة وبالتالى دخلها بصورة كبيرة. هذا أمر مطلوب فى ذاته، ولأسباب تتعلق بالأنصاف، وأكثر من ذلك، تبعًا لدرس هذا الوغد غريب الأطوار فيبلن، لتغيير المعايير الثقافية للاستهلاك الفادح. وبما أن طبقة الترف تؤسس نموذج استهلاك المجتمع، فإذا قل مستواه، فإن مستوى الاستهلاك العام سينخفض. أن نستهلك أقل، يتحسن حال الكوكب، وسوف نكون أقل شعوراً بالحرمان بسبب افتقاد ماليس لدينا.

تم رسم الطريق، ولكن كبار الأثرياء، الطغمة، هل يسمحون بحدوث ذلك؟

الفصل الخامس

الديمقراطية فى خطر

هذه قصة صغيرة تعد مصداقًا للتعبير القائل "لن تصدق عينيك".

فى ٢٠٠١، وفى غمار أحداث ١١ سبتمبر فى نيويورك،التى سببت استثارة صحفية كبيرة، وقعت على معلومة مدهشة للغاية، فبدا لى من الضرورى أن أدرسها بعناية. فبعد تحقيق دقيق تأكد أن حكومة الولايات المتحدة تنظر بجدية فى استخدام قنابل نووية صغيرة فى الصراعات المقبلة، قاطعة بذلك مع المذهب السائد منذ ١٩٧٨ والذى يقضى بعدم استخدام السلاح النووى ضد أعداء لا يملكونه. وقد بين التحقيق أن قنبلة من هذا النوع قد تم إنتاجها وهى B 16-11

ولكم أن تصدقوا أننى بخصوص موضوع كهذا قد تحققت من كل المعلومات المتاحة بدل المرة مرتين. ولكن ما هو شيق هنا هو أن المقال بعد أن تم إعداده ظل معطلاً عدة أسابيع قبل أن يُنشر. رفاقى فى قسم العلاقات الدولية رفضوه لأنهم لم يتوصلوا إلى قبول أن المعلومة حقيقية رغم تراكم الأدلة. كان يجب أن أكافح وأذهب إلى رئيس التحرير فى هذه الفترة كى ينشر المقال - وكان له بالفعل صدى نافع، ولكن هذه قصة أخرى.

وهكذا قد يحدث، بصورة أكبر مما نظن، أن أشياء حقيقية لا تجد طريقها، أو بصعوبة بالغة، إلى الوعى الجمعى. ما هو اليوم الشىء الذى يصعب علينا تصديقه؟ هو هذا: تريد الطغمة العالمية أن تتخلص من الديمقراطية والحريات العامة التى هى فى القلب منها.

الإقرار يبدو فظًا. فلنصيغه بطريقة أخرى: فى مواجهة الاضطرابات التى تنشأ من الأزمة البيئية ومن الأزمة الاجتماعية العالمية، ومن أجل الحفاظ على امتيازاتها، اختارت الطغمة إضعاف روح الديمقراطية وأشكالها، أى المناقشة الحرة للاختيارات الجماعية، واحترام القانون وممثليه، وحماية الحريات الفردية من تعدى الدولة أو أى مجموعة أخرى.

عندما نفكر فى الديكتاتورية فيما يتعلق بالدول الغربية، يأتى إلى الخاطر موسوليتى وهتلر وستالين. فى المقارنة مغالطة. فما يحدث تحت أعيننا لا يمكن مقارنته بهذه النظم الثلاثة؛ وذلك لأن الزمن تغير، وكذلك أشكال الحياة السياسية وآليات التحكم الاجتماعى. فبدلاً من ديكتاتوريات عنيفة تفضل الطبقة القائدة التهجين التدريجى للديمقراطية.

لقد قال شخص ما هذا الرأى منذ أكثر من قرن: "نوع القهر الذى يهدد الشعوب الديمقراطى لا يشبه فى شىء ما سبقه (...). أريد أن أتخيل الملامح الجديدة التى يمكن أن يتسم بها الاستبداد فى العالم: أرى جمهوراً بلا عدد من البشر المتشابهين والمتساوين يدورون بلا هوادة حول أنفسهم لكى يحصلوا على لذات صغيرة تافهة، يملأون بها روحهم. وكل واحد منهم، مأخوذًا وحده، هو غريب عن مصير الآخرين: أولاده وأصدقاؤه المقربون يشكلون بالنسبة له كل النوع البشرى؛ أما فيما يخص باقى مواطنيه، فهو بجانبهم ولكنه لا يراهم؛ لا يلمسهم ولا يشعر بهم؛ فهو لايوجد إلا بذاته ولذاته وحده، وإذا كان مازالت له عائلة، يمكن أن نقول على الأقل إنه لم يعد له وطن. وفوق كل هؤلاء ترتفع سلطة هائلة متسلطة. تتعهد وحدها بضمان الاستمتاع والسهر على أوضاعهم. سلطة مطلقة، تفصيلية، منتظمة، حامية وحانية. إنها تشبه القوة الأبوية إذا كانت، مثلها، هدفها هو إعداد الرجال لسن الرجولة؛ ولكنها لا تسعى ، على العكس، إلا لتثبيتهم بلا رجعة فى سن الطفولة؛ أنها تحب أن يستمتع المواطنين، على أمل ألا يفكروا سوى فى متعتهم".

هذا الكاتب صاحب الأسلوب البليغ من نوعية فيبلن، إذا ما وافقنا على رأى ريمون آرون، هو ألكسيس دو توكفيل.

حجة الإرهاب

بدأ الانحراف الديمقراطى فى سنوات ١٩٩٠ ، مع انتصار رأسمالية متحررة من ضغط عدوها، الصيغة السوفيتية: كان الخلل فى الآلة الانتخابية الأمريكية، فى سنة ٢٠٠٠، الذى حمل إلى السلطة المرشح صاحب الأصوات الأقل هو البداية المرئية، لأولئك الذين لم ينذرهم فى عام ١٩٩٦ تجديد نظام إيشلون Echelon للتنصت على اتصالات حلفاء الولايات المتحدة. ولكن العدوان على الحريات قد عرف ازدهاراً كبيراً مع عمليات ١١ سبتمبر ٢٠٠١ فى نيويورك وواشنطون. لقد رفعت هذه العلميات، لو كانت هناك حاجة، كل كوابح الفريق المجتمع حول جورج بوش - وكلهم رجالاً ونساء من جهة أخرى ضالعين بوصفهم مديرين أو أعضاء مجلس إدارة فى العديد من الشركات الكبرى والتى غالباً ما تكون فى القطاع العسكرى.

الحلقة الأولى كانت المناقشة، على عجل، بعد العمليات بخمسة عشر يوماً حول نص لقانون من ٥٠٠ صفحة عنوانه "فعل المواطن Patriot Act " . يمد النص إلى جميع المواطنين الأمريكيين الأجراء الذى كان، حتى ذلك الحين، قاصراً على الجواسيس الأجانب: تسجيل المكالمات التليفونية، مراقبة البريد الألكترونى، إمكانية التوقيف دون موافقة النيابة، استشارة ملفات للمعلومات يكونها الأطباء وأمناء المكتبات وموظفى البنوك وشركات السفر، إلخ.

كان القانون ينص أيضًا على إمكانية تخفيف هذه المراقبة بواسطة القاضى أو الطبيب. وقد تم التصديق على النص، تقريباً دون تعديل، فى مارس ٢٠٠٦.

استغرق الأمر خمسة أعوام لتكتشف الصحافة أن المحادثات التليفونية للمواطنين داخل الولايات المتحدة وإلى الخارج موجودة تحت مراقبة وكالة الأمن

القومى NSA، دون تصريح من المحكمة الخاصة التى أنشئت لهذا الغرض. وكذلك عرفنا أن وكالة الأمن القومى كانت تراقب أيضًا الرسائل التى كانت تنقلها أكبر ثلاث شركات كبرى للاتصالات وهى ATT, Verizon, BellSouth، شركة Qwest هى فقط التى رفضت التعاون. والوكالة التابعة لوزارة الدفاع لها ميزانية ربما تبلغ عشرة أضعاف ميزانية وكالة المخابرات الأمريكية وتنشئ فى فورميد (ماريلاند)، أهم قوة معلوماتية فى العالم.

ويمتد فضول الادارة الأمريكية أيضًا إلى الحسابات المصرفية، من خلال برنامج سرى للمراقبة يسمى برنامج ملاحقة تمويل الإرهاب -Terrorist finance track ing program . وقد صيغ أولاً كى يكون مؤقتًا فأصبح دائمًا. كما تهتم الحكومة الأمريكية بالنقل الجوى: فهناك تشريع تم تبنيه فى ٢٠٠١ ينص على أن تمنح شركات الطيران إلى السلطات الجمركية حق الوصول المعلومات الخاصة بنظامها فى الحجز فى الرحلات إلى الولايات المتحدة أو منها أو عبر أراضيها، بما يتضمن خمسين معلومة عن كل مسافر من بينها الهوية والمسار والإقامة والصحة والوجبات المفضلة، إلخ. وفيما يخص الاتحاد الأوروبى، كل من المجموعة ومجلس الوزراء قد أذعنا إلى الاقتضاء الأمريكى وخضعوا لهذه القاعدة محاولين احتواء معارضة البرلمان الأوروبى. على أى حال أدت الإجراءات إلى منع عشرات الآلاف من الأشخاص من ركوب الطائرة، لأنهم مسجلون على قائمة الأفراد الخطرين. فهكذا وجدنا إرهابيين صرحاء مثل السيناتور تيد كيندى وجيمس مور مؤلف كتاب عن جورج بوش، وروبرت جونسون مرشح ديمقراطى معارض للحرب فى العراق، ممنوعين من السفر جوًا.

فلنحتفل بـ موظف مؤسسات الأمن

أقامت الولايات المتحدة معسكرات اعتقال بالخارج لتفلت من اتفاقية جنيف الخاصة بمعاملة أسرى الحرب، الأول فى جوانتانامو بكوبا والثانى فى باجرام بالقرب

من كابول بأفغانستان. موجود بهما سجناء بدون حماية قانونية تم توقيفهم فى أفغانستان أثناء الغزو الأمريكى فى ٢٠٠١-٢٠٠٢,٢ وقد وصل الأمر أن انتحر بعض السجناء: وقد رأى قائد قاعدة جوانتانامو آنذاك، هارى هاريس أن الانتحار لم يكن "علامة على اليأس ولكن عمل حربى خاص ضد الولايات المتحدة".

فى عيون الرأى العام تظل الولايات المتحدة أول ديمقراطية فى العالم. أعادت هذه "الديموقراطية" استخدام التعذيب. فى ٢٠٠٢، وقع الرئيس بوش قرار سرى يصرح لوكالة المخابرات الأمريكية بإقامة مراكز اعتقال سرية خارج الولايات المتحدة والتحقيق مع السجناء فيها بقسوة، وقد بين له مستشاره ألبرتو جونزاليز أن اتفاقية جنيف "لا تنطبق على الصراع مع القاعدة". منذ ذلك الحين، كما هو موثق، قامت القوة الأولى فى العالم كما صرح لارى كوكس مدير منظمة العفو الدولية بالولايات المتحدة: "بإخفاء المعتقلين فى شبكة من السجون السرية عن طريق خطف الناس وإرسالهم للتحقيق فى بلاد يمارس فيها التعذيب مثل مصر وسوريا والمغرب".

المصطلح الذى يشير إلى التعذيب فى هذا العالم الجديد هو "تكنيك مشدد للتحقيق". وامتنع عن أن أقدم للقارئ أمثلة على هذه التكنيكات المشددة. فليس لا يوجد ما تحسد عليه ممارسات فنيى الجستابو.

وضروب التعذيب التى تعرض لها المعتقلين فى سجن أبو غريب ببغداد ليست إلا النقطة الظاهرة من جبل الثلج الخاص بـ"الحرب ضد الإرهاب". فى ٢٠٠٦، تم اعتقال حوالى ١٤٥٠٠ "مشتبه فيه: فى هذه المخابئ الموجودة خارج الولايات المتحدة. كما شاركت دول أوروبية فى نقل السجناء بواسطة الولايات المتحدة إلى مراكز التعذيب التى أقيمت فى مناطق عديدة من العالم، بالسماح لطائرات الوكالة الأمريكية بالنزول فى أراضيها وبإغلاق العين عن خطف " المشتبه فيهم" الموجودين بهذه الدول، بل حتى، وإن كان الأمر لم يتأكد بصورة حاسمة بالنسبة لبولندا ورومانيا، بإيواء هؤلاء السجناء.

وصـرحت وزيرة الشـئون الخـارجية الأمـريكيـة، كونداليزا رايس: "أن من واجبنا أن ننهر البلاد التى لا تحترم التزاماتها الخاصة بحقوق الإنسان". ولقد تابعت كثير من الدول درس هذا المعلم المثالى. تبنت روسيـا فى ٢٠٠٦ قانونًا لمكافحـة الإرهـاب يصـرح لقـوى الأمـن أن "تدخل بحـرية" إلى البـيـوت وتمارس التنصت التليـفـونى، وتراقب الرسائل البريدية والألكترونية وأن تحد، إذا دعت الحاجة، من حركة الأفراد وتنظم حق التظاهر وحـرية الصـحـفيين. وتم إنشـاء لجـان مـضـادة للإرهاب تحت إشـراف FSB (الاسم الجـديد للمـخـابرات الروسـيـة بدلاً من KGB) إلى جـانب الهيـئـات الحكومـيـة الموجودة. والسكان مدعووون إلى الاحتفال فى ٢٠ ديسمبر من كل عام بـ"يوم موظف مؤسسات الأمن".

وفى ألمانيا، صـاغت الولايات الإقليمية بطاقات بيانات لعدة ملايين من الأشـخاص تحتوى على سبيل المثال السمة العرقية أو الدين الخاص بهم.

فى بريطانيـا العظمى، فى بداية عـام ٢٠٠٦، رأت منظمـة العـفـو الدوليـة مـوقف الحكومة فيما يتعلق بحقوق الإنسان "مشينًا": أجانب متحجزين لسنوات دون أحكام، تحديد إقامـة ومراقبة لمشتبهين دون إذن من المحاكم، ترحيل مـشتبهين إلى بلاد تلجأ إلى التـعـذيب، هى كلها ممارسـات تدينها المنظمـة. وقبل ذلك بقليل أراد رئيس الوزراء تونى بليـر مـد الحـبس التـحـفظى من ١٤ يوم إلى ٩٠ يوم، وهـو الأمـر الذى رفـضـه البرلمان. وقد أدخلت بلجيكا فى قانون جديد لمكافحة الإرهاب مفهوم "الأساليب الخاصة فى البحث" بالنسبة للشرطة. وتبنى الاتحاد الأوروبى توجيهًا لدعم التشريع فى مجـال حفظ المعلومات التليفونية والألكترونية.

وفى فرنسـا تبنى البرلمان فى ديسـمـبر ٢٠٠٥ القـانون الثامن لمكافـحـة الإرهاب. وهو يدعم مـثل سابقيه سلطة الشرطـة. ويمتد النص بالحبس التـحـفظى إلى سـتـة أيام ويرفع العـوائق الإدارية والقـانونيـة عن بـعض إجـراءات التـحكم والمراقـبـة، ويزيد من إمكانية المراقبة بالفيديو لشركات خـاصـة، ويسهل التفتيش على بطاقات الهوية، ويجبر شركات النقل على إيصـال البيـانات الخاصـة بالمسافرين، ويجـعل من الممكن التصـوير

الفوتوغرافي المنهجي لشاغلي السيارات على الطرق، ويسمح للشرطة بالاطلاع دون إشراف قضائي على بيانات مستخدمي الاتصالات التليفونية والدخول إلى شبكة الإنترنت، وهكذا دواليك. وتحلل نقابة رجال القضاء الوضع قائلة: "الإجراءات المقترحة تشكل، جميعها بلا استثناء، انتهاكات جديدة وقيود على الحريات الأساسية".

مايهم هو أن يخاف الغربيون - الآخرون، كما نعرف، لم يتوفر لهم امتياز تذوق الديمقراطية. تكرر إدارة بوش إلى حد التخمة أنه يجب "الحرب على الإرهاب". "نحن أمة في حالة حرب"، كما تقرر استراتيجية الأمن القومية National security strategy.

التي نشرها البيت الأبيض عام ٢٠٠٦, وذلك لأن الحرب لها بالفعل فضيلة: إنها تبرر التوفيق بين الإجراءات المتخذة وحقوق الإنسان. خمس سنوات من الطرق على الدماغ بدت فعالة إزاء الرأي العام الأمريكي. فلنكتب على سبيل المثال على محرك البحث جوجل كلمة "إرهاب": كان عدد المرات المذكورة في أحد أيام عام ٢٠٠٦ هو ٣٣٧ مليون، عدد مرات ذكر كلمة "ديمقراطية" أقل: ٢٨٩ مليون. الإرهاب هزم الديمقراطية فيما يشغل الباحثين في شبكة الإنترنت. برافو، بوش.

وقد كتب المثقف مهدي بلحاج قاسم: "هذه الديمقراطية المتقنة تصنع بنفسها عدوها غير الملحوظ، الارهاب، وبدلاً من أن يهددها يعد هو الرهان الدائم لاستمرارها، بما أنها لم يعد يحكم عليها من نتائجها، ولكن من أعدائها". فلنسم التعذيب "تكنيك مدعوم للتحقيق"، و"الديمقراطية" النظام الذي يدعو إليه السيد بوش وأصدقاؤه الأوروبيون، وكل شيء يكون على مايرام، وتزدهر الحرية.

سياسة من أجل الفقراء: السجن

إلى جانب فزاعة الإرهاب، من المفيد تحريك فزاعة أخرى وهي فزاعة الجنوح والأمن. يزيد التفاوت الاجتماعي، بسبب غياب المسئولية السياسية والوعي الجمعي، من

الحرمان ومن الاحتياج اليائس للخروج منه. من هنا يأتى الضغط إلى "الجنوح" فى البلاد الغنية و"الهجرة" من الجنوب إلى الشمال. ولاحتواء نتائج الأسباب التى لا تدركها الطبقات الوسطى والشعبية بوضوح تطلب مزيداً من "الأمن" وتقبل الانخفاض، غير المحسوس فى البداية، لمستوى الحريات العامة.

فى ترسانة هذه الحرب على الفقراء، السلاح الأول هو السجن، وصل عدد المساجين فى الولايات المتحدة إلى ٢.٢ مليون عام ٢٠٠٥ - وكان ٥٠٠٠٠٠ عام ١٩٨٠. وهو أكبر الأعداد ارتفاعًا فى العالم بأسره. ينبغى البحث فى معتقلات الجولاج فى روسيا زمن ستالين أو فى زنازين الصين زمن ماوتس تونج لكى نجد رقمًا أكبر.

وهذا الرقم يمثل ٧٣٨ سجين لكل ١٠٠٠٠٠ شخص، وهو يعادل سبعة أضعاف العدد فى فرنسا التى مع ذلك تحبس الناس بحماس.

هناك علامة تشير إلى البؤس والمعاناة التى يتضمنها هذا الوضع: شكل الكونجرس لجنة عام ٢٠٠٥ للقضاء على الاغتصاب فى السجون.

من جانب آخر، نوعية "الرعاية الطبية والنفسية فى السجن تتحول من متواضعة إلى كارثية" بحسب ماكتبته جمعية هيومان رايتس ووتش فى تقريرها السنوى عن حقوق الإنسان.

السجن لا يصيب كل شرائح السكان بإنصاف: فحسب إحصائيات المكتب الأمريكى للعدالة ٩.١١٪ من السود فيما بين ٢٥، ٢٩ سنة دخلوا السجن، فى مقابل ٩.٣٪ من الإسبانيين، و ٧.١٪ من البيض فى نفس السن. الوضع الأمريكى يؤثر على إحصائيات أخرى: عندما يصفق الاقتصاديون لما يفترض أنه معدل منخفض للبطالة فى الولايات المتحدة، يتغاضون عن الإشارة إلى أن ينبغى رفع هذا المعدل على الأقل ١٪ لكى يأخذ فى الحسبان الأشخاص المسجونين، إذ لو كانوا أحرارًا لكانوا عاطلين.

وفى فرنسا، لم يتوقف معدل الحبس عن الارتفاع منذ ثلاثين عامًا ليصل إلى رقم قياسى تاريخى هو ٩٨ سجين لكل ١٠٠٠٠٠ شخص. وارتفع عدد المساجين من ٢٩٥٠٠ عام ٧١ إلى ٥٩٠٠٠ فى عام ٢٠٠٥ (الانخفاض الذى بدأ عام ١٩٩٦ قد توقف عام ٢٠٠٢). وهو أقل من ألمانيا (٧٨٦٠٠ سجين عام ٢٠٠٦) أو عن إنجلترا ٧٩٠٠٠).

تتوالى القوانين الفرنسية التى تقلص أكثر فأكثر من الحريات والضمانات القانونية للمواطن فى مواجهة السلطة العامة، ويضاف إليها أيضًا القوانين المتعلقة بالارهاب: قانون بشأن "الأمن اليومى" فى ١٥ نوفمبر ٢٠٠١، قانون "حول الأمن الداخلي" فى ١٨ مارس ٢٠٠٣، قانون بربن ٢ ("المتعلق بتكييف العدالة مع تطورات الجريمة") فى ٩ مارس ٢٠٠٤، قانون "الوقاية من الجنوح" فى يونيه ٢٠٠٦ توسع النصوص من دواعى التسجيل الجينى، الذى كان فى الأصل مخصصًا للجرائم الجنسية، كما تدخل النصوص مفهوم "العصابة المنظمة" التى تبرر إجراءً استثنائيًا، وترفع الموانع عن تفتيش الشرطة للسيارات، وتزيد من سلطات الشرطة القضائية فى التحقيق على حساب حقوق الدفاع، وتحول العمدة إلى منسق للحماية من الجنوح، وتحبذ خلق استمارة بيانات محلية عمن يحصلون على مساعدات اجتماعية، وتمنح تخفيضًا ضريبيًا لإقامة كاميرات المراقبة، وتنشى مراكز تربوية مقفلة للقُصّر أقل من ١٦ سنة، وتنوى وضع الأطفال منذ عشر سنوات فى مؤسسة للتربية الخاصة، وتنشر جنحة شغل البنى التحتية للمواصلات ...

تجريم الاعتراض السياسى

وقد تم أيضًا خيانة الديمقراطية بصورة يومية بواسطة توافق السلطة السياسية مع القانون. فى مجال حقوق العمل أو الهجرة، أفهم أن القوانين تتعرض للابتسار بصورة متواترة، ولكن لأننى أجهل هذه المجالات فلن أنبس بكلمة. فى المقابل فى مجال

البيئة، من الواضح أنه حين تقرر الطغمة شيئًا ما فإنها تستند إلى القواعد التي تزعجها. وفيما يتعلق بمجال الطاقة النووية ترفض الحكومة إجراء استفتاءات في المحافظات فيما يخص النفايات المشعة في محافظة أعالي المارن وموز، رغم وجود ٥٠٠٠٠ توقيع، أي أكثر من ٢٠٪ من السكان المسجلين على قوائم الانتخاب (قانون ٢٠٠٣ يقتضي فقط ١٠٪)، كما لجأت الحكومة إلى "السر العسكري" لكي تمنع مناقشة النتائج التي قد يسببها سقوط طائرة على موديل جديد من المفاعلات النووية يسمى EPR، وتخفي عن أعضاء البرلمان الذين يناقشون هذا الموضوع مذكرة مخصصة للإدارة المكلفة بفحص الأمن الخاص به، وتنظم نقاش عمومي حول بناء مفاعل ذوبان يسمى ITER في حين أن القرار قد اتخذ، الخ. وفيما يتعلق بالمواد العضوية المعدلة جينيا OGM رفضت الحكومة تنظيم الاستفتاء على مستوى المحافظات الذي طلبه المجلس العام لإقليم جيرس، وتهاجم بصورة تلقائية عشرات القرارات المحلية التي تتخذها المحليات لمنع الزراعة عبر النوعية transgénique التي لا ترغب فيها، وتخفي وجود هذه الزراعات في حين أن التوجيه الأوروبي يقضي بأن تكون معروفة للعموم، وتمنع الاطلاع على ملفات تقييم التسمم الخاص بزراعة النبات المعدلة جينيًا كي تحول دون قيام أي معاينة معارضة بخصوص المشاكل المحتملة للصحة التي تنجم عنها، إلخ.

من المفيد أن نرى كيف أن القوانين الجديدة تسمح بالتحرك ضد المعارضين بنفس القدر الذي تقوم به ضد الإرهابيين. في يناير ٢٠٠٦، على سبيل المثال، هناك ثلاثة أشخاص يمكن أن يظن أنهم "مفسدون طوعيون" معارضون للزراعة المعدلة جينيا، تم احتجازهم لعدة ساعات. وتم استجوابهم في إطار معلومات قضائية عن "المشاركة في عصابة من الأشقياء". ولم يوجه إلى الأشخاص المستجوبين أي جرم محدد، ولهذا السبب لم يتمكن محاميهم من الاطلاع على ملف النيابة. وعادة ما يتم بالمرة مصادرة الوثائق وأقراص الكمبيوتر. وكذلك فإن المتحدث بلسان شبكة "الخروج من النووي"

احتجز لمدة عدة ساعات فى مايو ٢٠٠٦ "تحت اشراف "شعبة مكافحة الإرهاب" التى تحقق عن مصدر وثيقة شركة كهرباء فرنسا EDF التى تبين أن مفاعل EPR يتأثر بسقوط طائرة. هنا أيضًا، احتجاز، مصادرة الكمبيوتر، عدم اطلاع على الملف... فى أغسطس ٢٠٠٦، يوجد مفسد متطوع، كان قد حكم عليه للمشاركة فى إفساد طوعى لحقل زراعة معدلة جينيا فى ٢٠٠١، تمت محاكمته فى مدينة أليس بسبب رفضه أن يتم تسجيله على قائمة FNAEG للبصمات الجينية.

نحو المراقبة الكلية

يملك "الديمقراطيون - الجدد" تقنيات للتحكم الاجتماعى لم يكن يحلم بها الحكام المستبدين فى الماضى. فكل شخص منا سُجّل أكثر من مرة، وتستطيع الشرطة والإدارات الأخرى الاطلاع بسهولة على هذه المعلومات - دون علمنا بالطبع. تتزايد سجلات البصمات الجينية: تضرب المملكة المتحدة المثل لأوروبا، حيث يوجد ٣ مليون بصمة، أى ٥٪ من السكان ضد ١٢٥٠٠٠ "فقط" فى فرنسا. وللصدفة السيئة تحتوى السجلات البريطانية على بصمات للسود أكثر من البيض.

وقد ازدهرت كاميرات المراقبة بالفيديو مثل الفطر بعد المطر فى عشر سنوات. نراها فى الأوتوبيس والشركات والأحياء السكنية الراقية والمحلات والشوارع... بريطانيا تونى بلير حازت المركز الأول - إذ أن لديها ٤ مليون كاميرا فى عام ٢٠٠٤ وفى عام ٢٠٠٦ وضع البوليس قاعدة بيانات تسمح بتسجيل حركة السيارات، ويمكن لأجهزة الكمبيوتر أن تقرأ أرقام السيارات ليلاً ونهارًا بواسطة الكاميرات الموضوعة على محاور الطرق الأساسية وفى المدن. فكل يوم يتم تسجيل حركة ٣٥ مليون رقم ويتم حفظها على مدى سنتين. ويهنئ مسئولو البوليس أنفسهم: فهذا يمثل "أكبر تقدم فى تكنولوجيا التفتيش عن الجرائم منذ اكتشاف البصمة الجينية".

وكما أنه لا يجوز إيقاف التقدم، فهناك قسم أبحاث فى وزارة الداخلية الإنجليزية يعمل على تطوير برامج قادرة على التعرف على الوجه الإنسانى، والتى يمكن مزاوجتها بالكاميرات التى تراقب الشوارع والأماكن العامة.

وابتكر مخترعون قطاع خاص أدوات جديدة: على سبيل المثال، الموسكيتو. وهو صندوق ومكبر صوت يبث أصواتًا قوية ومزعجة على موجه خاصة يسمعها الأطفال والمراهقون فقط. وهكذا يمكن طرد الصبية من الأماكن التى يميلون إلى التجمع فيها. ويجهز المخترع هوارد ستابلتون، نموذجًا "فائق القوة، قادر على تغطيته مناطق واسعة ممنوعة على الجمهور، مثل محطات البضاعة، أو مواقع البناء". أو الشوارع الكبرى أثناء المظاهرات؟

الوضع الأمثل هو أن يعلن المارة والسيارات عن أنفسهم بأنفسهم فى لحظات التفتيش. وهكذا نجد بطاقات إلكترونية لاصقة تنتشر وتسمى RFID التعرف بالتردد الإشعاعى radio frequency identification، وشرائح تردد إشعاعى أو مخبر ألكترونى transpondeur يتضمن معلومات متصلة بالموضوع أو الإنسان الذى يحمله، وكذلك خاصية إشعاعية. وحينما يمر أمام جهاز للقراءة، فإن هذه المعلومات سوف تسجل بواسطة هذا الجهاز دون أن يعرف الشخص الحامل له. للمخبر الألكترونى قدرة كمبيوتر صغير موديل عام ١٩٨٥ وفى الأنظمة الأكثر إتقانًا، يمكن أن يوجد جهاز القراءة على بعد مائة متر من حامله ورغم ذلك يلتقط المعلومات حتى وإن كان يمر بسرعة.

ومن المتوقع أن يباع أكثر من مليار شريحة من FRID فى ٢٠٠٦ وأكثر من ذلك فى السنوات المقبلة. تنوى الشركات استخدامها على كل الموضوعات التجارية، حتى يمكن تعقب آثارها. تحسين للفاعلية التجارية؟ بلاشك. ولكن ينطوى على بعض المخاطر.

فلنفترض مثلاً أننا وضعنا هذه البطاقات الألكترونية على كتب. يمكنا بهذه الطريقة أن نحدد الأشخاص الذين يشترون كتاب يجمع بين البيئة والتفاوت والطغمة

والديمقراطية... وتتخيل جمعية قطع الغيار واليد العاملة ما يمكنه أن يقدمه جهاز قراءة مقام على الطريق العام: "المعطف ماركة تكس مقاس ٤٢، رقم ٩٨٧٣٢٨٧٦٥، تم شراؤه فى ١٢ نوفمبر ٢٠٠٦ الساعة h08 ١٧ من محل كارفور فى ميلان، وتم الدفع من البطاقة البنكية ملك جيزيل شابير فى مدينة جرينوبل، وقد مر فى مجال جهاز القراءة الموجود بالميدان الكبير اليوم الساعة h42 ٨، وأمس h2 ١١، والإثنين h05 ٩ . هو مقترن بكتاب ٣٠ وصفة لتخسيس الوزن فى العائلة وقد تمت استعارته من مكتبة وسط - المدينة من قبل جيزيل شابير"،إلخ.

وقد دخلت حوامل المخبر الألكترونى فى الحياة اليومية للعديد من الباريسين: البطاقات الألكترونية عن بُعد لركوب المواصلات "نافيجو"، التى يستخدمها زبائن شبكة المواصلات الباريسية، تسمح للشركة بأن تعرف مسار كل شخص. كما يمكن إقران المخبر الألكترونى بجواز السفر. ويتخيل صحفى إنجليزى أن السلطات المزودة بالمواد المخصصة يمكنها التحقق من هوية جمهور بأسره، أثناء مظاهرة، على سبيل المثال، إذا احتوت البطاقات الهوية الجديدة للبلد على خاصية المخبر الألكترونى.

وأفضل من ذلك، من وجهة نظر المراقبة، رقاقة المخبر الألكترونى يمكن أن تحمل داخل جسم الشخص نفسه. الزرع أصبح مألوفًا بالنسبة للحيوانات المستأنسة وحل محل الوشم. لم يصل الأمر بعد إلى هذا المدى مع الحيوانات البشرية ولكنه سيحدث: فقد وافق بعض الزبائن الأوفياء لنادى ديسكو بايابيتش فى روتردام على زرع مخبر الكترونى فى حجم حبة الأرز فى الذراع، وهو ما يسمح لهم بالدخول بدون أن يستوقفهم الحراس ودون أن يدفعوا حساب استهلاكهم - فجهاز القراءة يخصم تلقائيًا من حسابهم - كما يمكنهم من ارتياد الحيز المخصص "للأشخاص المميزين". وظهرت استخدامات أخرى: موظفان من شركة سيتى ووتشر فى أوهيو سيكونان أول شخصين فى الولايات المتحدة يزرع لهما مخبر ألكترونى كوسيلة لتحديد هويتهما للسماح لهم بالدخول إلى بعض قاعات الشركة. وفى الولايات المتحدة، يقترح مدير

شركة فيريشيب التى تصنع أغلبية رقائق المخبر الألكترونى القابلة للزراعة، أن تزرع الرقاقة فى أجسام المهاجرين الشرعيين حتى يتم تجنيبهم أى مشاكل مع الشرطة.

كما تقوم الدول بتطوير القياس البيولوجى أو البيومترى، وهو إجراء يتم بفضله التعرف على الشخص بالتسجيل الرقمى لأحد عناصره البدنية، مثل البصمة الرقمية أو شكل حدقة العين.

يجرى تعميم التسجيل البيومترى على وثائق الهوية بضغط من الولايات المتحدة. وربما كان مقترنًا بشريحة إشعاعية. ويتضمن مشروع بطاقة الهوية INES فى فرنسا، فى نسخته المبدأية عنصر بيومترى وشريحة إشعاعية.

ويوجد بديل لزرع حبة المخبر الألكترونى وهو السوار الألكترونى المقترن بنظام لتحديد الموقع عبر القمر الصناعى GPS ((global positioning systeme) بعض المساجين سوف يزودون قريبًا بهذا السوار، ويمكنهم التجول فى مناطق محددة سلفًا، وأى تجاوز سوف يرصده نظام GPSمطلقًا إنذارًا فى جهاز كمبيوتر المراقبة الموجود لدى المراقبين.

ولكن هناك ماهو أبسط من ذلك، وهو استخدام موضوع لتعيين الموقع لا يخطئ، يتزود به أغلب السكان بحماس يشهد على صلاحية الرغبة فى التقليد التى تحدث عنها فيبلن: التليفون المحمول. فهذا الجهاز يمثل وسيلة ممتازة للسلطات لمتابعة الأفراد: فيمكن تحديد مواقعهم فى أى لحظة من خلال هوائى البث القريب منهم. وتعّود المستهلكون على هذه المراقبة والتى يطلب منهم أن يمنحوا أنفسهم لها: شركات عديدة تمكّن الآباء من معرفة أين يوجد أبناؤهم فى أى لحظة بفضل التليفونات المحمولة التى لدى هؤلاء الأبناء. فسواء من خلال تحديد هوائى البث، تعطى شركة التليفون معلوماتها، سواء من خلال شاهد مدمج بالجهاز يتبع نظام GPS للتعرف عبر القمر الصناعى. بل وتسمح شركة أميريكية فيريزون للآباء ببرمجة المناطق المسموحة.لفلذات أكبادهم. وعندما يترك هؤلاء الأبناء المنطقة المسموحة يتلقى الآباء رسالة انذار.

خيانة وسائل الإعلام

وتؤدى وسائل الإعلام دورًا جوهريًا فى تدهور الروح الديمقراطية، سواء من خلال بث الخطاب القهرى للسلطة، سواء من خلال تحويل انتباه الجمهور إلى قضايا أخرى، سواء من خلال إخفاء الانحرافات التى ترصدها بجعلها غير بارزة للعيان.

هناك أسباب بنيوية قوية لهذه التفاهة التى تميز وسائل الإعلان سوف نقوم بفحصها. ولكن لا نستطيع أن نهمل الانزلاق غير المحسوس لروح مهنة الصحافة إلى امتثال معمم، ينتهى إلى إيجاد كل انواع الأسباب المقنعة لقبول الأمر الواقع. وأصبح الاستهجان ملمحًا سيئًا، ويتم وصف الرأى المخالف بأنه "نزعة نضالية"، ونقد الأقوياء صيغة قديمة من الفن الصحفى نعجب بها بقدر ما أصبح من النادر أن نمارسها.

وقد شهدت الفترة الأخيرة مرحلتين تمثلان نموذجين للحكم على هذا التطور. فالصحافة الأميريكية، منذ ١١ سبتمبر ٢٠٠١ قد اشتهرت بفقدانها للعقلية النقدية تجاه إدارة بوش. وبالتهامها لخطة "فعل المواطن" كالخبز الساخن، زايدت أحيانًا فى اتجاه ماهو شنيع: ألم توصى مجلة نيوزريك الأسبوعية، التى يقال عنها ليبرالية، باستخدام التعذيب؟ ولكن الصحافة قد وصلت إلى القاع عندما نشرت حكومة واشنطن بغزارة، أثناء شتاء ٢٠٠٣-٢٠٠٢ معلوماتها الزائفة للدفع من أجل التدخل فى العراق، دون أن تشكك وسائل الإعلام فى هذا الأمر. "أعتقد أن الصحافة كانت ملجمة أو لجمّت نفسها"، كما صرحت فى سبتمبر ٢٠٠٣ كريستيان أمانبور، الصحفية النجمة لقناة الأخبار CNN، وتابعت قائلة: "كل المجال السياسى، أعنى الإدارة وأجهزة التخابر، والصحفيون لم يطرحوا أسئلة كافية".

كما صدق التليفزيون وأغلبية الصحافة المكتوبة على الدعاوى الرسمية التى ترى أن رئيس الدولة العراقية كان يدعم شبكة القاعدة، ويقوم بتطوير "أسلحة دمار شامل". وقد ساندت زهرة الصحافة المكتوبة، النيويوربك تايمز بكل قوتها أكاذيب الطاقم الرئاسى. فقامت مرتين بوضع تحقيقين طويلين فى الصفحة الأولى فى سبتمبر ٢٠٠٢

وأبريل ٢٠٠٣ تؤكد الأكاذيب الرسمية رغم غياب قرائن قوية. واعتذرت عن ذلك فيما بعد ولكن الشر كان قد حدث.

فإذا كان من يفترض أنهم الأفضل قد سقطوا فى الفخ، فكيف يستطيع الآخرون مقاومة التيار؟ فقد بينت دراسة لافتتاحيات ١٦٠٠ نشرة إخبارية تليفزيونية أميريكية عن الحرب أثناء ثلاثة أسابيع فى أبريل ٢٠٠٣ أنه بإجماع وجهات النظر المبثوثة سواء من خلال مقابلة أو تعليق، ٣٪ فقط كانت معارضة للحرب. عدم توازن بارز، فى حين أن استطلاعات الرأى كانت تشير إلى أن ٢٧٪ من الأشخاص المستطلعين كانوا معارضين لغزو العراق.

لا يجدر بنا أن نقذف بالطوب زملاءنا على الجانب الآخر من الأطلنطى. فلقد برعت الصحافة الفرنسية فى ربيع ٢٠٠٥ فى نوع آخر من إنكار البداهة وفى التأييد دون أى روح نقدى للخطاب السائد. أثناء السجال العام الذى سبق الاستفتاء على مشروع الدستور الأوروبى أعطت أغلبية وسائل الإعلام حق الكلام بأغلبية كبرى لأنصار "نعم"، فى حين أنه كان من الواضح أن جانبًا كبيرًا من السكان يريد أن يقول "لا"، ومن جهة أخرى كانت حجج المعارضين تستند على براهين مؤكدة. وقد حددت الصحف الكبرى النبرة. للأسف، هذه الصحف، أو بالأحرى إدارة تحريرها، لم تكن ترى فى هذه العودة إلى السجال السياسى علامة على مساهمة المواطنين فى الشأن العام، وأن دورها هو أن تكون منتدى لهذا السجال، وأن تعطى بحماس الكلمة بصورة متكافئة لكلا المعسكرين، وأن توضح من خلال الممارسة العملية فضيلة السجال الديمقراطى. ولكن لأنها عمياء عن حركة المجتمع، كانت تفضل أن تغطى بالشتائم (كراهية الأجانب، نزعة قومية، دوجماطيقية..إلخ) أنصار الـ "لا" - أى الشعب السيد، كما بينت نتائج صناديق الانتخابات فى ٢٩ مايو ٢٠٠٥ .

شىء غريب؛ لقد رأى كثير من القراء أنه من غير اللائق أن يدفعوا كل صباح مبلغ ١.٢٠ يورو من أجل أن يعاملوا كفاشيين، فتوقفوا عن ذلك.

هناك سبب رئيس لهذا الانحدار الأخلاقى لوسائل الإعلام وهو أن مدراءهم ورؤساءهم يمثلون نمط تفكير الطغمة، التى يشعرون أنهم أعضاء فيها بشكل كامل. فالأجور المرتفعة تبدو بالنسبة لهم طبيعية، وسيارة وسائق أمر بديهى، ويقلدون بحرص عادات الطبقة الحاكمة. وهذا ماكتبه المحرر البسيط للحفل المبهر الذى أقامه الملياردير بنيو فى فينسيا: كان هناك "كل رؤساء الصحافة، مصطحبين زوجاتهم، وكذلك كل رؤساء محطات الراديو والتليفزيون". المدير يعين رئيس التحرير، الذى يعين رؤساء القطاعات، الذين يديرون الصحفيين. من يختار المدير؟ مالك الوسيلة، إذا حدث وكان هذا المالك شغوفًا بالمعلومة وبالحرية، فإنه فى الغالب تقوده مصالحه. يرى عضو البرلمان مارتن لى أنه فى هونج كونج على سبيل المثال، "من بين ثلاثين صحيفة يومية فى المدينة، صحيفة واحدة فقط هى آبل ديلى مستقلة وتنتقد بكين. لماذا ؟ لأن مالكها لا مصالح له فى الصين. كل الآخرين استثمروا فى الصين ولا يريدون أن يخسروا نقودهم".

الرأسمالية لم تعد بحاجة إلى الديمقراطية

كيف أصبح، شيوع التعذيب وتزايد القوانين الخاصة بالأمن وتنامى سلطات الشرطة وازدهار أدوات المراقبة وتخاذل الصحافة، ممكنا؟ كيف حدث هذا التدهور لروح الديمقراطية؟ بسبب أن الطبقة الحاكمة، منذ سقوط الاتحاد السوفيتى، اقتنعت أنها لم تعد بحاجة إلى الديمقراطية. فيما سبق كانت الحرية هى الحجة الأولى لمعارضة النماذج الجماعية. كانت جيدة للأفراد، كما أنها تحبذ نجاحًا اقتصاديًا أكبر. ولكن فى سنوات ١٩٩٠ تخلخل النموذج الإرشادى الذى كان يجمع بين الحرية والرأسمالية. فمن جانب، بلور أقصى اليمين فى الولايات المتحدة، تحت تأثير "المحافظين الجدد"، إيديولوجيا تضع الأولوية للحفاظ على النظام الاجتماعى القائم والقوة الأمريكية. ومن جانب آخر جعل الصعود المبهر للاقتصاد الصينى، فى سياق قهر متواصل وحزب وحيد، العقول تتعود على هذا الفصل الممكن بين الحريات العامة والديناميكية الاقتصادية.

وهكذا أصبحت الديمقراطية متعارضة مع الأهداف التى تسعى اليها الطغمة لأنها تحبذ الاحتجاج على الامتيازات غير المستحقة، وتغذى إدانة السلطات غير الشرعية، وتخضع القرارات لفحص عقلانى. هى إذن مصدر خطر أكثر فأكثر، فى فترة أصبحت فيها الانحرافات الضارة للرأسمالية أكثر بروزاً.

وعلاوة على ذلك، يتضمن الحفاظ على الإهدار السافر استهلاك كبير للبترول والطاقة. ولأن المخزون الأكبر له موجود فى الشرق الأوسط، ينبغى القيام بسياسة تهدف إلى احتواء المعارضة السياسية فى هذا الإقليم. وهذه السياسة تتخذ اسم "الكفاح ضد الإرهاب". وهى تقدم ميزة تبرير القيود على الحريات باسم الأمن، وهو ما يسمح بقمع الحركات الاجتماعية، التى بدأت فى الاستيقاظ.

الرغبة فى الكارثة

أقدم بالإضافة إلى ذلك، من باب التأمل، فرضية مستفزة. نعتقد، بسذاجة، أن الكارثة البيئية المقبلة يخشاها كبار الأثرياء. ربما سيكونون غير واعين بها أو يشعرون أنهم عاجزون إزاءها. لكن لا؛ إنهم يتمنونها، إنهم يتطلعون إلى الإفراط، إلى الفوضى، إنهم يلعبون لعبة الاقتراب دائماً من الحافة غير المرئية للبركان، ويستمتعون بالإثارة التى يجلبها لهم مثل هذا السلوك غير الاجتماعى الفاضح.

الطريقة التى أطلق بها طاقم الرئيس بوش الحرب فى العراق، الرغبة المجهضة حتى الآن فى استخدام قنابل ذرية صغيرة فى اطار الصراعات "التقليدية"، تصاعد الإنفاق العسكرى الأميريكى، فى الوقت الذى تجاوز فيه أصلاً بشكل كبير مجموع إنفاق دفاع البلاد الأكثر ثراء فى الكوكب (روسيا، الصين، فرنسا، ألمانيا، بريطانيا، الهند)، يمكن قراءتها إذن بوصفها اندفاعاً للطبقة الحاكمة نحو الانفجار. إن إغواء الكارثة يجول فى دماغ القادة. ولهذا نقرأ فى وول ستريت جورنال، الصحيفة الأولى فى الولايات المتحدة والأكثر قراءة من قبل الطغمة، هذه العبارات المدهشة بقلم أستاذ

علم الاجتماع جونارهاينسون Gunnar Heinsohn: كلما كان انهيار أوروبا قريبًا، كلما كان ذلك أفضل للولايات المتحدة حيث سيتحسن حظها فى هزيمة الإرهاب العالمى من الناحية الاقتصادية والعسكرية بسبب نزوح الأوروبين الأكثر نبوغًا والأكثر شجاعة، تحت تأثير الذعر".

لا يمكن أن نستبعد من جانب الطغمة رغبة لا واعية فى الكارثة بالبحث عن ذروة للاستهلاك، الذى سيصبح استهلاكًا لكوكب الأرض نفسه من خلال الاستنفاد، أو بواسطة الفوضى أو بواسطة الحرب النووية. العنف موجود فى قلب المسار الذى يؤسس مجتمع الاستهلاك، كما يذكرنا جان بودريار Jean Baudrillard " : استخدام الأشياء لا يؤدى إلا إلى فقدها البطىء. وستكون القيمة الناتجة أكثر كثافة فى فقدانها العنيف".

مرحلة التنازلات الصعبة التى تنتظرنا

أيًا ماكان، سوف تؤدى الأزمات البيئية والاجتماعية المقبلة إلى إخضاع النظام الديمقراطى إلى توترات شديدة. ولتهدئته علينا أن نواجه التحدى الذى أشار إليه الفيلسوف هانز يوناس عام ١٩٧٩: "ينبغى اتخاذ إجراءات لا تفرضها المصلحة الفردية على نفسها بصورة تلقائية، والتى يمكن بصعوبة أن تكون موضوعًا لقرار ناجم عن العملية الديمقراطية". هذا الإجراءات تنبع من سياسة بسيطة قولاً وصعبة فى تنفيذها: تخفيض الاستهلاك المادى، قبول "الاعتدال الذاتى للإنسانية" من أجل مصلحة الجميع والأجيال المقبلة.

ولكن لا يمكن أن نأمل فى تخفيض الاستهلاك المادى، فى مجتمع ديمقراطى، إلا إذا قمنا به بصورة منصفة: ينبغى أن يُمارس الضغط أولاً على الأثرياء، وهو ما سيجعله مقبولاً من مجمل المواطنين، فى صيغ يتم التفاوض بشأنها.

وحيث إن ميزان القوى لا يسمح بفرض هذا التطور على الأقوياء، نجدهم يسعون للحفاظ بالقوة على امتيازاتهم المفرطة، مستفيدين من الاضعاف السابق للديمقراطية ومبرهنين على ذلك بإجراءات طوارئ ضرورية. وقد سبق أن جربت السلطات هذه الإمكانية مع حالة الطوارئ في فرنسا في خريف ٢٠٠٥ أثناء انتفاضات الضواحي، أو في الولايات المتحدة أثناء إعصار كاترينا في سبتمبر ٢٠٠٥ ، عندما أرسلت القوات المسلحة، ليس لإنقاذ ضحايا الفيضان، ولكن من أجل مطاردة الناهبين.

وستكون حيلة التاريخ أن سلطة قمعية سوف تتذرع بالضرورة البيئية لكي تمرر قبول تحجيم الحريات دون أن تمس التفاوت. إدارة الأوبئة، الحوادث النووية، ارتفاع معدل التلوث، "إدارة" مهاجرى الأزمة المناخية كلها دوافع لتحجيم الحريات.

في نص توكفيل الذى استشهدنا به، ما يجعل الاستبداد الجديد ممكنا هو النزعة الفردية، الانطواء على الذات، ونسيان المرء مواطنيه. وهذا بالتحديد ما تروج له الرأسمالية: فأيديولوجيتها تمجد سعى كل فرد لمصلحته الخاصة، زاعمة أن مجموع المصالح الفردية يقود بنوع من السحر – "اليد الخفية" – إلى الخير الأقصى العام.

ولكي نحاول أن نتحاشى الأزمة ينبغي على العكس أن نقرر جماعيًا اختيارات صعبة، وإلا فان ضروب الفوضى القادمة ستجد إجابات استبدادية. علينا بشكل عاجل أن نعيد للديمقراطية حيويتها، ونعيد إلى الاهتمام بالصالح العام شرعيته، وننعش فكرة المصير الجمعي. فقط في ظل الحرية يمكننا أن نواجه "فترة الاقتضاءات والتنازلات الصعبة التى تنتظرنا"، حسب تعبير يوناس. وهذا يمر بربط ماهو اجتماعي بما هو بيئي، من خلال ربط واجب التضامن بتخفيض الاستهلاك، وبالتأكيد العنيد على أنه لن يكون هناك وجود كريم، أيًا كانت الصعوبات، سوى في إطار الحرية.

الفصل السادس

الطوارئ والتفاؤل

هناك وضع طارئ: من الآن إلى عشر سنوات قادمة ينبغى تغيير الوجهة. إذا لم يفرض انهيار الاقتصاد الأمريكى أو انفجار الشرق الأوسط هذا التغيير فى إطار من الفوضى.

لمواجهة ذلك، ينبغى معرفة الهدف: إن الوصول إلى مجتمع قنوع ؛ ورسم الطريق: تحقيق هذا التحول بصورة منصفة، بأن نجعل الحمول تلقى على عاتق الميسورين، فى داخل المجتمع وفيما بين المجتمعات؛ وأن نستلهم القيم الجماعية: "حرية، بيئة، إخاء".

ما العقبات الرئيسية التى تعترض الطريق؟

أولاً، الأفكار المسبقة الراسخة لدرجة أنها توجه العمل الجماعى دون حتى أن نفكر فيها.

العقبة الأكثر قوة هى الاعتقاد فى النمو كوسيلة وحيدة لحل المشاكل الاجتماعية. وهذا الوضع يتم الدفاع عنه فى حين أن الوقائع تكذّبه. والمتحمسون للنمو يتركون جانبًا مسألة البيئة، بما أنهم يعرفون أن النمو لا يمكن أن يجد لها حلاً.

الثانية، أقل ثقة بنفسها رغم انتشارها الكبير، تعلن أن التقدم التكنولوجى سوف يحل المشاكل البيئية. ويتم الترويج لها لأنها تجعلنا نأمل فى أن نتفادى بفضلها كل

تغيير جاد للسلوكيات الجماعية. تطور التكنولوجيا، أو بالأحرى بعض المسارات التكنيكية على حساب أخرى، يدعم النظام ويثمر أرباحًا كبيرة.

الفكرة الثالثة هى فكرة حتمية البطالة. وهى وثيقة الصلة بالفكرتين السابقتين. أصبحت البطالة معطى قد بنته الرأسمالية، حتى يكون الوسيلة الأكثر فاعلية لكى تكفل فى حدود معينة، الانصياع الشعبى ومستوى منخفض من الأجور. على العكس، فإن انتقال الثروة من الطغمة إلى الخدمات العامة، وضريبة تفرض على التلوث وعلى رأس المال أكثر من العمل، وسياسات زراعية نشيطة فى بلاد الجنوب، والبحث عن فاعلية الطاقة تمثل مصادر هائلة لفرص العمل.

الرابعة فكرة شائعة تجمع أوروبا وأمريكا الشمالية فى إطار مصير مشترك. ولكن طرقهم قد تفرقت. فمازالت أوروبا تحمل مثلاً أعلى فى الكونية والتى تثبت صلاحيته من خلال قدرتها على أن توحّد رغم الصعوبات، دولاً وثقافات مختلفة. استهلاك الطاقة، القيم الثقافية - على سبيل المثال تلك التى تتعلق بالغذاء - رفض عقوبة الإعدام والتعذيب، تفاوت اجتماعى أقل اتساعًا والاحتفاظ بمثل أعلى للعدالة الاجتماعية، احترام القانون الدولى، ودعم اتفاق كيوتو عن المناخ، كلها ملامح تميز أوروبا عن الولايات المتحدة. ينبغى فصل أوروبا عن القوة الغاشمة وتقريبها من الجنوب.

يمكن تفريق الطغمة

بعد ذلك تأتى القوى.

الأولى هى بالتأكيد قوة النظام نفسه، والأزمات التى تطرأ لا تكفى وحدها لهزيمته، لأنه كما رأينا، يمكن أن يتخذ من الأزمات ذرائع لإظهار نزعة تسلطية متخلصة من أسمال الديمقراطية. رغم ذلك، استيقظت الحركة الاجتماعية، ويمكن لنا أن نتصور أنها سوف تزداد قوة. ولكنها لا تستطيع وحدها أن تكسب الرهان أمام

صعود القهر: ينبغى أن تنحاز الطبقات الوسطى وجزء من الطغمة، التى ليست على نمط واحد، بوضوح للحريات العامة والصالح العام.

ووسائل الاتصال الجماهيرى توجد فى قلب المسار. هى اليوم تؤيد الرأسمالية بسبب اقتصادياتها: فهى تعتمد بالفعل فى أغلبها، على الإعلانات. وهذا يجعل من الصعب أن تدعو إلى التقليل من الاستهلاك. إن الصحف المجانية التى لا تحيا إلا على الإعلان، تزيد من الضغط على الصحف المدفوعة ذات التوزيع الواسع، والتى دخل الكثير منها فى حضن الشركات الصناعية الكبرى.

وليس أكيداً أن الإمكانيات الإعلامية التى توفرها شبكة الإنترنت، رغم حجمها الكبير وكونها تظل دائمًا مفتوحة، تكفى لأن تكافئ وزن وسائل الإعلام التى تصبح بكاملها صوتًا للطغمة. ورغم ذلك فإن طائفة الصحفيين لم تُستعبد بعد بكاملها ويمكن أن تستيقظ على المثل الأعلى للحرية.

القوة الثالثة، الرخوة، وهى اليسار. منذ أن أصبح المكون الاشتراكى - الديمقراطى فيه هو مركز الجاذبية، ترك الطموح إلى تغيير العالم. إن التسوية مع الليبرالية قادته إلى تبنى جميع قيمها بحيث لم يعد بإمكانه أن يأسف للتفاوت الاجتماعى إلا بلغة بالغة الحذر. وعلاوة على ذلك يُظهر رفضًا كاريكاتوريًا للاهتمام الفعال بالبيئة. مازال اليسار محصوراً فى فكرة التقدم كما كان يتصورها القرن التاسع عشر، معتقداً أن العلم يُنتج كما كان فى زمن لويس باستور، ويغنى بأغنية النمو دون أدنى ملمح لأى روح نقدى. وبدلاً من الحديث عن الاشتراكية الديمقراطية سيكون من الأصوب الحديث عن الرأسمالية الاجتماعية. ولكن رغم ذلك هل يمكن مواجهة تحديات القرن الحادى والعشرين بواسطة أبناء تراث مختلف عن أولئك الذين كانوا يجعلون التفاوت هو الدافع الأول لتمردهم؟ هذه القطيعة هى قلب الحياة السياسية. سوف يُبعث اليسار عندما يجمع بين قضية التفاوت وقضية البيئة - أو، إن لم يكن قادرا، فسوف يختفى فى الفوضى العامة التى سوف تطيح به كما تطيح بكل شىء.

ولكن رغم ذلك، فلنبق متفائلين.

متفائلون، لأن عددنا يزداد على الدوام، نحن الذين نفهم، ضد كل المحافظين، الجديد تاريخيًا فى الموقف: نحن نعيش مرحلة جديدة، غير مسبوقة، فى تاريخ الجنس البشرى، ففى اللحظة التى غزا فيها الأرض وصل إلى حدوده، عليه أن يفكر بطريقة مختلفة فى علاقته بالطبيعة وبالفضاء وبمصيره.

متفائلون، بقدر ما ينتشر الوعى بالأهمية التاريخية للرهانات الحالية، وبقدر ما تستيقظ روح التضامن والحرية. منذ سياتل والاحتجاج ضد منظمة التجارة العالمية فى ١٩٩٩، بدأ الميزان يميل تجاه الكفة الأخرى باتجاه انشغال جماعى لاختيار المستقبل بحثًا عن التعاون وليس على التنافس. والمعركة الناجحة إلى حد ما ضد النباتات المعدلة جينيًا وإن لم تكتمل بعد، وإبقاء المجتمع الدولى على اتفاق كيوتو فى عام ٢٠٠١ رغم انسحاب الولايات المتحدة، ورفض الشعوب الأوروبية الاشتراك فى غزو العراق فى عام ٢٠٠٣، ورفض المشروع الرأسمالى للدستور الأوروبى فى عام ٢٠٠٥، هى علامات تدل على أن رياح المستقبل بدأت تهب. ورغم عظم التحديات التى تنتظرنا، بدأت الحلول فى البروز وعادت الرغبة فى تغيير العالم فى مواجهة المخططات المشئومة التى يدعو لها أعضاء الطغمة.

خاتمــــة

فـى مـقـهـى الـكـوكـب

سوف نشعر بالذنب لو انتهينا بنغمة نذير لأننا فى النهاية مرحون، مثل صديقنا لافلوك، ونعتقد أن خفة الروح تساعد فى حل السيناريوهات الكارثية التى يكتبها أعضاء الطغمة ذوو الأقدام الحديدية.

> **منذ بضعة عقود مضت، كان أكبر ملياردير فى فرنسا وهو مارسيل داسو يكتب بطريقة منتظمة فى صحيفة جور دو فرانس، مقالاً بعنوان "مقهى التجارة" حيث يتصور محادثة بين أشخاص حسنى النية يعبرون عن هموم اللحظة حسبما يرى، لا أعرف بالضبط ماكان يقوله، ولكن الفكرة مبتكرة. وتقديراً للعم مارسيل - وكما ترون أنا لا أريد أى أذى للمليارديرات، ينبغى فقط تقسيم ثروتهم على مائة أو على ألف، وتعيين الحد الأقصى المقبول RMA - أقدم لكم بصيغة جديدة "مقهى الكوكب". طلبت فى ذلك مساعدة رفاق متعددين قابلتهم عبر مصادفة القراءة:**

فيلكس جاتارى، طبيب نفسى: هناك خطر فى أنه لن يكون هناك أى تاريخ إنسانى بدون إعادة سيطرة جذرية للبشرية على أمورها؟

- ألا تخشى من الكلمات الكبيرة، فالأمر ليس كارثة على أى حال!

جان بيير دوبوى، فيلسوف: حتى يمكن الوقاية من الكارثة، نحتاج أولاً إلى الاعتقاد فى إمكانيتها قبل أن تحدث.

- وماذا يمكن أن يحدث على سبيل المثال ؟

روبير باربو، عالم بيئة: إذا لم تحدد البشرية من الآن وحتى عام ٢٠٥٠ طريقة جديدة تماماً لقيادة الأمور فإن الأفق يكون مظلماً وسوف تكون أزمة الانقراض السادسة مستقبلاً مؤكدا.

- أى لن يكون هناك ضفادع، أهذا كل مافى الأمر ؟

كوفى عنان، سكرتير عام الأمم المتحدة: فى أفريقيا يوجد ٦٠ مليون شخص سيتركون فى غضون العشرين عاماً القادمة إقليم الساحل متجهين إلى مواقع أكثر ملاءمة إذا لم يتم إيقاف تصحر أراضيهم.

- آه وبالطبع سوف يأتون عندنا، أليس كذلك ؟ لا أحب ذلك سوف نغلق الحدود، سنحمى أنفسنا !

هاما أمادو، رئيس وزراء النيجر: لا يوجد أى إجراء ولا أى جيش من رجال الشرطة والعسكر يمكنه أن يمنع مواطنينا فريسة البؤس والجوع من غزو بلاد الوفرة.

- أوه، الأمر يزداد سخونة. لن نستطيع أن نحبس كل العالم، على أى حال، ينبغى أن تتطور هذه البلاد، وأن يحدث فيها تنمية اقتصادية. هذا هو الحل الوحيد، فلو كان عندهم طعام لن يأتوا عندنا.

ليستر براون، مهندس زراعى: لو وصلت الصين إلى مستوى ثلاث سيارات لكل أربعة أشخاص، مثل الولايات المتحدة، فسوف يكون فيها ١.١ مليار سيارة. العالم اليوم يحتوى على ٨٠٠ مليون سيارة. وهذا سوف يستلزم ٩٩ مليون برميل فى اليوم. واليوم العالم ينتج ٨٢ مليون فى اليوم.

– تقول لى إنه لن يكون هناك بترول يكفى، طبعًا ألا ترى فى محطات البنزين الاستهلاك يسير بأقصى مدى. ولكن كما ترى الهند والصين يفاقمان المشكلة إنهما ينتجان الكثير من الغاز الذى يؤدى إلى الاحتباس الحرارى. فليبذلوا جهدًا هم أيضًا.

لورانس توبيانا، مديرة معهد التنمية المستدامة: بلاد العالم الأول ينبغى أن تسمح للبلاد الصاعدة بالوصول إلى الموارد: وبدلاً من الدخول فى منافسة على هذا الوصول، عليهم أن يخفضوا بشدة استهلاكهم للموارد الطبيعية. هذا هو السلوك المسئول حتى ترى البلاد الصاعدة أن التفكير فى نمط التنمية الذى سوف يتبنونه أمرًا مشروعًا ومنصفًا.

– تخفيض استهلاك الموارد، أتتصورين هذا سهلاً؟ يوجد عندنا أيضًا فقراء.

مارتن هيرش، رئيس جمعية إيماؤس بفرنسا: من الوهم أن نتصور أنه يمكن القضاء على الفقر فى البلاد الغنية دون معالجته فى البلاد الفقيرة.

– لكنكم جميعًا موافقون، يصعب النقاش هنا! وأنا أيضًا سوف أكرر: ينبغى إحداث تنمية فى هذه البلاد الفقيرة.

خوان سومافيا: المدير العام للمكتب الدولى للعمل: على المستوى العالمى ارتفعت البطالة بمعدل ٢١,٩٪ خلال عشر سنوات لتصيب ١٩١,٨ مليون شخص فى عام ٢٠٠٥، ووصلت بذلك إلى رقمها القياسى التاريخى. والصين التى تتمتع بمعدل تنمية سنوى من ٩ إلى ١٠٪ تخلق حوالى ١٠ مليون فرصة عمل جديدة كل سنة، أى لا يزيد عن نصف عدد الناس الذين يدخلون سوق العمل فى البلاد.

– آه هذا يكفى، من المريح أن تنقد التنمية، ولكن هل لديكم حل آخر؟

داميان ميليه، عضو لجنة إلغاء دين العالم الثالث: الأولوية المطلقة ينبغى أن تعطى لإشباع الحاجات الإنسانية الأساسية.

- نعم ولكن هذا ليس حلاً.

خوان سومافيا: إن النمو الاجتماعى لبلد ما لا يمكن أن ينجح إلا بالانطلاق من القاعدة ومن المجتمع المحلى.

مهندس زراعى من منظمة الأغذية والزراعة FAO : يمكن لسياسات زراعية ماهرة مقترنة بمستوى طيب من الاستثمار أن تساعد فى تخفيض ضغط الهجرة غير الشرعية التى تقتحم أبواب أوروبا وأمريكا الشمالية.

- مستوى طيب من الاستثمار؟ الأمر يحتاج أموال، أين ستجدونها؟

خبير من برنامج الأمم المتحدة للتنمية PNUD : المبلغ اللازم لنقل مليار من البشر فوق مستوى خط الفقر البالغ دولار واحد فى اليوم يصل إلى ٢٠٠ مليار دولار. وهذا المبلغ فى قيمته المطلقة يبدو هائلاً، إلا أنه يعادل أقل من ٢٪ من دخل الـ ١٠٪ من السكان الأكثر ثراء فى العالم.

- وأنت تعتقد أنهم سوف يتركون بسهولة الـ ٢٪ هذه؟ الست ساذجًا نوعًا ما؟

روبرت نيومان، مؤلف كتاب "تاريخ النفط": التكتلات تمنع أى قانون للتضبيط يسعى إلى عرقلة ربحيتهم. ينبغى تدمير سلطات الشركات الكبرى وإخضاعها للرقابة الاجتماعية حتى نكون قادرين على تجاوز الأزمة البيئية.

- أتمنى لكم ذلك؟ الإنجليزى على حق، أصحاب شركات كوكاكولا وأشباههم لن يتركوا الكعكة تطير من يدهم من أجل سواد عيون الآسيويين.

مايكل مور، مخرج أفلام تسجيلية: فى نظر الأثرياء، القيمة الوحيدة لوجودك هو أنهم محتاجون لصوتك الانتخابى فى كل انتخابات، من أجل انتخاب رجال السياسة الذين قاموا بتمويل حملتهم الانتخابية. هذا النظام الأمريكى الذى يسمح أن تُحكم البلد بواسطة إرادة الشعب هو أمر سيئ بالنسبة للأثرياء، لأنهم جميعًا لا يمثلون سوى ١٪ من "الشعب".

– مور هذا السمين المعارض لبوش ؟ آه، لقد كان فى مهرجان كان لا أدرى بالضبط متى، ولقد رأيته فى التليفزيون، وهو خفيف الظل. وما يقوله جيد. إلا أنا لا أعرف إذا كنت قد لا حظت، ولكن، فى الحقيقة، لا ننتخب جميعًا فى وقت واحد. ثم أن اليسار الذى هو ضد الأثرياء، مؤيد تمامًا للتنمية. يالها من حلقة مفرغة!!

جنفييف عزام، عالمة اقتصاد: ترسيخ إيكولوجيا سياسية شرط يطرح المسألة الاجتماعية والمسألة البيئية فى وقت واحد. اختيارات وطرق إنتاج الثروات وتوزيع هذه الثروات لا يمكن التفكير فيها منفصلة عن بعضها البعض.

– اوه، إنه كلام مثقفين! "لا يمكن التفكير فيها منفصلة"، أنا أريد شيئًا ملموسًا!

جان ماتوك، عالم اقتصاد: فى شركة كبيرة تكون فيها كتلة الأجور لأكبر عشرين مديرًا وموظفًا كبيرًا ٨ مليون يورو، يسمح توفير ٢٠٪ من هذه الأجور، فى الشركة أو فى فرع لها، بخلق ٥٠ وظيفة جديدة بمرتب ١٥٠٠ يورو شهريًا. عدد الوظائف التى تُخلق بهذه الطريقة ضعيف، ولكنه يرتفع بسرعة إذا جرى الاقتصاد فى أجر الشرائح التى تلى هذه الشريحة العليا حتى وإن كان بمعدل بسيط.

– آه، هذا مضحك، يسرنى. ولكن بالرغم من ذلك إذا خفضنا مرتبات الأثرياء، سوف نرى أشياء أقل...

هنرى ميلر، كاتب: أخشى مانخشاه، فى مواجهة الانهيار الذى يهددنا، أنه سيجب علينا أن نتخلى عن تعويذاتنا، عن أجهزتنا وعن كل أشكال الراحة الصغيرة التى جعلت الحياة غير مريحة بالمرة.

– تعويذاتنا... لقد عدنا إلى أفريقيا. لست متأكدًا أنك على حق فى كل شىء، ولكنك شخص لطيف. فلنشرب كأسًا أخر، والدور علىّ أن أدفع الحساب ! فى صحة الكوكب!.

مراجـــع

Chapitre I. La catastrophe. Et alors?

– «C'est déjà beaucoup...»: Loreau, Michel, «Une extinction massive des espèces est annoncée pour le XXIe siècle», propos recueillis par Hervé Kempf, *Le Monde*, 9 janvier 2006.

– Sur James Lovelock, voir: Lovelock, James, *The Revenge of Gaia*, Allen Lane (Londres), 2006; Kempf, Hervé, «James Lovelock, docteur catastrophe», *Le Monde*, 11 février 2006.

– Effet de serre dans les années 1970: Alfred Sauvy l'évoque dans *Croissance zéro?*, Calmann-Lévy, 1973, p. 197.

– L'augmentation de la température moyenne à la fin du XXIe siècle: GIEC (Groupe d'experts intergouvernemental sur l'évolution du climat), *Changements climatiques 2001 : Rapport de synthèse. Résumé à l'intention des décideurs*, p. 9.

– «... que les climatologues tendent à situer autour de 2 degrés de réchauffement» : International symposium on the stabilisation of greenhouse gases, Hadley Centre, Met Office, Exeter, 1-3 février 2005, *Report of the Steering Committee*, 3 février 2005.

– «... ce processus réparateur pourrait ne plus opérer» : voir «La menace de l'emballement», *Science et Vie*, n° 1061, février 2006.

– Élévation du niveau de la mer: Kerr, Richard, «A worrying trend of less ice, higher seas», *Science*, vol. 311, p. 1698, 24 mars 2006.

– «la végétation de l'Europe, au lieu d'absorber du gaz carbo-

nique, en a relâché en quantité importante» : Ciais, Philippe, *et al.*, «Europe-wide reduction in primary productivity caused by the heat and drought in 2003», *Nature*, 22 septembre 2005.

– «... tout le carbone stocké récemment pourrait être relargué dans le siècle» : Zimov, Sergey, *et al.*, «Permafrost and the global carbon budget», *Science*, 16 juin 2006.

– «... les modèles climatiques ont sous-évalué les interactions...» : Scheffer, Marten, *et al.*, «Positive feedback between global warming and atmospheric CO_2 concentration inferred from past climate change», *Geophysical Letters*, vol. 33, 2006.

– «... s'inquiète Stephen Schneider» : Schneider, Stephen, communication personnelle, message électronique du 24 mars 2006. Voir aussi : Schneider, Stephen, et Mastrandea, Michael, «Probabilistic assessment of "dangerous" climate change and emissions pathways», *PNAS*, 1er novembre 2005.

– «Sixième extinction» et Rapport sur la biodiversité globale : «Humans spur worst extinctions since dinosaurs», Agence Reuters, 21 mars 2006.

– «Liste rouge» des espèces menacées : Morin, Hervé, «L'érosion de la diversité biologique de la planète se poursuit», *Le Monde*, 23 mai 2005.

– Prévision du centre Globio : «Mapping human impacts on the biosphere», www.globio.info, consulté en mars 2006.

– «... relève le Millenium Ecosystem Assessment» : Millenium Ecosystem Assessment, *Living beyond our Means. Statement from the Board*, mars 2005.

– «Nous avons connu dans les trente dernières années...» : Neville Ash, du World Conservation Center, à Cambridge (Royaume-Uni) ; communication personnelle, juin 2005. Voir aussi : UNEP, *One Planet, Many People, Atlas of our Changing Environment*, Nairobi, 2005.

– Manifeste pour les paysages : www.manifestepourles paysages .org

– Jacques Weber : cité par Testard-Vaillant, Philippe, «Biodiversité. Les cinq défis du CNRS», *Le Figaro Magazine*, 28 avril 2006.

– Jean-Pierre Féral : cité par Testard-Vaillant, Philippe, *ibid.*

– Stocks de poissons surexploités : FAO, *Sofia, Situation mondiale des pêches et de l'aquaculture*, 2005.

– Déchets dans les océans : Gjerde, Kristina, *Ecosystems and Biodiversity in Deep Waters and High Seas*, UNEP-UICN, 2006.

– Saumons sauvages en Alaska : Krümmel, E. M., *et al.*, « Delivery of pollutants by spawning salmon », *Nature*, 18 septembre 2003.

– Produits chimiques dans le lait maternel : BUND et Friends of the earth Europe, *Toxic Inheritance*, 2006.

– Lien entre pesticides et fertilité : Meeker, John, *et al.*, « Exposure to Nonpersistent Insecticides and Male Reproductive Hormones », *Epidemiology*, janvier 2006.

– Lien entre pollution atmosphérique et fertilité : Slama, Rémy, « Les polluants de l'air influencent-ils la reproduction humaine ? », *Extrapol*, n° 28, juin 2006.

– Sur l'espérance de vie : Aubert, Claude, *Espérance de vie, la fin des illusions*, Terre vivante, 2006.

– « Aux États-Unis, l'espérance de vie des femmes tend à plafonner » : Chesnais, Jean-Claude, INED, communication personnelle, juin 2006.

– Étude de Jay Olshansky : Olshansky, Jay, « A potential decline in life expectancy in the United States in the 21st century », *The New England Journal of Medicine*, 352, n° 11, 2005, p. 1138.

– « En 2004, la Chine émettait... » : *International Energy Annual 2004*, Energy Information Administration. *Annual European Community Greenhouse Gas Inventory 1990-2004 and Inventory Report 2006*, Agence européenne de l'environnement.

– « .. en 2003, elle tirerait 1,2 fois... » : *Living Planet Report 2006*, WWF.

– Perte de terres arables en Chine : Institut Worldwatch, *L'État 2006 de la planète*, Association L'état de la planète publications, Genève, 2006, p. 17.

– Progression du désert en Chine : « China promise to push back spreading deserts », Agence Reuters, 1er mars 2006.

– Fleuve Jaune asséché : Koller, Frédéric, « Chine : le mal paysan », *Alternatives économiques*, février 2006.

– Pollution du Yang-Tseu-Kiang : « Cri d'alarme des experts face à la pollution du Yangtse », Agence France Presse, 30 mai 2006.

– « Trois cent millions de Chinois boivent une eau polluée » : McGregor, Richard, « The polluter pays : how environmental disaster is straining China's social fabric », *Financial Times*, 27 janvier 2006.

– Villes polluées en Chine : Beck, Lindsay, « China warns of disaster if pollution not curbed », Agence Reuters, 13 mars 2006.

– « L'air chinois est aussi tellement saturé... » : Institut Worldwatch, *L'État 2006 de la planète, op. cit*, p. 8.

– « ... affaiblit la capacité du corail et du plancton... » : Haugan, Peter, *et al.*, *Effects on the Marine Environment of Ocean Acidification Resulting from Elevated Levels of CO_2 in the Atmosphere*, Directorate for Nature Management, Oslo, 2006.

– « ... les organismes pourvus d'une coquille... » : Foucart, Stéphane, « L'océan de plus en plus acide », *Le Monde*, 18 et 19 juin 2006. Voir aussi : EUR-Océans, « L'acidification des océans : un nouvel enjeu pour la recherche et le réseau d'excellence Eur-Océans », 1er juin 2006.

– « Une étude scientifique publiée en 2004... » : Thomas, Chris, *et al.*, « Extinction risk from climate change », *Nature*, 2004, vol. 427, p. 145.

– « ... du lobby nucléariste qui utilise le changement climatique... » : signalé dès 1989 par *Reporterre*, « Effet de serre : l'alibi nucléaire », septembre 1989.

– Sur le pic de Hubbert : Wingert, Jean-Luc, *La Vie après le pétrole*, Autrement, 2005.

– « ... la Chine utilise actuellement un treizième du pétrole... » : d'après Institut Worldwatch, *L'État 2006 de la planète, op. cit.*, p. 11, corrigé par l'auteur avec les chiffres de *BP Statistical Review of World Energy*, juin 2006.

– « ... en 2007 pour les plus pessimistes... ». Wingert, Jean-Luc, *La Vie après le pétrole, op. cit.*, p. 90.

– «... vers 2040 ou 2050...»: *Ibid.*, p. 98.

– «La compagnie Total...»: Kempf, Hervé, «Selon Total, la production de pétrole culminera vers 2025», *Le Monde*, 19 juin 2004.

– «Pour Michel Loreau...»: Loreau, Michel, «Une extinction massive des espèces est annoncée pour le XXIe siècle», *Le Monde*, 9 janvier 2006.

– «L'un de ceux-ci, Martin McKee...»: McKee, Martin, «Prévenir et combattre l'éternel retour des épidémies», propos recueillis par Laure Belot et Paul Benkimoun, *Le Monde*, 2 et 3 avril 2006.

– «Le député écologiste Yves Cochet s'attend...»: cité par: Kempf, Hervé, «Écologisme radical et décroissance», *Le Monde*, 4 mars 2005. Voir aussi: Cochet, Yves, *Pétrole Apocalypse*, Fayard, 2005.

– «Deux ingénieurs, Jean-Marc Jancovici...»: Jancovici, Jean-Marc, et Grandjean, Alain, *Le plein s'il vous plaît!*, Éd. du Seuil, 2005, p. 124.

– «Le socialisme a été incapable d'intégrer la critique écologiste...»: voir Besset, Jean-Paul, *Comment ne plus être progressiste... sans devenir réactionnaire*, Fayard, 2005.

Chapitre II. Crise écologique, crise sociale

– «Au cours de l'hiver 2005-2006...»: Bissuel, Bertrand, «La fréquentation des centres pour sans-abri a augmenté significativement», *Le Monde*, 22 avril 2006.

– «de plus en plus de gens vivent dans des caravanes» : selon Claire Cossée, du CNRS, citée par Chabaud, Christelle, «Caravanes de la précarité», *L'Humanité Hebdo*, 14 et 15 janvier 2006.

– «120 millions d'enfants vivant seuls...»: Prolongeau, Hubert, «Des enfants dans la rue», www.lattention.com, consulté en avril 2006.

– «En 2004, en France, près de 3,5 millions...»: Hofstein, Cyril, «Ces hommes et ces femmes à la dérive», *Le Figaro Magazine*, 28 avril 2006.

– «Selon l'ONPES...»: Poy, Cyrille, «Un bilan très alarmant», *L'Humanité Hebdo*, 25 et 26 février 2006.

– «Il était début 2006 de 1 254 euros...»: Poy, Cyrille, *ibid.*

– «En Suisse, l'association Caritas...»: Roustel, Damien, «La pauvreté gagne du terrain en Suisse», *L'Humanité*, 12 janvier 2006.

– «En Allemagne, la proportion de personnes...»: Benyahia-Kouider, Odile, «Aveu de pauvreté», *Libération*, 16 septembre 2005.

– «En Grande-Bretagne, elle atteint 22 %... » : Fahmy, Eldin, et Gordon, David, «La pauvreté et l'exclusion sociale en Grande-Bretagne», *Économie et Statistique*, n° 383-384-385, 2005, p. 110.

– «Aux États-Unis, 23 % de la population...»: Mistral, Jacques, «Aux États-Unis, il n'y a pas d'exclus, il y a des pauvres», *Alternatives économiques*, mai 2006.

– «Au Japon, le nombre de ménages...»: Pons, Philippe, «La hausse des inégalités crée un Japon à deux vitesses», *Le Monde*, 3 mai 2006.

– «... employés de la mairie de Paris ont perdu leur logement» : Garin, Christine, «Des agents de la Ville de Paris se retrouvent sans domicile fixe», *Le Monde*, 19 septembre 2005.

– «Comme l'explique l'économiste Jacques Rigaudiat...»: Rigaudiat, Jacques, «20 millions de précaires en France», propos recueillis par Cyrille Poy, *L'Humanité*, 3 mars 2006.

– «L'ONPES confirme» : Poy, Cyrille, «Un bilan très alarmant», *L'Humanité Hebdo*, 25 et 26 février 2006.

– «... pour Pierre Concialdi...»: Concialdi, Pierre, «Entre 1,3 et 3,6 millions de travailleurs pauvres», propos recueillis par Christelle Chabaud, *L'Humanité Hebdo*, 14 et 15 janvier 2006.

– «Selon Franz Müntefering...»: Müntefering, Franz, interview par le *Financial Times Deutschland* du 3 avril, cité dans *Le Monde* du 4 avril 2006.

– «Selon le Réseau d'alerte sur les inégalités...»: Réseau d'alerte sur les inégalités, «Baromètre des inégalités et de la pauvreté, édition 2006 : Bip40 poursuit sa hausse», 2006, www.bip40.org

– «L'INSEE estime cependant que le taux de pauvreté...»:

Delberghe, Michel, «Selon l'INSEE, le pouvoir d'achat des ménages a augmenté de 1,4 % en 2004», *Le Monde*, 11 novembre 2005, citant: INSEE, *France, Portrait social 2005-2006*, novembre 2005.

– «Il y a une inversion de tendance…»: Louis Maurin, communication personnelle, juin 2006.

– «… observe Martin Hirsch» : Hirsch, Martin, «Les formes modernes de la pauvreté», in *La Nouvelle Critique sociale*, Éd. du Seuil, 2006, p. 78.

– «Pour Jacques Rigaudiat…»: Rigaudiat, Jacques, «20 millions de précaires en France», propos recueillis par Cyrille Poy, *L'Humanité*, 3 mars 2006.

– «… relève le PNUD» : PNUD (Programme des Nations unies pour le développement), *Rapport mondial sur le développement humain 2005*, Economica, 2005, p. 3 et 4.

– «… 2,4 milliards n'ont pas de sanitaires corrects» : PNUE (Programme des Nations unies pour l'environnement), *L'Avenir de l'environnement mondial 3- GEO 3*, De Boeck Université, 2002, p. 152.

– «L'espérance de vie augmente…»: PNUE, *ibid.*, p. 33; PNUD, *ibid.*, p. 21.

– «… la pauvreté extrême a reculé…»: PNUD, *ibid.*, p. 22.

– «La part de la population vivant avec moins de un dollar…»: Institut Worldwatch, *L'État 2006 de la planète, op. cit.*, p. 6.

– «De même, la Chine…»: FAO, *L'État de l'insécurité alimentaire dans le monde 2003*, 2003, p. 6.

– «Depuis le milieu des années 1990…»: PNUD, *Rapport mondial sur le développement humain 2005, op. cit.*, p. 37.

– «On évaluait ainsi à 800 millions…»: FAO, *L'État de l'insécurité alimentaire dans le monde 2003*, 2003.

– «… deux milliards d'humains souffrent de carences…»: Marcel Mazoyer, cité par Kempf, Hervé, «Alerte pour 800 millions d'hommes sous-alimentés», *Le Monde*, 10 juin 2002.

– «L'Inde elle-même voit le nombre de ses concitoyens…»: FAO, *L'État de l'insécurité alimentaire dans le monde 2005*, 2005, p. 30.

– « L'inflexion de tendance... » : cité par Kempf, Hervé, « La faim dans le monde augmente à nouveau », *Le Monde*, 27 novembre 2003.

– « ... un milliard de citadins vivent dans des bidonvilles... » : UN-Habitat, *State of the World's Cities 2006/7*, Earthscan, 2006, p. IX.

– « En France, selon l'INSEE, le revenu brut moyen... » : Delberghe, Michel, « Selon l'INSEE, le pouvoir d'achat des ménages a augmenté de 1,4 % en 2004 », *Le Monde*, novembre 2005.

– « ... depuis une vingtaine d'années, la condition salariale... » : Concialdi, Pierre, « Entre 1,3 et 3,6 millions de travailleurs pauvres », propos recueillis par Christelle Chabaud, *L'Humanité Hebdo*, 14 et 15 janvier 2006.

– « Pour l'économiste Thomas Piketty... » : *L'Économie des inégalités*, La Découverte, coll. « Repères », 2004, p. 19.

– « En fait, une étude menée par Piketty... » : Piketty et Saez, « The evolution of top incomes : a historical and international perspective », *NBER Working Papers*, n° 11955, janvier 2006.

– « Aux États-Unis, résume *The Economist*... » : « Even higher society, ever harder to ascend », *The Economist*, 29 décembre 2004.

– « L'inégalité a crû régulièrement... » : Seligman, Dan, « The inequality imperative », *Forbes*, 10 octobre 2005, p. 64.

– « Au Japon, observe le journaliste... » : Pons, Philippe, « Adachi : un cas de paupérisation silencieuse », *Le Monde*, 3 mai 2006.

– « À ce moment, les inégalités ont commencé à se creuser... » : Pons, Philippe, « La hausse des inégalités crée un Japon à deux vitesses », *Le Monde*, 3 mai 2006.

– « Au milieu des années 1950... » : Maurin, Louis, « La société de l'inégalité des chances », *Alternatives économiques*, février 2006.

– « ... note l'économiste Louis Chauvel » : Chauvel, Louis, « Déclassement : les jeunes en première ligne », hors-série *Alternatives économiques*, n° 69, 3e trimestre 2006, p. 50.

– « Les disparités en sont beaucoup plus fortes... » : Piketty, Thomas, *L'Économie des inégalités*, *op. cit.*, p. 14.

– « Si, en matière de pouvoir d'achat... » : Nathan, Hervé, *et al.*, « Ceux qui possèdent la France », *Marianne*, 26 août 2006.

– «Au Guatemala en 1997» : Henriette Geiger, représentante de l'Union européenne au Guatemala, communication personnelle, octobre 2001.

– «Généralement, l'Amérique latine et l'Afrique...»: PNUD, *Rapport mondial sur le développement humain 2005, op. cit.*, p. 38 et 53.

– «En Inde...»: *ibid.*, p. 32.

– «En Chine, résume...»: Lantz, François, «Chine: les faiblesses d'une puissance», *Alternatives économiques*, mars 2006.

– «Un patron chinois, Zhang Xin...»: cité par Bartiromo, Maria, «What they said at Davos», *Business Week*, 6 février 2006.

– «Selon le PNUD, il ne diminue plus...»: PNUD, *Rapport mondial sur le développement humain 2005, op. cit.*, p. 27.

– «Non seulement les pays les plus pauvres...»: *ibid.*, p. 39.

– «Le Sud ne peut pas amortir les effets négatifs...»: Narain, Sunita, «Préface», *L'État 2006 de la planète*, Institut Worldwatch.

– «... relève André Cicolella...»: Cicolella, André, «Santé sacrifiée», *Politis*, 13 avril 2006.

– «... en Chine, avertit Zhou Shenxian...»: «Pollution fuelling social unrest – chinese official», Agence Reuters, 21 avril 2006.

– «Villages du cancer» : Grangereau, Philippe, «Xiditou, "village du cancer" sacrifié à la croissance chinoise», *Libération*, 11 avril 2006.

– «74000 en 2004» : Koller, Frédéric, «Chine: le mal paysan», *Alternatives économiques*, février 2006.

– «... 6 paysans tués par la police...»: «Fat of the land», *The Economist*, 25 mars 2006.

– «39 assassinats en 2004» : Selon la Commission pastorale de la Terre, citée par Agence Reuters, «Brazil land conflicts worst in decades – report», 20 avril 2005.

– «Dans de nombreux cas, constatent les experts...»: Millenium Ecosystem Assessement, *Living beyond our Means. Statement from the Board*, mars 2005, p. 19-20.

– «... deux tiers de ceux qui subsistent...»: PNUD, *Rapport mondial sur le développement humain 2005, op. cit.*, p. 10.

– «… ce que certains appellent le libre-échange…»: Dufumier, Marc, «Pour une émigration choisie: le commerce équitable», non publié, mai 2006. Voir Dufumier, Marc, *Agriculture et Paysanneries des Tiers mondes*, Karthala, 2004.

Chapitre III. Les puissants de ce monde

– Oligarchie: définition du *Petit Larousse* 2005.

– «Barons voleurs» : voir Debouzy, Marianne, *Le Capitalisme «sauvage» aux États-Unis, 1860-1900*, Éd. du Seuil, 1972.

– «Entre 2000 et 2004, les émoluments…»: Jaillette, Jean-Claude *et al.*, «Revenus 1995-2005. Les gagnants et les perdants», *Marianne*, 4 mars 2006.

– «… selon le cabinet d'études Proxinvest…»: Proxinvest, Communiqué de presse, «Rapport 2005 sur la rémunération des dirigeants des sociétés cotées», 22 novembre 2005.

– «Les patrons français les mieux payés…»: Declairieux, Bruno, «Salaires des patrons: encore une année faste!», *Capital*, décembre 2005.

– «Depuis 1998, les émoluments…»: Philippon, Thierry, «Monsieur 250 millions d'euros», *Le Nouvel Observateur*, 8 juin 2006.

– Jetons de présence: Philippon, *ibid.*

– «… selon une étude de Standard & Poor…»: Geller, Adam, «Rise in pay for CEOs slows but doesn't stop», *International Herald Tribune*, 20 avril 2006.

– Salaires des patrons de Sonoco, etc., et primes de départ de Lee Raymond et autres dirigeants américains: Geller, Adam, *ibid.*; Tarquinio, Alex, «Oil prices push upward, and bosses' pay follows», *New York Times*, repris par *Le Monde* du 22 avril 2006.

– Scandale Jacques Calvet: Porquet, Jean-Luc, *Que les gros salaires baissent la tête!*, Michalon, 2005, p. 16.

– Peter Drucker: cité par Belot, Laure, et Orange, Martine, «Les avis de Peter Drucker et Warren Buffet», *Le Monde*, 23 mai 2003.

– « Entre 1995 et 2005, le revenu tiré des dividendes... » : Jaillette, Jean-Claude *et al.*, « Revenus 1995-2005. Les gagnants et les perdants », *Marianne*, 4 mars 2006.

– Citation de Rochefort : Rochefort, Robert, « La France, un pays riche ! », *La Croix*, 16 janvier 2006.

– « Les agents de la finance accumulent... » : Roche, Marc, « 3 000 banquiers de la City auront un bonus de plus de 1 million de livres », *Le Monde*, 31 décembre 2005.

– « La firme de conseil financier Goldman... » : *ibid.*

– « Greenwich, près de New York... » : Schurr, Stephen, « A day in the life of America's financial frontier boom town », *Financial Times*, 13 mars 2006.

– Beresford cité par : Poirier, Agnès Catherine, « Par ici la money », *Télérama*, 3 mai 2006.

– « La multiplication du nombre de milliardaires... » : Kroll, Luisa et Fass, Allison, « Billionaire bacchanalia », *Forbes*, 27 mars 2006.

– « Une somme qui équivaut... » : CADTM, communiqué de presse du 10 mars 2006, « Le CADTM demande un impôt exceptionnel sur la fortune cumulée des 793 milliardaires distingués par Forbes ».

– « Une autre façon d'apprécier la chose... » : PNUD, *Rapport mondial sur le développement humain 2005*, *op. cit.*, p. 40.

– James Simons et autres : Taub, Stephen, « Really big bucks », *Institutional Investor's Alpha*, mai 2006, et Prudhomme, Cécile, « Les "hedge funds" enrichissent les "papys" de la finance », *Le Monde*, 4 et 5 juin 2006.

– « *Forbes* recense 33 milliardaires... » : Kroll, Luisa et Fass, Allison, « Billionaire bacchanalia », *Forbes*, 27 mars 2006.

– « Et sur les 8,7 millions de millionnaires... » : Rousseau, Hervé, « Les riches, toujours plus riches et plus nombreux », *Le Figaro*, 21 juin 2006 ; Day, Maguy, « Le nombre des très riches a crû de 500 000 dans le monde en 2005 », *Le Monde*, 23 juin 2006.

– « Dans les pays de l'ex-Union soviétique... » : Amalric, Jacques, « La Russie, propriété de Poutine », *Alternatives interna-*

tionales, juin 2006; Chol, Éric, «Les oligarques débarquent», *L'Express*, 15 juin 2006.

– «Comme l'observe un commentateur russe...»: Volkov, Vladimir, «Forbes's billionaires list and the growth of inequality in Russia», www.wsws.org, 3 avril 2006.

– *Paris-Match* sur Mittal: Labrouillère, François, «Le Meccano du roi de l'acier Mittal», *Paris-Match*, 4 mai 2006.

– «... en Allemagne, les patrons ont obtenu du chancelier Schröder...»: Benyahia-Kouider, Odile, «Aveu de pauvreté», *Libération*, 16 septembre 2005.

– «... le Premier ministre Koizumi y a ajouté...»: Pons, Philippe, «La hausse des inégalités crée un Japon à deux vitesses», *Le Monde*, 3 mai 2006.

– «Selon l'Observatoire français...»: cité par Maurin, Louis, «La société de l'inégalité des chances», *Alternatives économiques*, février 2006.

– Étude de l'Urban Institute: citée par Leser, Éric, «Le Congrès prolonge les baisses d'impôts sur les dividendes», *Le Monde*, 13 mai 2005.

– «Si la justice vient à manquer...»: Saint Augustin, *La Cité de Dieu*, IV, 4, cité par Maillard, Jean de, *Un monde sans loi*, Stock, 1998.

– «George Bush est le fils...»: «Even higher society, ever harder to ascend», *The Economist*, 29 décembre 2004.

– «... M. Pinault convie ses relations...»: Servat, Henry-Jean, «François Pinault, L'invitation au palais», *Paris-Match*, 4 mai 2006.

– «À l'université d'Harvard...»: «Even higher society, ever harder to ascend», *The Economist*, 29 décembre 2004.

– «Au Japon, on déplore...»: Pons, Philippe, «Adachi: un cas de paupérisation silencieuse», *Le Monde*, 3 mai 2006.

– «L'histoire racontée par *Forbes*...»: Blakeley, Kiri, «Bigger than yours», *Forbes*, 27 mars 2006.

– «Lequel *Octopus*...»: Funès, Nathalie, et Tissier, Corinne, «Leur incroyable mode de vie», *Le Nouvel Observateur*, 24 novembre 2005.

– « Les hyper-riches français... » : *ibid.*

– « Voici quelques objets... » : « The price of living well », *Forbes*, 10 octobre 2005.

– « ... on peut engloutir 241 000 dollars en une nuit... » : Levenson, Eugenia, « The weirdiest CEO moments of 2005 », *Fortune*, 12 décembre 2005.

– « ... installer la climatisation... » : Brafman, Nathalie, et Delhommais, Pierre-Antoine, « Le club des très riches se mondialise », *Le Monde*, 15 décembre 2005.

– La Bentley 728 : Roberts, Dexter, et Balfour, Frederik, « To get rich is glorious », *Business Week*, 6 février 2006.

– « ... la plus rapide, la Koenigsegg CCR... » : « Inproducts », *Business Week*, 19 juin 2006.

– « ... en Chine, c'est le Chang An Club... » : Roberts, Dexter, *op. cit.*

– « ... un centre de gymnastique sérieux... » : Yara, Susan, « Super Gyms for the super rich », *Forbes*, 27 avril 2006.

– « Un garçon fortuné, comme Joseph Jacobs... » : Schurr, Stephen, « A day in the life of America's financial frontier boom town », *Financial Times*, 13 mars 2006.

– « Bernard Arnault rachète à Betty Lagardère... » : Le Grix, Yves, « Dans les belles demeures, il n'y a pas de plafond », *Challenges*, 13 juillet 2006.

– « David de Rotschild vit... » : Funès, Nathalie, *op. cit.*

– « ... la propriété de Silvio Berlusconi... » : « La Sardaigne taxe les riches », *Le Nouvel Observateur*, 11 mai 2006.

– « ... celle de Jean-Marie Fourtou... » : Tuquoi, Jean-Pierre, *Majesté, je dois beaucoup à votre père...*, Albin Michel, 2006, p. 53 et 136.

– « La collection artistique... » : Funès, Nathalie, *op. cit.*

– « ... un banquier londonien... » : Roche, Marc, « 3 000 banquiers de la City auront un bonus de plus de 1 million de livres », *Le Monde*, 31 décembre 2005.

– « Jacques Chirac à l'hôtel *Royal Palm*... » : *Paris-Match* du 4 août 2000, cité par Robert-Diard, Pascale, et Vulser, Nicole,

«"Paris-Match" présente ses excuses à M. Chirac», *Le Monde*, 5 août 2000.

– «Dominique Strauss-Kahn...»: Giret, Vincent, et Le Billon, Véronique, *Les Vies cachées de DSK*, Éd. du Seuil, 2000, p. 120.

– «... Thierry Breton, alors patron...»: Funès, Nathalie, *op. cit.*

– «On aura à cœur d'aménager...»: «Les ailes coupées de la Sogerma», *L'Humanité*, 6 avril 2006.

– Le Falcon 900 EX: Publicité Dassault-Falcon, «Leave your competition at the fuel truck», *Forbes*, 10 octobre 2005.

– «Il en coûte 20 millions de dollars...»: Leser, Éric, «Bientôt en librairie, le "guide du touriste de l'espace"», *Le Monde*, 2 novembre 2005.

– Virgin Galactic: Ducros, Christine, «Décollage imminent pour le tourisme spatial», *Le Figaro*, 18 avril 2006.

– Sous-marin Phoenix: «US Submarines», *How to Spend it*, supplément du *Financial Times*, juin 2006.

– «François Pinault invite à Venise...»: Servat, Henri-Jean, *op. cit.*

– Le mariage de Delphine Arnault: *Paris-Match*, 22 septembre 2005.

– «... les filles s'appellent Chloé...»: Cottenceau, Isabelle, «Jeunes, riches, un enfer!», *Paris-Match*, 4 mai 2006.

– Paris Hilton: Caracalla, Laurence, «Paris Hilton», *Le Figaro Magazine*, 28 avril 2006; «C'est fini entre Paris Hilton et Stavros Niarchos», Associated Press, 3 mai 2006.

– «Aux États-Unis, elles habitent de plus en plus souvent...»: Lesnes, Corine «Dans les cités idéales de l'american way of life», *Le Monde 2*, 15 janvier 2005; Kremer, Pascale, «À l'abri derrière les grilles», *Le Monde 2*, 26 novembre 2005.

– «... selon la National Association of Homebuilders...»· Kocieniewski, David, «After an $8000 garage makevoyer, there's even room for the car», *New York Times*, reproduit dans *Le Monde* du 18 mars 2006.

– «Le phénomène se reproduit en Amérique latine...»: Barajas, Luis Felipe Cabrales, «Gated communities are not the solution to

urban insecurity», *in* UN-Habitat, *State of the world's cities 2006/7*, Earthscan, 2006, p. 146.

– «Ma crainte, aujourd'hui, c'est que les exigences de sécurité... »: cité par Kremer, Pascale, *op. cit.*

Chapitre IV. Comment l'oligarchie exacerbe la crise écologique

– «Raymond Aron, qui était... »: Aron, Raymond, «Avez-vous lu Veblen? », *in* Veblen, Thorstein, *Théorie de la classe de loisir*, Gallimard, coll. «Tel», 1970, p. VIII.

– Biographie de Veblen: Heilbroner, Robert, *Les Grands Économistes*, Éd. du Seuil, 1971.

– «... de ce que les historiens ont appelé le capitalisme sauvage» : Debouzy, Marianne, *Le Capitalisme «sauvage» aux États-Unis, 1860-1900*, Éd. du Seuil, 1972.

– «La tendance à rivaliser... »: Veblen, Thorstein, *Théorie de la classe de loisir, op. cit.*, p. 73.

– «Si l'on met à part l'instinct de conservation... »: *ibid.*, p. 74.

– Citation de Smith: Smith, Adam, *Théorie des sentiments moraux*, PUF, 1999, p. 254-255.

– «... un système général d'économie et de droit» : Mauss, Marcel, *Essai sur le don*, 1923-1924, Université du Québec à Chicoutimi (publié sur Internet), p. 94.

– «Toute classe est mue par l'envie... »: Veblen, Thorstein, *Théorie de la classe de loisir, op. cit.*, p. 69.

– «... la classe de loisir... se tient au faîte de... »: *ibid.*, p. 57.

– «Le rendement va augmentant... »: *ibid.*, p. 74.

– «Ce qui compte pour l'individu... »: *ibid.*, p. 122.

– «... pour Alain Minc, il s'agit de l'ensemble... »: Minc, Alain, *Le Crépuscule des petits dieux*, Grasset, 2005, p. 99.

– «Citoyens ordinaires de pays riches... »: Peyrelevade, Jean, *Le Capitalisme total*, Éd. du Seuil, 2005, p. 53.

– «On a ainsi récemment montré que le niveau de satisfaction... »: Clark, A. E., et Oswald, A., « Satisfaction and comparison

income», *Journal of Public Economics*, vol. 61 (3), p. 359, 1996, cité par Bowles, Samuel & Park, Yongjin, «Emulation, inequality, and work hours : was Thorsten Veblen right ? », *The Economic Journal*, novembre 2005.

– «Ou que les foyers dont le revenu est inférieur... » : Schor, J., *The Overspend American : Upscaling, Downshifting, and the New Consumer*, Basic Books, 1998, cité par Bowles, Samuel, et Park, Yongjin, *ibid.*

– «En novembre 2005, la Royal Economic Society... » : Bowles, Samuel, et Park, Yongjin, «Emulation, inequality, and work hours : was Thorsten Veblen right ? », *The Economic Journal*, novembre 2005.

– «Selon l'économiste Thomas Piketty... » : Piketty, Thomas, *L'Économie des inégalités*, La Découverte, coll. «Repères», 2004, p. 19.

– «... même en Chine où, malgré une extraordinaire... » : Somavia, Juan, «430 millions de gens en plus sur le marché du travail dans les dix ans», propos recueillis par Jean-Pierre Robin, *Le Figaro*, 20 juin 2006.

– «La théorie des marchés. » : *ibid.*

– «Dans ses *Perspectives de l'environnement...* » : OCDE, *Perspectives de l'environnement*, OCDE, 2001.

Chapitre V. La démocratie en danger

– Article sur la B61-11 : Kempf, Hervé, «"Mininuke", la bombe secrète», *Le Monde*, 21 novembre 2001.

– «L'espèce d'oppression dont les peuples démocratiques... » : Tocqueville, Alexis de, *De la démocratie en Amérique*, Gallimard, coll. «Bibliothèque de la Pléiade», 1992, p. 836.

– Système Échelon : Rivière, Philippe, «Le système Échelon», *Le Monde diplomatique*, juillet 1999.

– «... tous d'ailleurs des hommes et des femmes impliqués... » : Grauwin, Christophe, *La Croisade des camelots*, Fayard, 2004.

– Le *Patriot Act*: *ibid.*, p. 30 *sq.*

– «Il a fallu cinq ans pour que la presse...»: Lesnes, Corine, «M. Bush défend la légalité des mesures de surveillance», *Le Monde*, 13 mai 2006.

– «De même, on apprit que la NSA...»: Gélie, Philippe, «"Big Brother" espionne les citoyens américains», *Le Figaro*, 13 mai 2006.

– «La NSA, qui dépend du ministère de la Défense...»: Leser, Éric, «National security agency: les oreilles de l'Amérique», *Le Monde*, 1er juin 2006.

– «D'abord prévu pour être temporaire...»: Lichtblau, Eric, et Risen, James, «Bank data is sifted by U.S. in secret to block terror», *New York Times*, 23 juin 2006.

– «... une législation adoptée en 2001 dispose...»: Henno, Jacques, *Tous fichés*, Télémaque, 2005, p. 152.

– «Pour ce qui concerne l'Union européenne...»: Rivais, Rafaële, «Fichiers passagers: le Parlement européen peut être contourné», *Le Monde*, 1er juin 2006.

– «En tout cas, le dispositif...»: Lesnes, Corine, «La liste des "interdits de vol" par les autorités américaines comprend au moins trente mille noms», *Le Monde*, 19 mai 2006.

– «... l'auteur d'un livre sur M. Bush...»: il s'agit de Moore, James, *Bush's Brain*, Wiley, 2003.

– «... Harry Harris a alors jugé que les suicides...»: cité par Lesnes, Corine, «Trois suicides à Guantánamo: Bush ne cède pas», *Le Monde*, 13 juin 2006.

– «... son conseiller Alberto Gonzales...»: Gonzales, Alberto, *Memorandum for the president. Decision Re application of the Geneva convention on prisoners of war to the conflict with Al Qaeda and the Taliban*, 25 janvier 2002, publié par *Newsweek* le 24 mai 2004.

– «... a résumé Larry Fox...»: Cowell, Alan, «Rights group assails "war outsourcing"», *International Herald Tribune*, 24 mai 2005.

– «... technique renforcée d'interrogatoire» : Marty, Dick, *Allé-*

gations de détentions secrètes et de transferts interétatiques illégaux de détenus concernant des États membres du Conseil de l'Europe, Conseil de l'Europe, juin 2006, p. 2.

– « En 2006, près de 14 500 suspects... » : Daniel, Sara, « Tortionnaires sans frontières », *Le Nouvel Observateur,* 12 janvier 2006.

– Plusieurs pays européens se sont prêtés... : Marty, Dick, *Allégations..., op. cit.*

– « La secrétaire d'État, Condoleezza Rice... » : citée par Lesnes, Corine, « Washington stigmatise les abus et les violences pratiqués par plusieurs pays arabes, dont l'Irak », *Le Monde,* 10 mars 2006.

– « La Russie adopte en février 2006... » : Jego, Marie, « La Russie se dote d'une nouvelle loi antiterroriste », *Le Monde,* 28 février 2006.

– « En Allemagne, les *Lander*... » : « Trawling for data illegal, German court rules », *International Herald Tribune,* 24 mai 2006.

– « En Grande-Bretagne, début 2006... » : Langellier, Jean-Pierre, « Londres accusé de violation des droits de l'homme », *Le Monde,* 24 février 2006.

– « Peu auparavant, le Premier ministre Blair... » : Rivais, Rafaële, et Stroobants, Jean-Pierre, « Inquiétude croissante en Europe sur la remise en cause de l'État de droit », *Le Monde,* 23 décembre 2005.

– « La Belgique introduit... » : *ibid.*

– « En France, le Parlement adopte... » : Syndicat de la magistrature, « Observations sur le projet de loi n° 2615 », novembre 2005. Roger, Patrick, « La France durcit pour la huitième fois en dix ans son arsenal antiterroriste », *Le Monde,* 23 décembre 2005.

– « Nous sommes une nation en guerre... » : National Security Strategy, mars 2006, www.whitehouse.gov/nsc/nss/2006/

– « Tapons par exemple... » : Consultation le 31 août 2006. Le 1er juillet, les scores étaient de 223 millions pour « terrorism » et de 219 millions pour « democracy ».

– « Comme l'écrit l'intellectuel... » : Belhaj Kacem, Mehdi, *La Psychose française,* Gallimard, 2006, p. 40.

– « Aux États-Unis, le nombre de prisonniers... » : « Mille

détenus de plus par semaine aux États-Unis entre mi-2004 et mi-2005», *Le Devoir*, 23 mai 2006.

– «... le Congrès a dû mettre en place...»: Human Rights Watch, *World Report 2006*, 18 janvier 2006.

– «Par ailleurs, la qualité des soins médicaux...»: *ibid.*

– «... selon les statistiques du Bureau américain...»: «Mille détenus...», *op. cit.*

– Nombre de prisonniers en France: Ministère de la Justice, *Annuaire statistique de la Justice, édition 2006*, La Documentation française, 2006. «Depuis trente ans, le nombre de détenus n'a cesssé d'augmenter», *Le Monde*, 17 février 2006.

– «... la baisse engagée en 1996...»: Guérin, Geneviève, «La population carcérale», *ADSP*, n° 44, septembre 2003.

– «C'est moins qu'en Allemagne...»: International Center for Prison Studies, www.prisonstudies.org, consulté en août 2006.

– Les lois sécuritaires en France: «Les lois sécuritaires Sarkozy-Perben», Section de Toulon de la Ligue des droits de l'homme, 14 juin 2004. «Les principales mesures du projet de loi sur la prévention de la délinquance», *Le Monde*, 28 juin 2006. Sainati, Gilles, «Justice 2006 : petites cuisines et dépendance», mai 2006.

– «... le gouvernement refuse la tenue de référendums...»: Kempf, Hervé, «Déchets nucléaires: les populations réclament un référendum local», *Le Monde*, 14 septembre 2005.

– «... la loi de 2003 en exige 10%... » : Loi du 1er août 2003 relative au référendum local.

– «... dissimule aux députés qui débattent...»: Kempf, Hervé, «Le gouvernement a caché des informations aux députés», *Le Monde*, 22 octobre 2004.

– «En janvier 2006, par exemple...»: «Trois faucheurs volontaires placés en garde à vue pendant quelques heures», *Le Monde*, 13 janvier 2006.

– «Malheureux hasard, le fichier britannique...»: Thoraval, Armelle, «Londres: le fichier ADN grossit, l'inquiétude aussi», *Libération*, 17 janvier 2006.

– «4 millions de caméras en 2004...»: Norris, Clive, *et al.*, «The

growth of CCTV», *Surveillance and Society*, 2004, 2 (2/3): 110-135. Voir www.surveillance-and-society.org.

– «Les responsables de la police se réjouissent» : Connor, Steve, «You are being watched», *The Independent*, 22 décembre 2005.

– «... un service de recherche du ministère anglais...»: *ibid.*

– «Des inventeurs privés créent...»: Eudes, Yves, «"Mosquito", l'arme de dissuasion repousse-ados», *Le Monde*, 15 juin 2006.

– «Les transpondeurs ont la capacité informatique...»: Aberganti, Michel, «Mille milliards de mouchards», *Le Monde*, 2 juin 2006.

– «L'association Pièces et main-d'œuvre...»: Pièces et main-d'œuvre, «RFID: la police totale», 7 mars 2006, <pmo.erreur 404.org/RFID-la_police_totale.pdf>.

– « Un journaliste anglais imagine...»: Monbiot, George, «Chipping away at our freedom», *The Guardian*, 28 février 2006.

– «... clients fidèles de la discothèque Baja Beach Club...»: Eudes, Yves, «Digital boys», *Le Monde*, 11 avril 2006.

– «... deux employés de la société Citywatcher...»: Monbiot, Georges, *op. cit.*

– «Aux États-Unis, le directeur de Verychip...»: Sur Fox News, le 16 mai 2006. Transcrit et cité par le site Internet www.spychips.com.

– «Certains prisonniers vont ainsi...»: Réju, Emmanuelle, «Le premier bracelet électronique mobile va être expérimenté», *La Croix*, 23 mai 2006.

– «Quand ceux-ci quittent la zone autorisée...»: Richtel, Matt, «Marketing surveillance to parents who worry», *New York Times*, repris par *Le Monde* du 13 mai 2005.

– «... n'est-ce pas un hebdomadaire dit libéral...»: Alter, Jonathan, «Time to think about torture», *Newsweek*, 5 novembre 2001.

– «Je pense que la presse était muselée...»: «Irak: une journaliste vedette de CNN critique les médias américains», Agence France Presse, 16 septembre 2003.

– «... il a placé à la "une" de longues enquêtes, en septembre 2002» : Gordon, Michael, et Miller, Judith, «U.S. says

Hussein intensifies quest for A-bomb parts», *The New York Times*, 8 septembre 2002.

– «... et en avril 2003...»: Miller, Judith, «After effects: prohibited weapons; illicit arms kept till eve of war, an iraqi scientist is said to assert», *The New York Times*, 21 avril 2003.

– «Une étude de la couverture de 1600 journaux télévisés...»: Rendall, Steve, et Broughel, Tara, «Amplifying officials, squelching dissent», FAIR, www.fair.org, mai 2003.

– «étaient là tous les patrons de presse...»: Servat, Henry-Jean, «François Pinault, L'invitation au palais», *Paris-Match*, 4 mai 2006.

– «À Hong Kong, par exemple...»: Le Belzic, Sébastien, «Falungong fait de la résistance», *Le Monde 2*, 15 avril 2006.

– «... sous la plume d'un professeur de sociologie...»: Heinsohn, Gunnard, «Babies win war», *The Wall Street Journal*, 6 mars 2006.

– «L'usage des objets ne mène qu'à leur déperdition...»: Baudrillard, Jean, *La Société de consommation*, Gallimard, coll. «Folio», 1970, p. 56.

– «Il faut prendre les mesures...»: Jonas, Hans, *Le Principe responsabilité*, Éd. du Cerf, 1991, p. 200. J'ai explicité le point de vue de Jonas sur la question de la démocratie dans: Kempf, Hervé, *La baleine qui cache la forêt*, La Découverte, 1994, p. 112 *sq.*

– «... l'automodération de l'humanité...»: Jonas, Hans, *op. cit.*, p. 202.

– «... affronter l'époque d'exigences et de renoncements...»: *ibid.*, p. 203.

Épilogue : Au Café de la Planète

– Guattari: Guattari, Félix, *Les Trois Écologies*, Galilée, 1989, p. 71.

– Dupuy: Dupuy, Jean-Pierre, *Pour un catastrophisme éclairé*, Éd. du Seuil, 2002, p. 13.

– Barbault : Barbault, Robert, *Un éléphant dans un jeu de quilles*, Éd. du Seuil, 2006, p. 186.

– Kofi Annan : « Kofi Annan affirme que la désertification et la sécheresse constituent de graves menaces au développement », Centre de nouvelles de l'ONU, 17 juin 2002.

– Hama Amadou : discours lors du Sommet mondial de l'alimentation, à Rome, juin 2002, FAO.

– Brown : Brown, Lester, *Wartime Mobilization to Save the Environment and Civilization*, News Release, Earth Policy Institute, 18 avril 2006.

– Laurence Tubiana · Institut Worldwatch, *L'État 2006 de la planète*, Association L'état de la planète publications, Genève, 2006, p. XII-XIII.

– Martin Hirsch : Propos recueillis par Anquetil, Gilles, et Armanet, François, dans « Comment repenser les inégalités », *Le Nouvel Observateur*, 22 juin 2006.

– Somavia : Somavia, Juan, « 430 millions de gens en plus sur le marché du travail dans les dix ans », propos recueillis par Jean-Pierre Robin, *Le Figaro*, 20 juin 2006.

– Comité pour l'annulation… : CADTM, Communiqué de presse du 10 mars 2006.

– FAO : FAO, « Investir dans le secteur agricole pour endiguer l'exode rural », communiqué de presse, 2 juin 2006.

– Programme des Nations unies… : PNUD, *Rapport mondial sur le développement humain 2005*, *op. cit.*, p. 40.

– Newman : Newman, Robert, « It's capitalism or a habitable planet – you can't have both », *The Independent*, 2 février 2006.

– Moore : Moore, Michael, *Tous aux abris !*, UGE, coll. « 10/18 », 2004, p. 216.

– Azam : *in* Caillé, Alain (dir.), *Quelle démocratie voulons-nous ?*, La Découverte, 2006, p. 108.

– Matouk : Matouk, Jean, « Créer de nouveaux emplois avec une faible croissance », non publié, mars 2006.

– Miller : Henry Miller, *Le Cauchemar climatisé*, Gallimard, 1954, p. 20.

المؤلف فى سطور :

هيرفى كيمف

من أشهر الصحفيين المتخصصين فى قضية البيئة. ويعمل منذ عشرين عامًا على التعريف بالإيكولوجيا بوصفها قطاعًا مستقبلاً للمعلومات، وإضاءة العديد من الملفات عن التغير المناخى أو الطاقة النووية أو التنوع الحيوى أو النباتات المعدلة چينيًا. بعد أن أسس صحيفة reporterre عمل فى صحيفة Courrier international وصحيفة La Recherche ويعمل الآن فى صحيفة Le Monde .

المترجم فى سطور :

أنور مغيث

أستاذ مساعد الفلسفة الحديثة والمعاصرة بكلية الآداب جامعة حلوان. حصل على الدكتوراه من جامعة باريس ١٠ بعنوان تلقى الفلسفة الماركسية فى مصر.

نشر الكثير من الدراسات فى الفلسفة الغربية والفكر العربى المعاصر بالعربية والفرنسية وله ترجمات عن اللغة الفرنسية من بينها :

أسباب عملية لبيير بورديو، ونقد الحداثة لالان تورين.

الإشراف اللغوى : حسام عبد العزيز
الإشراف الفنى : حسن كامل